العِلْمِيُّ في التَّارِيخ

خوليان ريبَرَّا

ترجمه عن الإسبانيّة:
عبدو عبد القادر

Julián Ribera

Lo Científico En La Historia

جسور للترجمة والنشر

مكتبة
t.me/soramnqraa

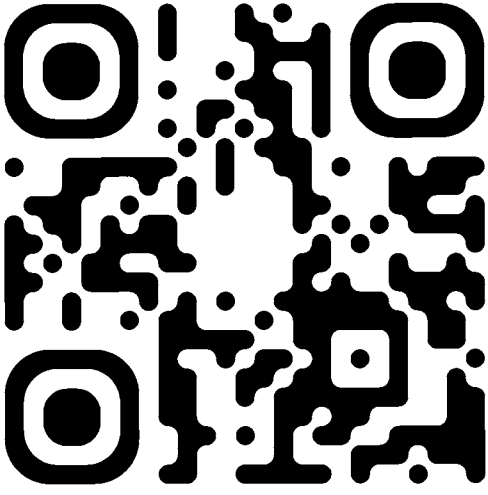

سجل في مكتبة
اضغط الصفحة
SCAN QR

العِلْمِيُّ في التَّارِيخ

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد جسور للترجمة والنشر

العِلْمِيُّ في التَّارِيخ/ خوليان ريبَرَّا؛ ترجمه عن الإسبانية عبدو عبد القادر.
١٥٧ص.

ISBN 978-614-431-626-9

١. التاريخ ـ علم. أ. عبد القادر، عبدو (مترجم).

900

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر جسور للترجمة والنشر»

عنوان الكتاب بالإسبانية
Lo Cientifico en La Historia
par Julián Ribera
Imprenta de P. Apalategui
Pozas, 12 - Madrid, 1906

مكتبة
t.me/soramnqraa

© حقوق الترجمة العربية والنشر محفوظة لجسور
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٢٥

جسور للترجمة والنشر

لبنان ـ بيروت
josour.pub@gmail.com

العِلْمِيُّ في التَّارِيخ

خوليان ريبَرَّا

ترجمه عن الإسبانية

عبدو عبد القادر

مكتبة
t.me/soramnqraa

جسور للترجمة والنشر

المحتويات

مقدمة المترجم ٧

تنبيه في البداية ١٣

(١) ما التاريخ؟ ١٥

(٢) أيُعَدُّ التاريخُ عِلماً أم فناً؟ ٢٥

(٣) في التاريخ باعتباره علماً ٣٥

(٤) مبادئ التاريخ الأساسية ٤٥

(٥) الأوهام العلميةِ في التاريخ ٦١

(٦) الماضي شبيه الحاضر ٦٩

(٧) أيُعَدُّ التاريخ علماً باعتبار المناهج؟ ٨١

(٨) ما الذي يتضمّنه التاريخ ممّا هو علمي؟ ٩١

(٩) العلمي في التاريخ ١١٣

مقدمة المترجم

مكتبة
t.me/soramnqraa

مثّل تعريب هذا الكتاب **العلمي في التاريخ**، للمستعرب والباحث الإسباني خوليان ريبَرّا إي تارّاغو، تحدياً صعباً وفرصة ومغامرة في الآن ذاته، من حيث هو محاولة لجسر سياقات لغوية وثقافية تمتد إلى أكثر من قرن من الزمان. لقد نُشر هذا الكتاب أول مرة في مدريد، في عام ١٩٠٦؛ وهو في الأصل مقالات كانت قد نُشرت في مجلة **أراغون** التي أسسها ريبَرّا نفسه، إلى جانب رفيقه إدواردو إيبارّا إي رودريغيث، في سرقسطة، بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٥. ولم نعثر على هذا العمل مترجماً إلى العربية، على الرغم من البحث الحثيث واستشارة المتخصصين، ومن ثم كانت المبادرة بتعريبه إثراءً للمكتبة العربية وتعريفاً بعمل نرى أنه يتضمن أفكاراً أصيلة تفيد الساحة العلمية، وجديرة بأن يطّلع عليها المهتمون والقرّاء العرب.

يُعد خوليان ريبَرّا إي تارّاغو الذي رأى النور في بلدة كاركاخينتَه في ضواحي بلنسية، في عام ١٨٥٨، وتوفي فيها، في عام ١٩٣٤، مستعرباً ولغوياً ومؤرّخاً يكاد يكون غنياً عن التعريف

لمن لهم اهتمام مباشر بالدراسات الإسبانية. درس الحقوق في بلنسية، ثم نال درجة الدكتوراه في الفلسفة والآداب في عام ١٨٨٥، من جامعة مدريد المركزية، ليبدأ رحلة نشاط في التحقيق والبحث في التراث الأندلسي، حتى عُدّ من روّاد الدراسات العربية في إسبانيا، وهو على سبيل المثال شيخ المستعرب البارز ميغيل آسين بلاثيوس. ولخوليان ريبرّا زهاء عشرين عملاً بين كتب ومقالات علمية، تناولت فروعاً مختلفة من المعرفة، تضمنت نصوص التراث الأعجمي (ألخميادو)، وتاريخ التعليم والكتب والمكتبات لدى المسلمين في الأندلس، والموسيقى الأندلسية وعلوم التربية... وغيرها.

يتميز ريبَرّا بأسلوبه الدقيق وتحليله الثاقب، حتى عندما يتطرّق إلى أشد المفاهيم تجريداً وتعقيداً، يبني براهينه على تسلسل منطقي يقود القارئ عبره بصبر وكياسة، ضارباً أمثلة من يوميات الحياة وتفاصيلها التي يتعرف إليها القارئ بسهولة، ولا يتخلّى في خضمّ هذا التمرين الدقيق عن حسّه الفكاهي الذي لا يخلو من سلاطة لسان أحياناً، وإن بقيت في حدود المعقول. ومن ذلك القبيل تشبيهه التاريخ بالمرج المعشوشب الذي ينتفع به الجميع، من عالِم الطبيعيات والشاعر، إلى المزارع البسيط... وصولاً إلى الأبقار والعجول!

لقد توخّت هذه الترجمة نقل الأفكار الأساسية، مع التركيز على أن تكون بلغة مفهومة، من دون منح الأولوية القُصوى لخطّية النص أو حرْفياته التي لا تهم القارئ كثيراً، وذلك خلافاً واعياً

منا لما يُلاحظ في الاتجاهات الراهنة في الترجمة إلى العربية. وقد وددتُ لو كانت ترجمة عنوان الكتاب «طبيعية» أكثر في الذائقة العربية، وقلبت النظر في خيارات أخرى منها «العناصر العلمية في التاريخ» و«ما هو علمي في التاريخ»... وغيرها، ثم عدلت إلى العنوان الحالي الأكثر مباشرة واختصاراً وإن كانت له زوايا ضعف. وفي عدد قليل من أمثلة المؤلف واستطراداته ورد عرَضاً ذكر لمسائل تتعلق بالإيمانيات، حرصت على صوغها بلغة ملائمة، تتوخّى التأدب المطلوب في ثقافتنا، وضربت صفحاً عن صياغاتها الحرفية، سائراً في ذلك على رأي أراه ذا وجَاهة. وقد أضفت هوامش للتعريف ـ بإيجاز شديد ـ بأعلام وحوادث ومفاهيم قد يحتاج القارئ إلى معرفتها، مع الاقتصار على ما يبدو ضرورياً وتجنّب التطويل. وتمييزاً للهوامش الأصلية ـ مترجمة كانت أم إحالات منسوخة بنصها ـ عن هوامش المترجم أضع علامة (هـ. أ) في نهايتها. وكانت الغاية في المجمل إيصال أفكار الكاتب وحججه ـ بما يمْكن من حيويتها ووضوحها ـ إلى جمهور حديث في سياق ثقافي مختلف. ومع الإدراك الكامل لاحتمالية أن يثير بعض الاختيارات الاصطلاحية نقاشاً أو اعتراضاً، لكون ذلك جزءاً من طبيعة الترجمة؛ فإنه يحدونا الأمل في أن يكون جوهر رسالة الكاتب قد وصل إلى القارئ على العدوة الأخرى.

لم تخلُ ترجمة هذا العمل من مصاعب لن تخفى على القارئ الفطن، ولا سيما أن من تصدّى لها هو ذو بضاعة مزجاة في التاريخ، لا تعدو قراءات أو ترجمات محدودة. وأرجو ألّا أكون

ممّن ينطبق عليهم بعض الأوصاف الواردة بين ثنايا هذا الكتاب نفسه. وعلى كل حال، وبما أن المؤلف أشار إلى العَمَلة والحمَّالين في حقل التاريخ، والأبقار والعجول و«الخروف ذي الشأن»! فقد انتبهتُ إلى ذلك، ولم آلُ جهداً في أكون على قدر التحدي.

لا ضرورة إلى الإطالة بعرض مضامين العمل وفصوله، فهو موجز ومنظم ومركّز، وها هو قد صار بين يدي القارئ ليطّلع ويحكم. لكن قد يكون التساؤل وارداً عن أهمية ترجمة عمل صدر قبل نحو ١٢٠ عاماً؟ ومن دون ادعاء الاطلاع على اتجاهات الدراسات التاريخية وتطوّراتها، ومع الإقرار بما يحمله الكتاب من طابع عصره وسماته (التي لا بأس بالاطلاع عليها على كل حال)؛ يمكن القول إن التأملات التي يتضمنها لا تزال إلى اليوم ذات أهمية في ما يعني طبيعة المعارف التاريخية ومدارس هذا الحقل وغاياته، فضلاً عن أهميتها لحقول أخرى. بل إن المباحث التأسيسية التي يتناولها ليست بالضرورة أقل أهمية اليوم ممّا كانت عليه في مطلع القرن العشرين، ولا سيما مع الحال التي عليها جامعاتنا وأنظمتنا التعليمية وقطاعنا البحثي والتراثي.

أود أن أعرب عن امتناني للأساتذة والزملاء الكرام الذين شجّعوني على المُضيّ في المشروع، وقرأوا المسوَّدة وأمدوني بتصحيحات وتعليقات مهمة ودقيقة. ولا بد من أن أخص بالشكر محمد المختار ولد أحمد الذي قرأ العمل وأفاد بتنقيحات وملاحظات منهجية لم يكن للعمل غنى عنها، والصديقين الكاتبين

أحمد ولد سيدي والمختار ولد بابتّح اللذين أسهما بمراجعة لغوية وافية. كما أفادني أبو العباس أبراهام في تقييم مجمل من حيث ملاءمة الاصطلاحات في حقل التاريخ النظري. وعلى الرغم من كل ما بُذل من جهد، فقد بقيت ـ من دون ريب ـ أغلاط وهنّات، ومن نافلة القول إنها من مسؤوليتي وحدي.

أسأل الله أن ينفع بهذا الجهد، وأن يجعل ما كتبت أيدينا حجة لنا لا علينا، وأن تكون أعمالنا ممّا ينفع الناس ويمكث في الأرض.

عبدو عبد القادر

١٠ محرم ١٤٤٦هـ

الموافق ١٦ تموز/يوليو ٢٠٢٤م

تنبيه في البداية

حين استلزم الأمر إضفاء الطابع الرسمي على قسم التاريخ في مجلة **أراغون** ـ التي كنا نُصدرها في سرقسطة ـ شرعتُ أنا والسيد إيبارّا[1] في إطلاع الجمهور على المناحي الحديثة التي أخذتها الدراسات التاريخية. وتحقيقاً لتلك الغاية، بدأتُ أعرِّف العمل العلمي الممتاز الذي كانت تؤدّيه المجلة الحديثة الصدور، البالغة الرصانة **مجلة الموجز التاريخي**[2] التي أُعلِن عن تأسيسها في باريس؛ بيْدَ أن ما لم يكن يتعدى ـ في البداية ـ تقديم معلومات عن أعمال الآخرين، انتهى بإماطة اللثام عن أفكاري الشخصية بشأن المشكلة الأهم التي كانت يومذاك محل نقاش: «أيُعَدُّ التاريخ عِلماً أم لا؟».

من دون رغبة مني تقريباً، وبطريقة غير واعية، تشكلتْ لديَّ تدريجياً بنية لمبدأ أو منظومة ما، هذا إذا لم يكن من قبيل العُجب

---

(١) إدواردو إيبارّا إي رودريغيث (١٨٦٦ ـ ١٩٤٤) مؤرخ إسباني.

(٢) *Revue de Synthèse Historique*.

[هذا هامش أصلي وستُميز الهوامش الأصلية في بقية الكتاب هكذا: (هـ.أ) وكل ما عداها من هوامش فهو من المترجم].

أن نصفَ بذلك هذه المجموعة من المقالات المَجلِّية. ولقد لقيتْ استحساناً من الأصدقاء وحثُّوني على نشرها في عمل منفصل، لتكون أريح وأسهل للقراءة والنشر.

ويُشعرني هذا الحكم وتلك الرغبة بإطراء كبير، ولِمَ أنكر ذلك؟ ويضعان على عاتقي واجب الشكر؛ لذا أشكر الأصدقاء عليهما، لكني لست على يقين كامل: فأنا أخشى أن أعقد صفقة خاسرة أفقد فيها كل ما تكلفه الطباعة، لأني تعلّمتُ إلى حدٍ ما من تجارب سابقة.

لكني، على أي حال، لا أريد إلى الآن التعلم من التجارب، وللجمهور أن يفعل ما يحلو له. وأعتبر نفسي راضياً إذا تمكّن بضع عشرات الأشخاص الذين أهديهم هذا الكُتيب من قراءته باهتمام. فكلٌ يستمتع على طريقته: بعضهم باللهو والصخب؛ وآخرون في الكازينوهات والمسارح... أما أنا، فأستمتع بنشر الكتب التي لا يقرؤها أحد، بسلام!

مكتبة
t.me/soramnqraa

(١)
ما التاريخ؟

في ما يتفق عليه من يتعاملون مع هذه المباحث وما تختلف حوله الآراء وفي الاختلافات في التعريف النابعة من المعايير المعتبرة إراء مسائل أساسية بعينها

منذ بعض الوقت، أردنا أن نكتب لقرائنا بإسهاب عن العمل اللافت والمفيد الذي تضطلع به في المضمار العلمي مجلة نصف شهرية مرموقة جداً في باريس، بدأت تصدر في تموز/يوليو ١٩٠٠، يُديرها هنري بير[١]، تحت عنوان **مجلة الموجز التاريخي**، تنشر ـ وفاء للأهداف المعلنة في عددها الأول ـ مقالات علمية حول موضوعات بالغة الأهمية، ألا وهي منهجية مختلف العلوم التاريخية، وعلم نفس بعض الشعوب، وتلخيصات وافية لبحوث تاريخية رصينة... إلخ. لكن كتابة فقرتين قصيرتين ضمن القوالب النقدية المعتادة، للتأكيد على قيمتها والقول إنه

(١) هنري بير (١٨٦٣ ـ ١٩٥٤)، فيلسوف ومؤرخ فرنسي.

ينبغي ألّا تخلو منها مكتبة أي من محبّي البحوث التاريخية في إسبانيا، وما إلى ذلك... تبدو لنا شهادة ضعيفة في حق الاحترام اللازم لمثل هذا الإصدار الثمين. ونعتقد أن الإعجاب الذي نُكنّه لجهود هذه المجلة سيعني لها أكثر بالدخول في شراكة معها ضمن الحدود التي تتيحها القدرات المحدودة لمجلة محلية إسبانية[٢]. ونحن نفعل ذلك ببالغ السرور والاهتمام، ليس لأن اهتماماتنا تدفعنا إلى ذلك فحسب، بل أيضاً لأننا نرى من الملائم جداً لفت انتباه علماء هذه البلاد إلى مثل هذه المباحث، حيث يتفرّغ عدد معتبر منا للبحث في دقائق المسائل، فنضيع في متاهة الصغير أو التافه التي تفسُدُ بها أسعد الفِطر، بسبب إغماض الأعين عن الآفاق الأرحب، ولعدم تغذية عقولنا بلُباب أسمى التأملات وأكثر العلوم حيوية.

لقد شهدت **مجلة الموجز التاريخي** افتتاح النقاش، أو بالأحرى تدشين الحديث عن ماهية التاريخ. وقد أدلى بدلوه بشكل رئيس المؤرخ والعالم الروماني زينوبول[٣]، مؤلف كتاب **مبادئ التاريخ الأساسية**[٤]، ولاكومب[٥]، الفطِن والبالغ الذكاء والصراحة، مؤلف كتاب **في التاريخ باعتباره علماً**[٦]. وكشف

---

(٢) مجلة **أراغون**. (هـ.أ)

(٣) ألكسندرو ديميتري زينوبول (١٨٤٧ ـ ١٩٢٠)، مؤرخ وعالم اجتماع من رومانيا.

(٤) *Les Principes fondamentaux de L'Histoire* (هـ.أ)

(٥) بول لاكومب (١٨٣٤ ـ ١٩١٩)، مؤرخ وخبير وثائق فرنسي.

(٦) *De L'Histoire considérée comme science* (هـ.أ)

السويسري ريكرْت[٧] عن تقديرات غاية في الدقة حول الأنماط الأربعة لما يمثل مشتركاً كونياً في التاريخ. كما نُشرت مؤخراً مقتطفات من عمل واسع المعرفة وصَلْب المنهجية للكاتب الإيطالي باسكوال فيلارّي[٨].

الحقيقة أنهم جميعهم اتفقوا على اعتبار التاريخ علماً، لكنهم يختلفون في نقطة جوهرية واحدة، وهي الأسس العلمية التي يُبنى عليها.

إنه لأمر يستحق تأمّل الإنسان الرصين: فبسبب ما بقي يثير من فضول على امتداد الأزمان، ولِما لقيه من اهتمام على الدوام، ولأهمية المسائل التي يتناولها، يُعدّ التاريخ من الموضوعات التي لا غنى للناس عن أفكار دقيقة ومحددة بشأنها. ومع ذلك، لم يكتنف أياً من العلوم العقلية مثيلٌ لما ضمّته دفاتر التاريخ من التردّد والشك والغموض. ووحدهم أولئك الذين تعلّموا في المدارس واحداً من آلاف التعريفات الخرقاء التي تتناولها عادة عناوين الكُتَيِّبات المدرسية، لن يخامرهم أي شك بشأن طبيعة هذه المعارف؛ فبتكرار صيغة واحدة لا يُدرَك نطاقها، يخرجون من المأزق. ومن يكتفي بالنظر إلى ظواهر الأمور لا يكابد الحيرات.

---

(٧) المقصود هنا يقيناً هو الفيلسوف الألماني (لا السويسري) هاينريخ ريكرت (١٨٦٣ ـ ١٩٣٦). وللاطلاع على مقالته حول الأنماط الأربعة للمشترك الكوني في التاريخ، ينظر:

Rickert, «Les quatre modes de l'Universel en histoire,» *Revue de Synthèse Historique*, II-2, no. 5 (1901): 121-140.

(٨) باسكوال فيلاري (١٨٢٧ ـ ١٩١٧)، مؤرخ وسياسي إيطالي.

إن كل شيء في المسائل التاريخية محل نقاش، فحتى موضوع التاريخ بحد ذاته محل نقاش؛ إذ يوجد أولئك الذين انحازوا إلى الاتجاه التقليدي القائم على تدوين المرويات عن الأحداث المتعلقة بحُكم الشعوب في الكتب التاريخية، ومن ثم لا يكادون يجدون أي شيء خارج المجال السياسي حريّاً بالدراسة. وآخرون ـ وقد همّهم التركيز على الحاجات المباشرة للإنسان ونِحلة العيش ـ يميلون إلى رؤية الظواهر الاقتصادية حصراً. ويحصر آخرون التاريخ في ما هو اجتماعي دون غيره. ويرى آخرون ـ تأثراً بالترتيب الذي تُعْرض به عادة الأحداث الماضية ـ أن مادة التاريخ وموضوعه ينحصران في التغيرات والتحوّلات المتتالية للأشياء، أي في ما هو فردي، وما لا يتكرر. ويوسّع آخرون حقل التاريخ إلى كل ما يمكن أن يُنير مسيرة الحضارات، وصولاً إلى تلخيص مضمونه بصيغ بالغة الغموض، من قبيل: من شأن كل واقعة إظهار روح الإنسانية في المكان والزمان.

كما يُناقش ترتيبه أو طريقة عرضه: فيوجد من اعتادوا، فحسبُ، النظر إلى سرد الأحداث الماضية بالترتيب الذي وقعت به، ولا يتصوّرون إمكانية وجود تاريخ لا يُروى على شكل نكتة أو حكاية. واقترح أولئك الذين بالكاد حاولوا تفسير الحالة الراهنة للأشياء (وهي ما يهمّهم أكثر) كتابته بأثر رجعي: أي أن تُبسّط أولاً الأحداث التي وقعت في هذا القرن، ثم البحث عن السوابق والأسباب في القرن السابق، وهكذا رجوعاً إلى الخلف دوماً. بل

هناك المشمئزون أيضاً من غياب الدقة الذي يُلحظ لدى بعض الكتّاب الشعبيين، حين يختلقون التاريخ بخفة، وينساقون خلف خطراتهم العابرة، أو يستغلون أي خبر ـ مهما كان مُنشئه ـ لتقديمه بطريقة موغلة في الشخصية والذاتية، ويقترح هؤلاء بغرابة أن الحالة النموذجية للتأليف التاريخي تتمثل في الامتناع عن قول أي شيء، والاكتفاء بوضع الوثائق الأصلية على خشبة المسرح، مع بقاء المؤرخ خارج المشهد، كمن يدير مسرح عرائس.

كما لم يُتوصّل إلى إجماع في الآراء حول الغاية التي يُكتب التاريخ من أجلها: فيبدو لبعضهم أنه ينبغي ألّا يُحقق أي غاية أكثر من الترويح عن أهل العطالة، كقصص ألف ليلة وليلة الرائعة التي يرويها قاصٌّ مسلم ـ في الميدان أو في السوق ـ لحشد من العرب الجالسين القرفصاء بذهول، حيث يُكرّس هذا القاص نفسه لتفصيل التاريخ قطعة قطعة، كما يُلصق الأختامَ والطوابعَ البريدية ذلك الهاوي الذي يحرّكه خيلاء الموضة. ويكتب بعضهم الآخر ـ بضمير أكثر وعياً وجدّية ـ كي نستنبط قواعد الحياة في المستقبل من تجارب الوقائع الماضية. ويُكرّس بعضهم كذلك ـ بروح أكثر علمية ـ كل جهده الفكري لاكتشاف القوانين التي تحكم تطوّر المجتمعات. وأخيراً، يوجد من يرغبون في جعل التاريخ دراسة شديدة العموم وواسعة النطاق، معتبرين البشرية جمعاء ـ في كل زمان ومكان ـ فرداً واحداً، يتفحّصون مكنوناته تلمّساً للأسرار الحاكمة عليه، ويسعون من خلالها إلى تتبع مقاصد الحكمة الإلهية الخفية في لحظة الخلْق.

من الواضح أن كل واحد من هؤلاء، وتِبعاً لمختلف الغايات التي يتوخّاها، يقبل ـ إما عملياً، وإما نظرياً ـ طرائق منوعة من البحث. فما هي التحفّظات النقدية التي يجب أن يتّخذها من يريد إبقاء أثر ـ مهما كان الثمن ـ بتناول الحديث في أمور عظيمة؟ إنه يبحث في أي مكان، وبأي ثمن عن المدهشات والنوادر، حتى لو كان زيفها وكذبها غاية في الوضوح. وبأي وازع يجب على جامع التحف المغرور أن يتصرف، إذا كانت الصرامة النقدية المفْرطة لا تؤدّي إلّا إلى التقليل من أهمية تُحَفه، بل وربما الانتقاص من قيمة أثمن القطع التي لديه؟ ألا يجب على الفيلسوف ـ الذي يضع نصب عينيه الخطوط العريضة والمبادئ العليا التي ينبغي أن يستنتج منها فحسب ـ أن يتجاهل وينسى الأشياء الصغيرة المتعلقة بالبحث التافه وتجريب الأساليب؟ إن من الضروري الاعتراف بأن القلّة القليلة هي أولئك الذين يُقْدمون على البحث الصعب في الأحداث الماضية بروح علمية مستقيمة.

وهذا ما يفسر الازدراء الظالم والسطحي الذي يَتعامل به مع التاريخ مَن يكرسون اهتماماتهم لتخصصات أخرى أسهل اكتشفت الإنسانية أساسها العلمي وهي ما زالت تقريباً في مهدها، فيما تبزغ اليوم بالكاد ـ في ما يبدو ـ الإشارات الأولى على انجلاء أسس التاريخ العلمية.

في ضوء هذه السوابق، لن يستغرب أحد أن تختلف تعريفات التاريخ تبعاً للطريقة التي يُفهم بها، أو يُنظر بها إلى الموضوع والغاية والمناهج. وعلاوة على ذلك، فإن أراضي التاريخ غاية في

الاتساع، ولا تكاد تنحصر، إلى درجة أنها تُغري عدداً كبيراً من قطّاع الطرق بالتسلل إلى حقولها، لا بقصد الإنتاج، بل لسرقة الغلال وتخريب المحاصيل وسلب الطعوم واقتلاع الأغراس، لمصلحة ما هو جاهز سلفاً ـ أيّاً ما كان ـ من نظام أو فكرة أو سخافات. ولذلك سيكون ملائماً ترسيم حدودها بوضوح، ونصب العلامات الفارقة، ورسم خطوط الفصل.

ونحن نعتقد أنه إذا أُرغِم المؤرخون ـ وقد جُمعوا في مؤتمر ـ على التوصل إلى اتفاق، فسيُبدون جميعاً الاتفاق على بعض الأساسيات: **أولاً**، أن موضوع التاريخ ينحصر في الأحداث الماضية؛ **وثانياً**، أنه لا بد من إثبات صحة هذه الأحداث بالأدلة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وهذا الاتفاق بحد ذاته أمر معتبَر.

ربما لو تناول النقاش أي الأحداث الماضية يجب أن تُعتبر مناسبة؟ أو ما جوانبها الحَرِية بالدراسة؟ لانقسمت الآراء على الفور. ولن تتفق الآراء حتى بشأن طبيعة المعرفة التاريخية وحدودها؛ حيث إنه لو طُرح السؤال البريء: «أيُعَدُّ التاريخ علماً أم فناً؟»، فسوف يُقسم المؤرخون على الفور معسكرين: فمن يتملّكهم شعور قوي بالحياة التي تدب في الذكريات الغابرة، سيدافعون عن اعتباره فناً لا غير، ومن ينسون الماضي لارتياد الآفاق الجديدة التي انفتحت لهذه المباحث، سيضعون في الحسبان الجانب العلمي دون سواه.

وبما أنه في ساحة مفتوحة للمناقشات كلها، يمكن الجميع الإعلام بما يحلو لهم، فإننا نسعى من الآن فصاعداً في المجلة

ليس إلى إعلام قرائنا بالآراء الأكثر موثوقية التي تتنافس حالياً على حيازة قصب السبق فحسب، بل أيضاً للتعبير بصراحة عن رأينا حول النقاط التي هي محل لأكثر النقاشات.

وسنغتنم الفرصة لتناول مناهج البحث والتأليف التاريخي، بحسب رأينا، ذلك أن المفهوم الذي لدينا بشأنها يعتمد على الطرائق المنوعة لتصورنا للتاريخ[٩].

في نهاية المطاف، تلك هي المهمة الأولى التي ينبغي الاضطلاع بها في قسم التاريخ المستحدَث في كلية الفلسفة والآداب؛ على الرغم من أن السلطات العامة لم تهتم للأسف بتدشين فصل أو مادة، يكون التعريف الأولي بهذا الحقل هدفاً خاصاً لها. وما لم يلطف الله، فسوف نستمر باتّباع الأساليب المعهودة ذاتها، على نحو أوسع نطاقاً، وأكثر بهرجة نوعاً ما من تلك التي كنا نتّبعها في الكلية القديمة والبائسة. فلن يُمنح الشباب الذين يأتون للتسجيل أي وقت لإثبات قدراتهم. وسيبقى كثيرون يعتقدون أن من السهل واليسير أن يُكرّس المرء نفسه للدراسات التي لا تتطلّب سوى استظهار الأحداث والتواريخ من الذاكرة، في حين أن الغموض الذي يعتري مثل هذه المسائل يتطلّب انضباطاً علمياً أكبر: ذكاءً شديد المنطقية وفهماً متمرّساً بأساليب علمية صارمة، وحُكماً أخلاقياً متّزناً (لأن الأمر يتعلق بالبحث عن الحقيقة المجرّدة، مهما كانت النتائج، ومهما اهتزت أصنام

(٩) سيضطلع بهذا العمل ـ ببصيرة أقوى واستيعاب أكثر ـ صديقاي الفاضلان ألتاميرا وإيبارّا في مجلة **الثقافة الإسبانية الجديدة**. (هـ.أ)

التقاليد)، وحِدَّةَ ذهن وحكمة كبيرة (بما أن المؤرخين لا يلاحظون الحقائق بشكل مباشر، بل من خلال الآثار الناقصة والنادرة التي تتركها، وأحياناً من خلال أحكام الآخرين عليها)، وعادات العمل في بحوث شاقة وبطيئة، والرصانة من أجل تجنُّب اختيار السذاجات موضوعاً للبحث. ذلك أن هذه ليست مهمة محبي «الاستمتاع بالفراغ» الذين يتخيّلون إنجاز عمل تاريخي؛ إذ يسمحون لأنفسهم بالانجرار وراء الانطباعات الخفيفة التي تدفع إليها الوثائق أول وهلة.

ومن يرغبون في البدء لا مناص لهم من أن يعرفوا هذا كله، على الأقل حتى لا يقعوا في الجرف الهَارِ، المُفضي إلى هاوية السخافة، من حيث يظنون الصعود إلى قمة الشهرة والمجد.

(٢)
أيُعَدُّ التاريخُ عِلماً أم فناً؟

في محاولات تكوين علم التاريخ وتعذّر الوصول إلى إجماع في الرأي. وفي قناعتي أن التاريخ لن يكون علماً أبداً

وصفنا هذا السؤال في المقالة السابقة بأنه بريء، وربما يفتقر إلى الجدّية الصارمة والمزهوَّة التي عادة ما يُتعامل بها، في ما يتعلق بالأمور العلمية، في هذا البلد. بَيْدَ أني فعلت ذلك حتى لا يظن بي ظانٌّ حُبَّ الجلوس على كرسي ثلاثي الأرجل والحديث بلغة العرّافين، كما يفعل أستاذ جامعي، رغبة في إخفاء ساقَيْ عبقريتي النحيفتين تحت ملابس مكوية ومترهلة. لقد اعتقدت دائماً أن من الأحسن الحديث بوضوح في الأمور كلها، حتى مع المجازفة بابتذال أسمى المفاهيم، ليس لدى مخاطبة جمهور بعيد من التخصص يرغب في أن تُشرح الأمور له بلغة واضحة يمكن فهمها من دون مجهود فحسب، بل أيضاً لدى مخاطبة أعظم الحكماء في العالم، حيث إنهم على وجه التحديد يميلون إلى وجود حزازات وخلافات بينهم. وفي الكثير من الحالات تستمر،

لسبب بسيط هو أن بعضهم لا يفهم بعضهم الآخر. ولهذا السبب، سأتجنّب قدر استطاعتي كل لغة فنية اصطلاحية مدرسية، فهي وإن كانت جيدة، أو حتى ضرورية عندما يُعبّر المصطلح الفني عن فكرة غير مبتذلة، أو عن حقيقة محددة جيداً ومقبولة بشكل عام، فإنها تكون غير ذات أهمية، أو حتى ضارّة، عندما يكون العلم في طور التكوين، حيث لا شيء نهائي: فالفروق الدقيقة المستجدة لا تنفذ إلى الأذهان إلّا بالتعبير عنها بكلمات يعرفها الجميع. وحتى الوضوح في المصطلحات لا يكفي، فمن الضرورة أحياناً إجراء تحليلات مبتذلة وغير ذات أهمية، خاصة في المسائل المشكوك فيها، أو الصعبة، أو التي لا تزال محل نقاش، والتي يكون ملائماً فيها الانطلاق من أفكار عامة وبسيطة ودقيقة.

لقد ساد هذا السؤال منذ أن انتشرت على نطاق واسع مقالات فلسفة التاريخ، وتعزّز ذلك مع اتخاذ الدراسات الاجتماعية شكلاً منظماً، أي عندما تحددت بوضوح الاتجاهات والجهود المبذولة لاجتراح علم للتاريخ.

سيكون لدى كل شخص ردة فعل ذهنية مختلفة في قرارة نفسه، أما بالنسبة إلي ـ إذا أردت أن أتحدث بكل صدق ـ فإن للسؤال (الذي يطرحه شخص يتخيّل التاريخ سرداً لأحداث ماضية)، التأثير نفسه فيّ، كما لو سُئلت: «هل هذا القصر أو ذاك النُّصب التذكاري علم أم فن؟»، ويعرف الجميع كيف يجيبون عن هذا السؤال: إن قصراً أو نُصباً تذكارياً، مهما كان عظيماً أو سامياً أو جميلاً، لا يمكن أن يكون علماً أو فناً. وفي أقصى

الأحوال هو نتيجة لأنشطة فنية، تُرشدها عقول قد تصنَّف معرفتها على أنها علمية أو غير علمية، اعتماداً على ما إن كانت الطريقة التي لديها في المعرفة علمية أم لا.

يعني ذلك أن العلم لا يكون إلّا في أفهام بعض الناس، وليست كل معرفة علماً. إن الهندسة ـ على سبيل المثال ـ في بواكيرها عندما كان العدد القليل من الحقائق التي تضمّها يُتعلّم تمهيداً لمهنة المسّاح أو المعماري، لم تكن علماً. ولم يتغير ذلك إلّا بعد التفكير في هذه الحقائق منفصلة عن تطبيقاتها، وبعد أن جمعها علماء الهندسة اليونانيون في تعاليم نظرية، حيث أمكن القول إن الهندسة في تلك العقول أصبحت علماً، وإن معرفتهم تُعدّ علمية. وبعد ذلك، استمر المسّاحون والمعماريون في امتلاك الحقائق ذاتها، وبعضها تجريبي بحت، حيث ترشدهم في ممارسة حرفتهم. وسيكون البعض الآخر في شكل حقائق علمية. وحتى اليوم، يمكن القول إن الهندسة ـ باعتبارها علماً ـ موجودة في بعض العقول فحسب.

ولنجرب هذه التجربة: سنعطي أحد الحمقى كتاباً يضم الحقائق الهندسية في صياغة علمية؛ لن يلاحظ ذلك الأحمق أي فرق بين الهندسة وكتاب تعاويذ، ولن يرى سوى بضعة أوراق ملفوفة بالورق المقوّى ومليئة بالخربشات؛ وحتى لو قرأ الحروف والكلمات، فلن يفهم ذرة ممّا هو مكتوب. وسيفهم آخَرُ أكثر تبصّراً بعض الصيغ بشكل مجتزَأ، من دون ملاحظة تناسق النظام، بل سوف يوجد أيضاً من يستفيد منها في عمليات لقياس المجال،

وما إلى ذلك، وهؤلاء جميعهم لا يعرفون العلم. إن الهندسة ـ باعتبارها مجموعة منظمة من الحقائق المترابطة ـ تبقى حيّة من خلال تلك الفُهُوم التي تتداول في ما بينها تلك الحقائق.

لا بد من أن يحدث شيء مماثل للتاريخ: فقبل أن يفكر أي شخص في ما إذا كان التاريخ يمكن أن يشكل علماً أم لا، كان التاريخ قد كُتب: فالعديد من الصحائف أشار إلى الأحداث الماضية، لإشباع الرغبة والفضول الطبيعيّين جداً لدى الإنسان، لمعرفة الأمور المتعلقة بعائلته وشعبه أو عرقه وحتى بالبشرية جمعاء. لكن هل وُجدت في العالم تلك العقول، أو ذلك العقل الذي جمع الحقائق الأصلية التي تعني التاريخ حصراً وتحقَّق من صحتها، ونسَّقها ونظّمها ورتّبها على نحو يمكّن الآن من القول إن المعارف التي أُطلِق عليها اسم التاريخ هذا صارت تشكّل علماً؟ وذلك بالمعنى الشائع الذي ينطبق على أي علم لا تكون طبيعته محل شك.

إن الأمر ليس على ذلك النحو بالتأكيد بسبب نقص المادة، فالتاريخ يتعامل ـ إذا جاز التعبير ـ مع الإنساني والإلهي، إلى درجة جعلت بعضهم يؤكد أن التاريخ هو طريقة خاصة لتصوّر الموجود. ومن ناحية أخرى، ففي رأيي إن أي مادة قابلة لأن تكون معروفة بطريقة علمية، وما ينقص، فحسب، هو أن يوجد رجال ذوو حظ حسن ليصلوا إلى ذلك الأسلوب العلمي في المعرفة.

في الواقع، كُثُر أولئك الذي اعتقدوا أنهم اجترحوا علماً

تاريخياً، إما كلّياً، وإما جزئياً، لكنهم بلا أدنى ريب لم يستطيعوا التعبير عن أفكارهم بفعالية كافية كي يتعرف إليها الآخرون، ويسلّموا بطابعها العلمي. وما جدوى أن يأتي إلى العالم رجل خارق أو كائن ذو خصائص إلهية، يتمتع بقوة حدسية هائلة أو عقل رصدي وخطابي ثاقب، على نحو يحرز معارف في نهاية السموّ، إذا كان يستحيل نقل هذه المعارف بسبب استحالة فهمها؟ ولو أن هذا العقل قد وُجد حقاً، فإن علمه قد عاش مع حياته ومات بموته. ومن ثم، فمن الضروري أن يتكوّن العلم التاريخي من الحقائق التي ـ عندما يُكشف عنها ـ تنتقل إلى فهوم أخرى تقبلها باعتبارها مادة علمية.

إن جهود الكوكبة الكريمة من روّاد العلماء الذين عملوا على ما يسمى فلسفة التاريخ، لم تنشأ منها فحسب بُنْياتُ مسلّماتٍ منهجية مختلفة، بل إنهم توصلوا إلى استنتاجات متناقضة تماماً، على الرغم من أنها تتوافق مع الأنظمة الفلسفية التي جاءت لتشكل جزءاً لا يتجزأ منها: بوسويه ومونتسكيو وتيرغو وفولتير وكوندورسيه وغيزو وكونت وتوكفيل... إلخ، في فرنسا؛ وليبنتز ولوسينغ وهيردر وكانط وفيشته وشيلينغ وشليغل وكراوس وهيغل... إلخ، في ألمانيا، وغيرهم.

وبعد هذا الموكب الطويل من الأسماء التي تَستدعي، حتى لدى الأقل حظاً من العلم، ذكرى الأفهام السامية والقوية البصيرة في خدمة التاريخ باعتباره علماً، لدي هنا بعض الآراء النوعية:

يقول شوبنهاور الذي ينفي بشكل قاطع مكانة التاريخ كعلم:

«إنه يفتقر إلى الصفة الأساس [للعلم]، وهي الخضوع للحقائق المعروفة... لا يوجد في «التاريخ» نظام، كما هي الحال في سائر العلوم. إن التاريخ معرفة وليس علماً... إن العلوم هي أنظمة مفاهيم عامة، وهي تتعامل دائماً مع الأنواع، بينما يتعامل التاريخ مع الأشياء الفردية».

الأدهى من ذلك أن مفكرين كباراً جداً يتفقون مع رأي شوبنهاور. يقول باكل[1]: «يعتري التاريخَ ذلك الجانب من الارتباك والفوضى الطبيعي في مادة تُجهل قوانينها، ولم يستقر أساسها بعد».

ويقول بوردو[2]: «لن يُقبل التاريخ في مرتبة العلم إلّا عندما يُثبت ـ مثل بقية العلوم ـ القدرةَ على صوغ القوانين».

يؤكد بنيامين كيد[3] أنه «على الرغم من التقدم الأخير الذي تحقق في ألمانيا وإنكلترا، فإن التعميمات في شكل قوانين تكاد تكون مفقودة تماماً من المعارف التاريخية».

يؤكد أوتوكار لورنز[4]: «اليوم ليست لدينا لا مبادئ أساسية ولا اتجاه معترَف به في التاريخ».

---

(١) هنري توماس باكل (١٨٢١ ـ ١٨٦٢)، مؤرخ وعالم اجتماع إنكليزي.

(٢) لويس بوردو (١٨٢٤ ـ ١٩٠٠)، فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي.

(٣) بنيامين كيد (١٨٥٨ ـ ١٩١٦)، عالم اجتماع إنكليزي.

(٤) أوتوكار لورنز (١٨٣٢ ـ ١٩٠٤)، مؤرخ ونسّابة نمساوي.

في رأي دريزن[٥]: «لا بد من الاعتراف بأنه، على الرغم من مشاركة الدراسات التاريخية في الحركة الفكرية في عصرنا، فإن التاريخ لم يؤسِّس بعدُ نظريته ولا نظامه».

حتى سينيوبو[٦] نفسه ـ في عمل حديث ـ يلقي بظلال من الشك على الطابع العلمي للمادة التي تشكل موضوع اهتماماته، ويقول: «إن التاريخ علم ـ إذا جاز أن نسميه بجدية علماً ـ على درجة من البدائية، حيث لا يحتوي حتى على اصطلاحات فنية».

مع ذلك، وليقل من شاء ما شاء في التاريخ، لا يمكن لأحد أن ينكر حقيقة مؤكدة تماماً: أن هذه المحاولات لاكتشاف قوانين النظام الذي يحكم الشؤون الإنسانية قد جددت الدراسات كلها تقريباً، وقد قدّمت المناهجُ التاريخية خدمات هائلة للعلم: لقد أتاحت الفرصة لفهم الإنسانية بطريقة واسعة وعامة إلى حدٍ بعيد، من خلال رؤيتها من ارتفاعات ومسافات تتيح تقدير الحالة العامة بطريقة أكثر اكتمالاً، واكتشفت اتجاهات جديدة لدراسة الحقائق الاجتماعية بشكل أفضل. وعلى سبيل المثال: اللغات التي تعزّزت معرفتها بشكل مكثف من خلال دراسة تحوّلاتها وحياتها. ولقد جُدّد علم النفس البشري من خلال تأسيسه على قواعد راسخة، عبر التحقق من آثار تصرّفات الإنسان في الأساطير والآداب... إلخ؛ بل إن رياح التاريخ جدّدت حتى الفلسفة نفسها والقانون والعلوم الأخلاقية التي اعتمدت المنهج التاريخي بنجاح متزايد.

---

(٥) يوهان غوستاف دريزن (١٨٠٨ ـ ١٨٨٤)، مؤرخ ألماني.

(٦) شارل سينيوبو (١٨٥٤ ـ ١٩٤٢)، مؤرخ فرنسي.

وإن علم الاجتماع هو بالتأكيد ابن للتاريخ ويغتذي منه. وهذا الحقل الذي له مثل هذه الفضائل الكبرى، وذو الفعالية في تجديد المعارف كلها، والذي يقدم للناس اليوم ما فكّر فيه أو قاله أو فعله الأذكياء وغير الأذكياء من جميع الشعوب في العصور كلها، ويدرس حتى الطريقة التاريخية التي يتكوّن منها كل علم... ليس هو نفسه علماً؟

لهذا السبب كنتُ ـ حتى وقت ليس ببعيد ـ أسمح لنفسي بالانجرار وراء الانطباعات التي حصلت لدي من قراءات صبورة، تلتها تأملات طويلة. وقد كنتُ جريئاً بما يكفي لتقديم خُطاطة نظرية أوّلية في كتاب صغير نشرته، يتناول **أصول العدالة في أراغون**. ومع ذلك، يجب أن أعترف بأنني كنتُ ضعيفاً أمام تأثيرات فلينت[٧] ولاكومب وزينوبول وبقية المؤلفين الذين جدّدوا السؤال في أيامنا هذه، بوضوح رائع وذكاء غاية في الحدّة. لكن، إذا كان لا بد لي من التعبير عن نفسي بسذاجة، فلا بد لي من القول إنه من خلال قراءة المرافعات الجديدة التي ظهرت إلى النور في **مجلة الموجز التاريخي**، انهارت القناعات القديمة، ونشأت لدي شكوك وحيرات، بعد أن قارنت عن كثب ووضعت وجهاً لوجه ـ كقطبين متعاكسين ـ آراء هذين المؤلفيْن الأخيريْن. إن الجدلية (إذا جاز لنا أن نُسمّي على هذا النحو الخلاف العالِم المعبَّر عنه بطريقة مدنية وحضرية للغاية) التي يؤيدها كل منهما،

---

(٧) المقصود على الأرجح هو روبرت فلينت (١٨٣٨ ـ ١٩١٠)، فيلسوف ولاهوتي إسكتلندي.

تكشف عن الأغوار التي تفصل بين أولئك الذين يريدون ـ بإيثار ومن دون تحيّز من خلال مسارات مختلفة ـ العثور على الأسس العلمية للتاريخ، والاتفاق ليس أمراً سهلاً.

لقد أخذتني تأملات جديدة إلى دروب جديدة: واليوم أعتقد أن التاريخ ليس علماً، ولم يكن يوماً كذلك، ولن يكون أبداً. لكن قبل أن أبوح بما في خاطري، سيكون من الأفضل للقارئ أن يتعرف إلى الآراء الأكثر موثوقية، حتى يكوّن هو بدوره حكماً شخصياً ببصيرة أحذق.

(٣)
في التاريخ باعتباره علماً

نقد آراء لاكومب إذ يحاول تأسيس علم للتاريخ وإذ يَلبِسه بعلم النفس.

هذه التسمية اللافتة وضعها الكاتب العلامة لاكومب عنواناً[١] لكتاب له صدر منذ فترة، وفيه يكشف عن طريقته في رؤية القضية التي تشغلنا. إن وضوح أسلوبه وحيويته، ودقة بعض أحكامه الشخصية، والتواضع الذي يُعبّر به عن نفسه أحياناً (حين يُخبرنا أنه لا ينوي تنصيب التاريخ علماً، بل دراسة الجانب العلمي الذي يمكن أن يوفّره)، والترتيب الذي كُتب به العمل، كلها عناصر تجذب التعاطف وتُمهّد لقبول آرائه منذ القراءة الأولى. لكن إذا توقف المرء وركّز انتباهه لاستخلاص أو ترسيخ الأفكار الرئيسة التي يؤسس عليها البناء العلمي، فسيلاحظ أن الوضوح والدقة كلها في أجزاء معيّنة لا يكفي لتغطية التنافر في المجمل.

---

(١) *De l'histoire considérée comme science*. Paris, Hachette et Cie. 1894. (هـ.أ)

ليس من المستغرب أن صعوبات المشكلة تُجبره على التجارب والاختبارات التي تضع الفهم في مواضع مضطربة وغير آمنة، ما يُعرّضه للشك، وأحياناً للتناقضات.

بالنسبة إلى لاكومب، يشكل التاريخ محيطاً لا سواحل له، وبحراً متدفّقاً من الوقائع المنوعة وغير المتجانسة؛ حقيقة هائلة جداً، وبالغة التعقيد، ومربكة جداً، إلى درجة أن العقل يُصاب بالذهول عند التأمل فيها. وفي هذه الحالة، إذا أريد للملاحظة أن تكون فعّالة، فلا يوجد خيار سوى تحديد المجال، وتقليص الكتلة، والاستغناء عمّا يفيض عن الحاجة، وتجريد ما هو مفيد. ومن الملحّ التخفيف عن العقل من العبء الذي يثقله. لذا، من الضروري ممارسة العلم في التاريخ، ولفعل ذلك يجب علينا أن نتعامل ليس مع الوقائع بشكل مباشر، بل علينا تسليط الضوء على أوجه التشابه التي توفّرها. وكل تشابه مثْبت هو نوع قائم بذاته، ويمثّل تسهيلاً للفهم البشري. إن العلم هو مجموعة الحقائق أو الافتراضات التي تفيد التشابه المطرد بين الظواهر. ولذلك، ليكون التاريخ علماً لا بد من دراسة الوقائع، مع التركيز حصراً على الجوانب المتشابهة في ما بينها، حيث إنها ـ إذا نظرنا إليها من الجانب الذي يجعلها وحيدة أو فريدة ـ تستعصي على أي علم مهما كان. إن ما يبدو للذكاء غير متجانس، لا يصلح للمعرفة العلمية.

يفترض لاكومب أنه قد أثبت بوضوح الميزة التالية: إن كل واقعة تحقّق منها إنسان تُقدم أوجه تشابه لا يتطرق إليها الشك مع

الوقائع التي يتحقق منها أناس آخرون: وهذه الوقائع، بقدر ما تتشابه في ما بينها، تشكل ما يُسمّيه لاكومب نظاماً. وبحسب النظر إليها باعتبارها فريدة أو مختلفة، تمكن تسميتها بالأحداث.

تسهيلاً على قرّائنا لفهم هذه الأفكار، سأقدم مثالاً مبتذلاً: «فلان يزور علاناً ليقدم له تعازيه في وفاة والده». إن هذه الواقعة، باعتبار شبهها بالعديد من الوقائع الأخرى التي يؤكدها أناس آخرون، تقع ضمن فئة نظام: الزيارات، وهي عادة شائعة جداً في كل مجتمع. وبدراسة هذه الواقعة بترتيب تنازلي بحسب طابعها العام، يمكن أن تدخل في فئة النظام الأكثر دقة، وهي: زيارات الحداد. وبالطبع فإن الواقعة فريدة جداً، باعتبار أن الذي يؤدي الزيارة هو فلان، والذي يستقبلها هو علان، في يوم معيّن، وفي وقت وساعة معينة من ذلك اليوم، وبسبب وفاة فلان الآخر. وبهذا المعنى تحدث الزيارة مرة واحدة فقط، ولا يأتي أن تتكرر الزيارة ذاتها في تلك الظروف بعينها.

إن التاريخ بصفته علماً يجب أن يقتصر **أولاً** ـ في رأي لاكومب ـ على دراسة الأنظمة التي تشكل غايتَه الرئيسة، **وثانياً** على دراسة الأحداث، بمقدار ما تُستنبط منها أنظمة جديدة. إن الواقعة ـ عند النظر إليها من الجانب الذي تكون به فريدة من نوعها ـ تُمثّل المهمة الحصرية للباحث، لا المؤرخ.

ولا يتوقف لاكومب عند هذا الحد: فهو يريد ألّا يتشكل التاريخ من تعميمات تجريبية لأوجه التشابه بين الظواهر. كما يرغب في أن تكون الأسباب أيضاً محل تحقيق، حتى تحرز

المعرفة التاريخية مرتبة علمية أعلى. وبما أنه يعتقد أن التاريخ يتكوّن حصراً من أفعال فردية، أي من أفعال أشخاص وأناس أفراد، فإنه يجد التفسير العلمي لكل حدث تاريخي في أسبابه الأولى، في الدوافع الإنسانية، وبالتالي في مبادئ علم النفس، إلى درجة التأكيد على أن تشابهاً تاريخياً ما، لا يُفسَّر ولا يكون صحيحاً (معرفة علمية) إذا لم يكن مرجعه حقائق عامة من ذلك العلم. وهذا يعني أن «علم النفس يتضمن على نحو ضمني تفسير التاريخ». «إن علم النفس يفسح المجال لاستخدام مزدوج، فيمكن الانتقال منه إلى التاريخ، أو العودة من التاريخ إليه، وتطبيق المنهج الاستقرائي التصاعدي، أو المنهج الاستنتاجي والتنازلي». وبالمثل: «لقد أفاد التاريخ كثيراً في تأسيس علم النفس. واعتُمد على التاريخ بشكل كبير حين أُريدَ تجريد السمات العامة الكبرى للإنسانية. وهو الآن يواصل المساعدة الحميدة يومياً. فالتاريخ يعمل على ضبط الحقائق النفسية والتحقق منها». وهو يرى في هذه الحالات الدينية والميتافيزيقية والعلمية التي صاغها آن روبير جاك تيرغو ضمنياً، ثم طوّرها أوغست كونت، الاعتراف بالمنهج التاريخي الحقيقي المتمثل في اللجوء بالضرورة إلى علم النفس. بل وأكثر من ذلك: سيوفر علم النفس للمؤرخ معياراً ومِحكاً، لأن معرفة الطريقة المطّردة لتصرفات الإنسان (التي يوفرها علم النفس، حيث إن الإنسان المتوسط هو موضوع هذا العلم) تسمح بالتحقق من إمكانية أو احتمالية المقولات التي يجرّبها من يحللون الظواهر، حيث إن العلماء الذين يجهلون الطبيعة البشرية صدّقوا في السابق أسخف الخرافات.

بناءً على ذلك؛ يوصي لاكومب ـ مقترِحاً بذلك قواعد عمل في المشكلات التاريخية ـ بالبدء بتأسيسٍ نفسي للمسألة، مشيراً إلى أن ذلك «هو السبيل الأكثر أماناً». ويجب التعامل مع المسائل التاريخية بالترتيب التنازلي لطابعها العام: الأعم أولاً، ثم الأقل عموماً أو الأشد تعقيداً في النهاية.

لا يكذب لاكومب على الإطلاق في عمله في ما يتعلق بطرائق البحث والنقد المتعلقة بالوثائق ونحوها. إن الاهتمام بهذه التّرهات كلها هو مهمة الباحث المحقق الذي يجب أن يكون ناظراً للمؤرخ[٢]، وهو الذي يوفر المواد الأولية، حيث «يجب على الباحث المحقق أن يقصر طموحه على المهمة الجديرة بالتقدير والصعبة المتمثلة في التحقق من الوقائع، من دون الدخول في علم النفس»، لأن علم النفس ـ في رأيه ـ عديم الجدوى للباحث.

بحسب ما استُنتج، يتخيّل لاكومب الباحثَ عامل مياومة أو حمّالاً، ويجب أن يتملقه حتى لا يملّ من الاضطلاع بهذه

---

(٢) على الرغم من هذا النقد سوف يستخدمه ريبرّا لاحقاً بإسهاب، في إطار دفاعه عن «تقسيم العمل»، هذا التفريق بين الوظيفتين المتلازمتين والمتداخلتين في العمل التاريخي، وهو تفريق مركزي في أطروحته. تتعلق **الأولى** بتجهيز المواد الخام من وثائق تاريخية ونحوها حتى تتوفر وقائع مثبتة بمقادير كافية للمهمة الثانية، وهي استنباط القوانين المطّردة من الوقائع المثبتة. ويضطلع بالأولى من أطلق عليه «Erudito» واخترنا ترجمتها بالباحث المحقق أو الباحث اختصاراً، أما **الثانية**، فهي من نصيب من يسميه «Observador» أو من يمارس الملاحظة العلمية على الظواهر. والمقصود المؤرخ بالمعنى العلمي لدى ريبرّا، لكن رأينا أن ترجمتها بالمُلاحظ أولى هنا من اللفظ العام للمؤرخ.

الأعمال المتواضعة، قائلاً له إن عمله يستحق أن يكون محل تقدير، وإن وظيفته شريفة ومفيدة للغاية. أما المؤرخ، فهو مختلف: فهو يعتني بالوقائع ـ التي يتيحها البحث والتحقيق ـ ويُطبّق عليها الأساليب العلمية من استقراء وتوافق وتباين واختلافات ملازمة، مجتمعة أو كل على حدة، بحسب الحالات. إن المؤرخ العلمي هنا مثل المهندس، وهو مقام أعلى من مقام الباحث.

ويرِد التعبير عن هذا المفهوم لعلم التاريخ بوضوح شديد مراراً وتكراراً في أعمال لاكومب. ولهذا السبب يمكن التأكيد ـ من دون خوف من الوقوع في الخطأ ـ أن التاريخ ـ إذا فُهم بهذه الطريقة ـ ليس شيئاً مختلفاً عن علم النفس. إن تفسير الأحداث التي وقعت في الماضي بمبادئ علم ما، لا ينشئ ـ ولا حتى من باب التلميح ـ علماً جديداً يختلف عن ذلك الذي تُستخدم مبادئه. ولم يفكر أحد مثلاً في إمكانية أن ينشئ أو يؤسس تفسيرُ الظواهر الفيزيائية بمبادئ العلوم الفيزيائية علماً مختلفاً عن الفيزياء.

ولا يُلبِس لاكومب التاريخ بعلم النفس فحسب، بل يُلبِسه كذلك أحياناً بعلوم أخرى مختلفة كل الاختلاف. وفي رأيه أن التاريخ العلمي ليس فلسفة التاريخ التي صيغت في ألمانيا: «لقد تصوّر الألمان أن الإنسانية ـ باعتبار جُملتها ـ تتطوّر بفضل قوة كامنة، تمكن مقارنتها بتلك التي تجبر شجرة أو حيواناً على الوصول إلى قوام معيّن، واستكمال أشكال معيّنة، لتحقيق

صنفها». وهو يعتبر أن فلسفة التاريخ سلكت طريقاً خاطئة نجح علم الاجتماع في تجنّبها. وبالنسبة إلى لاكومب، فإن علم الاجتماع الذي لا يؤسّس على معرفة الشعوب المتوحشة فحسب، بل أيضاً على دراسة الشعوب المتحضرة، هو التاريخ العلمي. وهو يصرح بذلك في المقدمة بأسلوب حصري[٣]، ويشير إليه في كل صفحة تقريباً من كتابه، خصوصاً عند ضبط التمييز الأساس في عمله بين الأنظمة والأحداث. ويتبيّن إذاً أنه لا يتصوّر التاريخ العلمي بالطريقة العادية التي بمقتضاها «يضم ـ في دائرة ليست مُحكمة الإغلاق ـ عناصر تتحدّى البحث في الأسباب، بالطريقة نفسها التي يضم بها عناصر تتحدّى التشابه»، بل باعتباره علمَ اجتماع واسعاً، يعتمد على دراسة أنظمة الشعوب على كل مستوى من مستويات الثقافة، حيث تُؤخذ من ثم التعميمات التجريبية (التي تشكل العلم في الدرجة الأولى)، ثم تُفَسر الظواهر كلها بالدوافع النفسية الفردية (التي يتناولها علم النفس).

هذا كله، في رأيي، إما أنه لا يعني شيئاً، أو أنه يعني أن علم الاجتماع بالنسبة إلى لاكومب يجب أن يكون جزءاً من علم

---

(٣) «بما أنه لا وجود في نظرنا إلا نظامين للعمل، أحدهما يستجيب للبحث عن الواقع، والآخر للبحث عن الحقيقة، وهما البحث والتحقيق من ناحية، والتاريخ أو علم الاجتماع من ناحية أخرى، كان بوسعنا أن نستعمل كلمة علم الاجتماع هنا في كل مكان، بدلاً من التاريخ، وهو أمر أفضل لأنه هو الذي سيسود كما يبدو. ومع ذلك، عقدنا العزم على الاحتفاظ بمصطلح التاريخ... فتحت عنوان يتضمن علم الاجتماع، يخاطر عملنا بأن يستبعد مباشرة الرجال الذين يضطلعون بالبحث والتحقيق، أو بالتاريخ بالمعنى العادي للكلمة». (هـ.أ)

النفس الذي تُدْرس فيه الدوافع التي ينصاع إليها الإنسان في سلوكه داخل المجتمع.

بعد أن اقتصرنا على هذا الجانب الجزئي من المشكلة، يكون قد اتضح إلى حدٍ بعيد العرض الذي قدّمه ملاحظ ذكي ثاقب النظر وكاتب مبدع سهل الأسلوب. إن العديد من تأكيداته تستحق القراءة وحتى التأمل، لكن يجب ألّا يَخفَى أنه تجنب ـ ربما عن قصد ـ الدخول في المزيد من الاعتبارات الأكثر تعالياً، التي يبدو أن عنوان عمله على الأقل كان يُلزمه بها. كما أنه لم يولِ عناية كبرى لاتساق آرائه الجزئية، وهو ما نشأت منها تناقضات طفيفة[٤].

لا يُدرج لاكومب في مصطلح التاريخ معارف أُخَر غير معرفة الوقائع الإنسانية، كما أنه لم يدرك أن تمييزه الأساس بين الأنظمة والأحداث قد طُرح وعُرف بوضوح شديد في العلوم كلها منذ زمن أرسطو، أو ربما حتى قبل ذلك. كما لا يهتم بتبيين المكانة التي

---

(٤) هذه بعض الأمثلة: يقول في أحد المواضع ـ متناسياً إكراهات التعامل النقدي مع الوثائق ـ إن علم النفس لا فائدة منه للباحثين المحققين، ومن ناحية أخرى يلومهم في مواضع أخرى، وهو محق في ذلك، على جهل بعضهم بالطبيعة البشرية، ولهذا السبب يعرّضون أنفسهم إلى تصديق ما لا يصدق. وهو ينصح بالعمل من خلال تقليص الطابع العام للظواهر، ثم يتحدّى مفاهيم العقل، وأفكار العرق والشعب والجيش والنبلاء... وما إلى ذلك. إنه لا يرى في التاريخ وعلم الاجتماع إلا أفعالاً فردية متجاورة ومتشابهة إلى حدٍ ما. ويعتقد أن سبب كل شيء هو الدوافع النفسية الفردية (وهذا ما يجعل التاريخ عالة على علم النفس). ثم يؤكد أن سبب أي ظاهرة تاريخية أو اجتماعية، بالضرورة، ظاهرة اجتماعية أخرى تسبقها (وهو ما يعني جعل التاريخ مستقلاً عن علم النفس). (هـ.أ)

تُلائم التاريخ ضمن تصنيفات العلوم، لتعريفه وتمييزه من غيره.

غير أن النقيض التام للاكومب هو ما سيقدمه لنا زينوبول.

مكتبة
t.me/soramnqraa

(٤)
مبادئ التاريخ الأساسية

نقد آراء المؤرخ الروماني زينوبول الذي يرى التاريخ واحداً من نمطين كونيين لتصوّر العالم. نمط التعاقب.

هذا هو عنوان العمل[١] الذي يكشف فيه المؤرخ الروماني القدير زينوبول عن نظريته الخاصة حول طبيعة العلم التاريخي وموضوعه. إن حجم الكتاب وكثرة البيانات والاقتباسات والمراجع المضمّنة فيه، والطبيعة المجردة والمجازية للمصطلحات المستخدمة، والطريق المتعرجة والغامضة التي يسلكها المؤلف في البحث أحياناً، كلها عوامل لا تسمح لنا بالفهم الكامل من خلال قراءة بسيطة لنظريته المعقدة والجديدة. كما لا يمكن أيضاً تقديم ملخص للمحتوى في أربع فقرات بطريقة يمكن فهمها.

إن نُظم فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع كلها يجري تناولها

---

(١) *Les principes fondamentaux de l'histoire*, par A. D. Xenopol. Paris, Leroux. 1899. (هـ.أ)

ونقدها علمياً في هذا الكتاب، حتى تلك التي تستحق الازدراء. وأفكار المؤلف الذاتية ـ التي تكوّنت من عمله الشخصي المحض ـ تبدو غائمة ومضطربة، كسائل متخمر لم يتسنّ له بعدُ التحرر من الثمالة. وسيتعيّن علينا بالضرورة أن نخصص له أكثر من مقالة. ومن ناحية أخرى، فإن المادة ومزايا هذا المؤلف يفرضان ذلك.

لا يكتفي زينوبول بالنظر إلى جانب جزئي من المشكلة. معاذ الله! بل يقلّبها مئة مرة لدراستها وحلّها دفعة واحدة، واضعاً المبادئ التي تقوم عليها المعرفة التاريخية. لقد شرع في بيان الصفة العلمية لهذه المعرفة، والدفاع عنها في وجه الاتهامات الظالمة التي توجّه إليها من كل جانب. وبجملة واحدة: يريد أن يُنشئ علم التاريخ.

في فن عرض الوقائع الماضية، يوجد ما يكتنف الكثير من الفنون الإنسانية: الممارسة والنظرية. فالفلاحون يسقون الأرض ويفتحون الأخاديد ويرمون البذور، من دون إدراك للحقائق العلمية التي يقوم عليها استغلال التربة. ويحمل البناؤون المواد ويبنون، من دون أن يستحضروا قوانين التوازن المجرّدة. والموسيقيون يغنون ويعزفون على الآلات كلها، من دون أن يتعلّموا قوانين التناغم. وبالطريقة ذاتها نقل كتَبَة الوقائع أو المؤرخون الأحداث من دون التوقّف لفحص الأساس العلمي الذي يرتكز عليه عملهم. وقد اقترح زينوبول أن التاريخ ـ من الآن فصاعداً ـ يتمتع بالمزايا نفسها التي لدى الفنون الأخرى، مؤسساً نظامه، وواضعاً نظرية التاريخ.

هذا يعني أنه ينبغي لكتابه ألّا يكون رسالة في المنهجية التاريخية، فذلك يعني النظر إلى التاريخ من جانبه العملي، بل هو تحليل فلسفي للمبادئ التي تقوم عليها معرفة الماضي. ولا يتعلق الأمر بماضي البشرية أو ماضي العقل الإنساني فحسب، بل أيضاً ببقية الطبيعة التي لا يمكن إنكار أن لها تاريخها.

ويرى زينوبول أن جميع العلماء الذين تناولوا هذا الأمر قد ارتكبوا أخطاء جسيمة، لأنهم خلطوا ـ للأسف ـ بين شيئين مختلفين تماماً: نمط ظهور الوقائع المتعايشة، ونمط ظهور الوقائع المتعاقبة. و«لإدراك طبيعة العلم التاريخي بدقة، من الضروري الانطلاق من هذا التفريق الأساس» الذي يشكل أساس نظام زينوبول بأكمله.

«إن المكان والزمان ـ كما يخبرنا ـ هما القالبان العظيمان اللذان تُدرج ضمنهما أحداث الكون كلها. وهذان القالبان الحقيقيان والموجودان، اللذان يدركهما ويُجرّدهما ذكاؤنا من الواقع، ليسا مجرد مقولات قبلية سابقة لفهمنا، كما يقصد كانط. إن عقولنا ليست إلّا انعكاساً للعقل الكوني الكامن في الأشياء. فالمكان يوجد خارجاً عنا، والزمن يجري باستقلال عنا. ومن دون هذا المفهوم الأساس، لن يعدو التاريخ أن يكون خيالاً هائلاً».

يبدأ كاتبنا بهذه الفقرات، وأخرى غيرها على المنوال ذاته، للوصول إلى التفريق الأساس بين الوقائع المتعايشة

والوقائع المتعاقبة[٢].

الأولى هي تلك التي يُدركها الذكاء البشري باعتبارها موجودة، بعضها إلى جانب بعض في المكان. وهذه الوقائع نفسها؛ إذ تؤخذ في الحسبان من خلال تطوّرها عبر الزمن، تشكل وقائع متعاقبة. أي إن الوقائع المتعايشة هي تلك التي يوجد بعضها إلى جانب بعض، والوقائع المتعاقبة هي تلك التي تكون في علاقة تتابعية.

إن هذه الكلمات التي تبدو متضمّنة مفهوماً بسيطاً، أو حتى مجرد حشو، سيكون فهمها عصيّاً بمجرد أن يشرع زينوبول في توضيحها بالأمثلة التي يورد منها ـ ضمن أمثلة أخرى ـ المثال التالي:

«إن حركة دوران الأرض حول محورها هي ظاهرة تعايش، والأمر ذاته مع دورتها السنوية حول الشمس».

لأول وهلة، اعتبر الجميع هذه الظواهر متعاقبة، لأنها استُخدمت لتحديد الوقت في التقاويم كلها. ومع ذلك، فقد أثبت

---

(٢) يجب أن نشير إلى أن زينوبول ـ في عمل لاحق لعمله الضخم، وفي مقالة له في **مجلة الموجز التاريخي** (باريس) (المجلد ٢، ص٢٦٩) ـ يستبدل بلفظِ التعايش لفظَ التكرار ويهجر الأول، ويستعمل بدلاً من التعاقب اصطلاح التكرار المتمايز. ومع ذلك، وعلى الرغم من التغيير في الفنيات، فإنه يحافظ على الأفكار نفسها، مع أن الكلمات تنطوي على معانٍ مختلفة جداً. وتقترح المصطلحات الأخيرة التي اعتمدها فكرة التشابه والاختلاف. وهي مصطلحات علمية تستجيب بشكل أفضل إلى طريقة فهم العلم لدى أولئك المفكرين الذين وقعوا ـ كما يرى زينوبول ـ في أخطاء فادحة. (هـ.أ)

زينوبول جيداً أنها وقائع متعايشة، فعلى الرغم من صحة كون دوران الأرض حول الشمس يستغرق سنة كاملة، فلا أحد ينكر أن هذه الحركة هي نتاج قوى متعايشة تعمل بشكل مستمر. ولهذا السبب يتكرر الدوران بشكل دائب. «إن تكرار هذه الظواهر ـ كما يقول زينوبول ـ ليس تعاقباً بل هو ـ على العكس من ذلك ـ ظاهرة واحدة وفريدة من نوعها، تتكرر إلى ما لا نهاية. وإن الزمن الذي تقضيه الأرض في دوراتها ضروري لظهور الحركة، وليس لإنتاجها بأي حال من الأحوال» (أحياناً أتخيّل أن العلماء الكبار يفعلون بالأفكار ما يفعله سحرة الشوارع بالكرات الورقية أو الخدع البصرية، وذلك بهدف إظهار مهاراتهم).

وهذا مثال آخر لتوضيح مفهوم الأحداث المتعايشة:

«إن الصينيين شعب تمضي حياته برتابة عبر الزمن، ومع ذلك فإن الوقائع الفكرية كلها لدى هذا الشعب هي وقائع متعايشة، لأنها تتكرر منذ قرون عديدة، من دون أن يبرز فيها أي تغيير».

يتبيّن أن زينوبول يتخلّى عن فكرة التعايش البسيطة التي عبّر عنها في البداية، ويُطبّق المصطلح «على كل واقعة تتكرر باستمرار، من دون تغيرات تمكن ملاحظتها، إما لأن هذا التكرار يحدث في المكان بشكل متزامن، وإما في الزمان واقعة تتلو أخرى، وإما في كلا الشكلين معاً».

بالتوغل في الغابة المتشابكة التي تُكوّنها صفحات كتابه، يُلاحظ المرء أن الوقائع المتعاقبة ليست هي تلك التي تقع إحداها

تلو الأخرى على كل حال، بل كي تُعتبر كذلك، يجب أن تكتنفها تغييرات مستمرة مع مرور الوقت. إن الظواهر الفلكية ليست متعاقبة، لأن «فكرة انتظام التعاقب مستحيلة التصور؛ فالتعاقب لا يتكوّن أبداً من تماثلات، بل يتكوّن دائماً من اختلافات»، و«لا يوجد تعاقب حين يتبع بعض الظواهر بعضه على مر الزمن بطريقة مماثلة».

وكأمثلة على الأحداث المتعاقبة، أي التكرار المتمايز، يعطي تتابع الصخور الأرضية من الطبقات ذات التكوين المختلف وتحوّلات اللغات وتتابع المعارك في الحرب وتتابع فنانين من مدرسة رسم... إلخ.

وهذه المتتابعات تعمل بالتكرار، لكنه التكرار المتمايز الذي تكون الخاصية فيه هي الاختلاف الذي يميّزه.

إن الحقائق الرياضية وقوانين علم النفس وقوانين الكيمياء وقوانين الفيزياء، لأنها تحيل كلها إلى وقائع متعايشة، بقيت على حالها في الأوقات كلها، والظواهر كلها التي تدرسها تتحقق دائماً بالطريقة عينها: سوف تطفو قطعة الخشب على المياه في باريس، وكذلك في القسطنطينية، وفي بكين، وفي كل مكان. وقد طفت في زمن الرومان والإغريق والفينيقيين، وربما ستطفو (هكذا يقول زينوبول) في الأزمنة المستقبلية. أما الأحداث المتعاقبة التي تتسم بالاختلافات، فتكون دائماً متمايزة. ويترتب عن ذلك كله أن إنتاج الوقائع المتعايشة يمكن التعبير عنه بصيغة عامة تنطبق على أي حالة، أو بقانون التعايش الذي يعبِّر ـ بحسب زينوبول ـ عن

«تجلٍّ لقوى الطبيعة، من خلال إعادة إنتاج منتظمة ودائمة وأبدية للظواهر الحسية أو الحيوية أو الفكرية، وهو انتظام لا يكتنفه أي استثناء على الإطلاق»، في حين أن «أي محاولة لصوغ قوانين حقيقية للتطور، أي قوانين تُعيد إنتاج أنماط بروز الظواهر المتعاقبة، أو قوانين تفسرها، لن تؤدّي إلى أي نتيجة».

لدينا إذاً طريقتان لرؤية الأشياء في هذا العالم: إذا ركزنا حصرياً على التشابه الذي يُبرزه بعض الظواهر مع ظواهر أُخَر، فيمكننا اعتباره تكراراً لواقعة واحدة تتكرر بانتظام واستمرار، وستكون موضوع العلوم التي تتناول الوقائع المتعايشة: الرياضيات والمنطق والفيزياء والكيمياء... إلخ. وإذا نظرنا إلى الاختلافات التي تُظهرها مع مرور الزمن، من دون انتظام واطّراد، وإلى تغيّرها الدائم، فإنها تكون حينذاك موضوعاً للتاريخ، «فهذا يمثل إذاً النمطين الكونيين لتصور العالم: نمط التعاقب، في مقابل نمط التكرار».

لكن ـ كما سيقول قرّاؤنا ـ كيف يمكن أن يقوم علم على مجرد الاختلافات التي تتميز بها الوقائع المتعاقبة، إذا كان كل علم ينبغي له أن يتكوّن من حقائق عامة أو كونية، ولا يتحقق التعميم إلا بملاحظة أوجه التشابه اليقينية بين الظواهر؟

لا ينشغل زينوبول بصعوبات من هذا النوع، فإذا كانت الطريقة التقليدية لتعريف العلم لا تسمح للتاريخ ـ كما يتصوّره هو ـ بدخول هذه الفئة، فلم يعد من مجال إلّا أن نقول: لقد أساء العلماء تعريف العلم؛ إذ تركوا التاريخ خارجه. أخطأ جميع

المفكرين في العالم؛ إذ وضعوا تعريفاً ضيّقاً ومحدوداً للعلم. ولا مناص من توسيع المفهوم، ويجب أن يصبح أكثر شمولاً: لا بد من فتح أكمامه ليتلاءم بشكل مريح وفضفاض مع فئة معيّنة من المعرفة، أخذتُ على عاتقي مهمة الدفاع عنها. أقترح إنشاء علم التاريخ. لا بأس إذاً، بما أن التاريخ يفتقر إلى الشروط اللازمة كي يكون له هذا اللقب النبيل، أي العلم، فلنضفِ الطابع الديمقراطي على هذا اللقب، ولننزل بهذا المفهوم إلى كل معرفة صحيحة ومثبتة، حتى لو لم تكن عامة أو ذات طابع كوني. وبهذه الطريقة يمكن أن نطلق اسم العلوم التاريخية على المعارف التي لدينا عن الوقائع المتعاقبة.

إن هذا ـ كما سيعتقد الجميع ـ لا يجعل التاريخ علماً، بل إنه لا يعدو كسراً وانتهاكاً لمفهوم العلم. فلو زعم أحدهم أنه سيضع كل مياه البحر في جرّة، وحين رأى أنها لا تتسع لها كسرها إلى ألف قطعة، ثم رمى بها، وقال: «ما الأرض كلها إلّا جرة»، فمن يصدقه؟ ومن الآن فصاعداً ـ إذا قُبلت نظرية زينوبول ـ فلن نسمي العلم بعد الآن نظاماً للحقائق العامة، بل سيكون كلَّ معرفة صحيحة تتوافر لها أدلة على طابعها اليقيني، حتى لو كان موضوع تلك المعرفة ظاهرة فردية أو فريدة تماماً. لأن الأمر الأساس في المعرفة العلمية ـ بحسب زينوبول ـ ليس الطابع الكوني؛ إذ توجد حقائق عامة أو كونية يعرفها الجميع، من دون أن تكون هذه المعرفة علمية. على سبيل المثال: انتظام الفصول والليل والنهار... إلخ. إن الفرق الحقيقي بين الحقيقة العلمية

والحقيقة العمَلية، يكمن في الظرف المتعلق بكون الأولى، فحسب، مثبتة خلافاً للثانية. وهو يقتبس من باين[٣] (ولن يكون باين شاكراً للاستشهاد به هنا) الذي يؤكد أن رجل العلم لا يستفيد من أساليب الاكتشاف المبتذلة فحسب، بل يستفيد أيضاً من نظام خاص من الأدوات، ومجموعة من الوسائل لإثبات حقيقة ما يعرفه.

لكن، يمكن بشكل أو بآخر للعوام ـ لإثبات صحة معارفهم ـ أن يقدّموها كما يقدّمها رجال العلم، بيد أن زينوبول يتكفّل بدفع مصراع الباب حتى لا تدخل تلك الأحكام الصحيحة التي يُصدرها الأميون في حيّز العلم، وهو يعني بمصطلح الحقيقة مفهوماً فكرياً بحت، وليس الانطباعات التي تُتلقى عبر الحواس. وبهذا يتصوّر أنه قد بنى جداراً وخطاً فاصلاً يتعذّر تجاوزه على العوام أو محدودي الذكاء، الذين بالطبع لا يستطيعون تقديم أي دليل على الحقائق التي في أذهانهم، باستثناء أن يقولوا: لقد رأيته أو لمسته أو سمعته.

لا يكتفي زينوبول بانتهاك مفهوم العلم حتى يبقى التاريخ داخلاً ضمن هذه التسمية، بل لا بد له أيضاً من تخصيص مرافعة منطقية لذلك. «في علوم الوقائع المتعايشة (مثل الكيمياء والفيزياء وغيرها) تُثبَت الحقيقة عبر عمليات الاستقراء والاستنباط المنطقية التي تفترض المسيرة المنتظمة للطبيعة، حيث تتكرر الظواهر من

(٣) ألكساندر باين (١٨١٨ ـ ١٩٠٣)، فيلسوف ولغوي وعالم نفس إسكتلندي.

دون تغيير ملحوظ. أما في التاريخ ـ حيث تتغير الأمور دأباً ـ فلا يمكن القبول بالمسيرة المنتظمة، ولذلك فإن أساس الاستقراء مفقود. إن التاريخ، من خلال مجرد ربط الوقائع الفردية بعضها ببعض، وتسلسلها بشكل فردي مرة واحدة على مدار الزمن، لا يسمح أبداً بتطبيق الاستقراء، ولا الاستنباط، بل الاستدلال، وهو عملية فهم تُبنى على استنتاج وجود واقعة غير مثْبتة من خلال واقعة أخرى مثبتة». وهنا يتجنّب الاقتباس من باين الذي يقول في الفصل نفسه من كتابه عن المنطق ـ وهو مصدر العبارة التي ذكرها زينوبول آنفاً ـ إن «الضمان الوحيد لهذا الاستدلال هو انتظام الطبيعة».

إن زينوبول، بعد أن اكتشف هذا المسار من المرافعات المنطقية القابلة للتطبيق على علمه التاريخي، يكرّس نفسه للجهد العلمي المتمثل في تصنيفها، وتسميتها بالمصطلحات الفنية الملائمة لها؛ ذلك أن هذا الاختراع يستحق حفلة من الاصطلاحات الفنية. وبذلك يكون الاستدلال قابلاً للتتبع: إذا كانت الواقعة التي نحن بصدد اكتشافها سابقة على الواقعة المعروفة، مثل الاستدلال على وفاة الملك بتوقيع ابنه الموجود على الوثائق العامة؛ وجانبياً: عندما تتعايش واقعتان، إحداهما معلومة والأخرى تحتاج إلى أن تُعلم وتُستجلى، مثل الاستدلال باستيراد تربة أجنبية على وجود المعدن في بلد لا توجد فيه مناجم؛ وتنازلياً: مثل استخدام العلم الحاصل بوفاة شخصية لاستنتاج كذب الأخبار التي رواها كتَبةُ الوقائع بشأنها في أزمنة لاحقة.

مع ذلك، لا يعتقدنَّ القارئ أن زينوبول يولي قيمة كبرى للمرافعة المنطقية في الاستدلال: «في التاريخ، لا تنشأ النتيجة بالضرورة من السبب، لأن السبب يمكن أن يؤدي إلى نتائج متعددة (...!) ومن تلك النتائج، تصبح النتيجة المتحققة هي الوحيدة الضرورية بسبب تحققها. ولهذا السبب، فإن الاستدلالات كلها لا يمكن أن تؤدي إلى أكثر من حقائق مفترضة أو محتملة».

ألا يشعر زينوبول بخيبة الأمل؛ إذ يؤسس علماً تؤدي مناهجه المنطقية إلى الفَرَضية أو الاحتمال لا أكثر؟ وبهذا المعيار، هل يمكن للعقل البشري أن يرتاح ويهدأ مؤمناً بصحة المعارف المكتسبة بهذه الطريقة ويقينيتها؟

يصحح مؤلفنا بالقول إن هذا الاستدلال هو فرضية قابلة للاختبار اللاحق، وبالتالي يجب إثبات صحة الافتراض بوسائل الإثبات التي تتوافر لدى التاريخ. وهكذا يكون صرح العلم التاريخي بأكمله مشيّداً فوق أخطر أراضيه، وعلى جانبها الأكثر رخاوة.

مع ذلك، يجب ألّا ننكر أن لدى زينوبول بعض الحذق أو المهارة لتجنّب جملة من الصعوبات الداخلية، عبر التخفّي في ظلال أسلوبه المجازي، وحتى التغلب بشكل مريح على العقبات الواضحة التي يواجهها في طريقه إلى تأسيس العلم التاريخي. لكن يجب أيضاً الاعتراف بأنه لم يصل إلى القدرات اللازمة لحل مشكلات التعقيد الذي يكتنف أفكاره. ولو اكتفى

بتأكيد أن كل حقيقة مثْبتة بأي شكل من الأشكال تشكّل علماً، لربما كان ذلك مغتفراً له باعتباره نزوة أو عبقرية، لكنه في الحقيقة لا يكتفي بذلك، بل يريد أن يعطي التاريخ مرتبة أعلى ـ بشكل لا يتطرّق إليها الشك ـ من علوم الظواهر المتعايشة، حيث يقول:

«إن علوم الظواهر المتعايشة (الكيمياء والفيزياء... وغيرها) تدرس الكيفية، وغالباً ما تترك السبب. إن لديها ميزة القدرة على إعادة تشكيل الوقائع الحقيقية، لكن ميدان السببية فيها ضيّق. وفي المقابل، لا جدال في أن الوقائع التاريخية أكثر صعوبة في إعادة تكوينها، وأن معرفة ما هو تاريخي هي معرفة وسيطة وليست حدسية، وأن الوقائع الماضية لا توجد في شكل أفعال، بل يُعاد بناؤها بوساطة آثار وجودها التي يُتوصل إلى بعضها فحسب، ويُرى بشكل حدسي، مثل الأصداف الموجودة على قمم الجبال، والفحم الموجود في أعماق الأرض (للجيولوجيا)، والهياكل العظمية الأحفورية (لعلم الإحاثة)، والنقوش والآثار (للتاريخ بالمعنى الدقيق). ولا بد من القول أيضاً إنه في علوم الظواهر المتعاقبة (التاريخية) يكون مجال السببية أوسع، وهذه السببية يدركها الذكاء مباشرة». «إن كشف الحقيقة وتفسيرها بأسبابها، هو الهدف الذي يجب أن يسعى إليه التاريخ».

إن زينوبول، في غمرة حماسته الشديدة لتفضيل التاريخ، يمنحه الآن مكانة كان يُنكرها ضمنياً في السابق. ألم يقل إن

المرافعات المنطقية للاستقراء والاستنباط لا تتناسب مع التاريخ، وإنه لا يمكن إلّا استخدام الاستدلال من حالة محددة إلى حالة محددة؟ وكيف يمكن بحث الأسباب من دون تعميمات مسبقة تكون بمنزلة ضمانة للفهم، حتى يشهد هذا الفهم بأن العلاقة بين الظواهر في ما بينها، من سبب ونتيجة، هي علاقة صحيحة؟ وإذا كان التاريخ علماً للأسباب، فلا بد من استخدام الاستقراء والاستنباط. ولهذا يجب الإيمان باطّراد الظواهر الطبيعية أساساً رئيساً. وتجب استعادة تعريف العلم الذي كان [زينوبول] قد انتهكه وكسره في السابق.

لقد أدخل زينوبول نفسه في طريق مسدودة.

مع ذلك، آمل ألّا تعتبر كلماتي هذه ازدراءً لزينوبول. فعمله يثير إعجابي وحتى احترامي. وكما وُجد أطباء مشهورون ضحّوا بأنفسهم من أجل البشرية، وذهبوا إلى المدن الموبوءة لدراسة أفظع الأوبئة التي تصيب البشرية، وهناك بدلاً من أن ينجحوا في علاج غيرهم، لقوا حتفهم، فبالطريقة ذاتها يوجد مفكرون عاملون يدخلون ـ بسبب رغبتهم الملحة في إحراز تقدم علمي ـ في أراضٍ خطرة. إنهم أبطال العلم الذين يسبب لهم التوتر العقلي المفرط أعراضَ الدوار والدوخات والهلوسات. يفشل زينوبول لأن الموضوع شديد التمرد: لقد أثبت قوة قدراته في أعمال بحثية ذات جدارة كبيرة، وهي التي يُنسب إليه الفضل فيها باعتباره مؤرخاً بارزاً. لكنه لم يحظَ بالفضل في تغيير طبيعة الأشياء، فما يحدث للدماغ يحدث للمعدة: إذا امتلأت بمواد صالحة للهضم تهضمها،

بسهولة أو بصعوبة بحسب طاقتها. أما لو وُضعت في المعدة أحجار أو نحوها، فهي تخرجها بعد مشقة كبيرة، من دون أن تتغير المواد. مكتبة سُر مَن قرأ

لقد عانى زينوبول ـ في غمرة مهمته الشاقة ـ الهلوسات العقلية. لقد اعتقد أنه وجد مناظير لرؤية الأشياء بشكل مختلف عن سائر البشر: المكان والزمان. هل تريد ظاهرة تعاقبية؟ إذاً فانظر عبر منظار الزمن. هل تريدها متعايشة؟ انظر عبر المكان.

إضافة إلى ذلك، لدى مؤلفنا اطّلاع كبير على الأعمال الحديثة حول الموضوع. وقد جمع في كتابه عدداً كبيراً من ملاحظاته وملاحظات غيره تستحق القراءة تماماً، لكنه غمرها كلها تقريباً في نظريته حول الوقائع المتعاقبة والمتعايشة، وغالباً ما يجرد مبادئ غيره من القيمة التي ربما كانت تميزها ضمن أنظمة مؤلفيها أنفسهم.

إن من الصعوبة متابعة سلسلة الاستدلال المنطقي لدى زينوبول لتسويغ أطروحاته الأخيرة التي يقرر فيها أن التاريخ ـ في نهاية المطاف ـ ليس أكثر من علم اجتماع حركي (وقائع اجتماعية متعاقبة)، في حين أن علم الاجتماع الثابت يتكون من حقائق تشير إلى وقائع اجتماعية متعايشة. يقول لاكومب وسينيوبو ـ اللذان درسا العمل لتقييمه ـ إنهما بدورهما لا يريان الاستنتاج واضحاً.

يمكن على الأقل أن تمثّل هذه المحاولة المغرورة للتوصل

إلى فهم عظيم مجالاً لأخذ العِبَر من الإخفاقات. وعن نفسي، فقد تراجعت بدلاً من أن أتقدم في الاتجاه الذي كنت أسير فيه سابقاً، وتغيرت آرائي التي لن أجد حرجاً في عرضها في مقالات متتالية، حتى لو كانت لا تستحق القراءة.

(٥)
الأوهام العلمية في التاريخ

حيث يؤمن السياسيون وعلماء الأخلاق وعلماء النفس والاقتصاد والاجتماع بأن التاريخ هو العلم ذو الخصوصية الذي يعتنقونه، ويعتقد بعضهم أن التاريخ سيكون علماً حين تُطبّق الأساليب العلمية في دراسته.

إن التعامل مع التاريخ من منظورات علمية بحت أمر حديث، ولذلك فإن الأوهام الفكرية التي نشأت لهذا السبب حديثة كذلك. وتنشأ هذه الأوهام دائماً تقريباً ـ على غرار أوهام الحواس ـ من فحص الظواهر من جانب واحد، ومن مراقبتها من موقع واحد. ولا يُكتشف الوهم إلّا بعد إحراز الوسائل النقدية اللازمة لتصحيح الأحكام المبكرة التي تتشكل مع تلقي الانطباعات الأولى.

أنا لا أعني هنا الوهم الذي يحصل في أفهام من يرِدون حياض التاريخ بأحكام مسبقة متحيّزة، بغية إثبات الأطروحات المقبولة مسبقاً، مثل أطروحة اللاهوتي وعالم الأخلاقيات الذي لا يرى في التاريخ إلّا إصبع العناية الإلهية (ليست العناية الإلهية التي

تشرف على نظام وانتظام واطّراد قوانين الكون التي تتطلب معرفتها دراسة هادئة وعلمية، بل المجسّدة في آلهة هنا على الأرض تكافئ دائماً الأخيار وتعاقب الأشرار)، ويبحث بأسلم نيّة في العالم عن أسباب سقوط الامبراطوريات في رذائل البشر، التي لا بد من أن تأتي نتيجة لها عقوبات سماوية. وعلى العكس يفسر عظمة الأمم وازدهارها بفضائلها الأخلاقية والمكافأة التي تستحقها تلك الفضائل. إنني أعني على وجه التحديد وهماً مغلقاً وكاملاً يحدث حتى في أذهان أولئك الذين يباشرون دراسة التاريخ برغبة بالغة الصدق في البحث عن الحقيقة بأكثر المناهج علمية، ومن دون أي ميل من أي نوع إلى التحيز أو التعصب.

لقد لاحظنا في المقالات السابقة مثالين: لاكومب وزينوبول اللذين عانيا نوعين من الوهم البالغ الوضوح. **الأول**: اعتبار التاريخ علماً قائماً بذاته، لأن علماً معيّناً يتضمن مبادئ تفسّر جزئياً ما حدث في العصور الماضية. **والثاني**: اعتقاد أن التاريخ يمكن أن يشكّل علماً مختلفاً عن العلوم الأخرى، إما بحكم المناهج الخاصة التي يستخدمها، وإما من خلال التركيز على جانب واحد تقدّمه الوقائع التي يدرسها.

أستطيع أن أتحدث عن الوهم الأول عن معرفة نوعاً ما بالمسألة، وذلك لسبب بسيط وهو أنني عانيت شخصياً هذا الوهم لفترة طويلة. وليست لدي مشكلة في الإقرار بنقاط بضعفي.

قبل بضع سنوات، أجريتُ بحوثاً مطوّلة في محاولة لإثبات الأصول الإسلامية لنظام العدالة الأراغونية. وكانت نقطة الارتكاز

الرئيسة للدلائل كلها هي الحقيقة النفسية المتمثلة في الاقتفاء. فعندما رأيت هذه الظاهرة تحدث في جزء كبير من الأنظمة البشرية، بشكل مطّرد ومستمر، بدا لي أن التاريخ كله قد أضاء أمام عيني، فصار كله علماً. لكني عندما لاحظت لاحقاً أن آخرين أمثال لاكومب ـ الذين يستخدمون طريقة مماثلة ويطبّقونها على جوانب نفسية أخرى ـ يمكنهم إصدار الدعاوى ذاتها وبدرجة الحُجية نفسها، اكتشفت الوهم. والآن أتمسّك بدقة بما اكتشفته حينها عن أصل العدالة، وما زلت أعتقد أن الاقتفاء مبدأ متعالٍ في الأفعال البشرية، لكنني تخلّيت تماماً عن الفكرة التي لا طائل منها، والقائلة إن التاريخ يمكن أن يصبح علماً بتلك الوسيلة.

لأن الوهم ليس في رؤية مبادئ العلم تتحقق في وقائع التاريخ: فكيف لا يتحتم تحققها، إذا كان العلم بهذه الظواهر قد وُلد تحديداً من ملاحظة الانتظام والثبات الظاهرين في الوقائع الماضية؟ إن الوهم يكمن في اعتقاد أن التاريخ يصبح علماً بهذه الوسيلة، في حين أن ما يحصل هو أن العلوم تولد من دراسة الوقائع الماضية. إن التاريخ؛ إذ يوفر للعقل البشري مادة للدراسة، يتيح الفرصة لإنتاج المعرفة العلمية بالوقائع في ذلك العقل. وينسُب العقل البشري ـ بطريقة ما ومن باب الهلوسة ـ إلى تلك الوقائع نفسها الصفة العلمية، وهي صفة تنحصر في الأشخاص الذين يعرفون تلك الوقائع.

إن هذا هو الوهم الأكثر انتشاراً بين رجال العلم الذين كرّسوا أنفسهم لهذه الحقول العلمية. فعالم النفس الذي يدرس

ما حدث على مر العصور، لن تفوته ملاحظة أن دوافع الطبيعة البشرية ـ الآن وكما كانت دائماً ـ ثابتة ومطّردة، وسيعاني وهْمَ أن التاريخ يصبح علماً من خلال تفسير الوقائع بمبادئ علم النفس. وسيرى الاقتصادي في كل ظاهرة بشرية تاريخية تَحقُّقَ القوانين التي تشكل معارفُه علمَها، ويقع في إغراء التأكيد على أن التاريخ يمكن أن يصبح علماً إذا أمكن تفسير الوقائع بهذه المبادئ الاقتصادية. أوَلا ينبغي لعالم الاجتماع أن يرى التاريخ علمَ اجتماع محض، إذا كان عمل القوى الاجتماعية التي تحدد مسارات جميع الشعوب، يُرى في الأحداث بوضوح شديد؟ وحتى الفيلسوف الذي اعتاد التوليفات الكُبرى اجترح فلسفة للتاريخ، وكأنه يمكن أن توجد فلسفة للحاضر مختلفة عن فلسفة الماضي. وقد كان الماضي إبانَ حدوثه حاضراً!

مع ذلك، ينجو من هذا الوهم من يكرّسون أنفسهم لعلوم لا يكون موضوعها الإنسان أو المجتمع، ووحدهم السياسيون والأخلاقيون وعلماء النفس والاقتصاديون وعلماء الاجتماع هم من يعانونه. فلا أحد يؤيد كون التاريخ علماً رياضياً، بحجة أنّ تحقُّق القوانين الرياضية التي تتضمّنها الهندسة المعمارية يُرى في الآثار القديمة.

كما لا يعاني هذا الوهم العلماء الذين لم يدرسوا التاريخ، وهذا كالشمس في رابعة النهار، لكنهم عادة ما يشتركون في خطأ بالغ الشيوع، وهو اعتقاد أنه إذا لم يكن التاريخ علماً، فإن السبب في ذلك هو عجز المؤرخين أو قصورهم لا أكثر.

من هذا الخطأ، نشأ وهم آخر يتمسك به بعض رجال العلم الذين أرادوا إحداث تحوُّل في الدراسات التاريخية، ألا وهو اعتقاد أنه إذا لم يكن التاريخ علماً، فإن ذلك بسبب تطبيق مناهج رديئة. مثال ذلك: المؤرخ الشهير هنري توماس باكل الذي اعتقد أنه وجد طريقة لتحويل التاريخ إلى علم دقيق من خلال تأسيسه على الإحصاء. وقد أيد آخرون إمكانية أن يصبح علماً طبيعياً إذا اقتصر على دراسة الكُتل الإجمالية والعناصر العامة من الظواهر، متخلّياً عن الجوانب الفردية من الوقائع. وقد وصل الوهم إلى أقصاه بزعم تفسير وإعادة بناء حضارة الهنود القدامى، من خلال الأرز الذي كانوا يعيشون به، وحضارة المصريين من خلال التمور، والبرازيليين من خلال الذرة. وحتى إن نقاشاً جدّياً تناول ما إن كان سبب سقوط الامبراطورية الرومانية يكمن في الجهل بحمض الفوسفوريك[1] الذي كان بوسعه تخصيب أراضيها المنهكة.

الغريب أن كل واحد يقلل ـ وهو منزوٍ في التعصب لمنظوره الجزئي ـ من قيمة الآخرين: فالأديب يلوم العلماء لأنهم أزرَوْا بنُبل التاريخ بإخراجه من المجال السامي للفن، ورجال العلم يحتقرون الأدباء لأنهم يشوّشون على نقاء الحقيقة التاريخية بالأكاذيب. يقول بعضهم: لنعلن الحرب على الكتّاب فقراء الخيال، العاجزين عن بعث الماضي في شكل نابض بالحياة.

---

(١) مركّب صلب غير عضوي يحتوي على الفوسفور مستعمل في الصناعات الكيميائية، ولا سيما في الأسمدة.

ويقول آخرون: لتكن الحرب على من يملأون التاريخ بأكاذيب تربك العقول، من دون دراسات نقدية أو بحوث دقيقة.

ليس لدي أدنى شك في أن الوقائع الماضية ـ تماماً كالحالية ـ تبقى ميداناً مفتوحاً لكل نشاط عقلي. إنها أرض مشتركة بين الأدباء والعلماء، فلهم جميعاً يوفّر التاريخ مواقف ووجهات نظر منوعة، تمكّنُ بعض النبهاء من أن يروا ـ من بعيد وبشكل مجمل ـ اتجاهات مسيرة الإنسانية عبر مجالات ممتدة، وتتيح لبعضهم الآخر ـ ممّن هم أميل إلى التفصيل والدقة ـ فحص التفاصيل الصغيرة كما يشاءون.

إن الرجل الذي يسير على الطريق يرى الأشياء من حوله واحداً تلو الآخر. أما من ينظر من جبل عالٍ فلا يلاحظ تعرجات الطريق فحسب، بل يرى مجمل الوديان والجبال والأنهار. وإن هذه المواقف المختلفة تسهّل الدراسة في الجوانب كلها، لكن دعونا نتجنّب الإغراء الذي يدفعنا إلى أن نطلق اسم «علم الجبل» على العلم المكتسب عبر المراقبة من قمة الجبل، و«علم السفح» على ذلك المكتسب عبر المشي في الوادي. وللسبب نفسه، فإن العلم الذي اكتُسب بالتاريخ ينبغي ألّا يسمى علماً تاريخياً.

إن للعلوم القائمة بذاتها موضوعها الخاص ومجالها المحدود واصطلاحاتها. ولا يوجد إلّا مادتان تقعان على النقيض من ذلك خارج المجالات المركزية التي تشغلها العلوم: فهناك في الأعلى توجد الفلسفة، التي يصعب تحديد أين تبدأ، وأين تنتهي. وهنا في الأدنى ـ في جذور العلوم كلها ـ توجد مادة أخرى يصعب

تعريفها، وهي التاريخ. إن الأولى تظهر باعتبارها معرفة علمية في أسمى تصوّرات العقل، وفي أكثر التعميمات شمولاً، في ما تظهر الثانية باعتبارها ملاحظة لأكثر الأعمال في العالم حسية وتحققاً.

إن كل ملاحظة ـ حتى ولو كانت لأبسط ظاهرة ـ تتطلّب أن تكون الظاهرة متحققة بالكامل، أي أن تكون تاريخية. فلِمعرفة عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها الغراب، لا مناص من الانتظار حتى تنتهي حياته.

إن التاريخ ـ في رأيي ـ لا يمكنه، لا عبر موضوعه ومادته، ولا عبر نمطه الخاص في رؤية المسائل، ولا عبر مناهجه وعملياته المنطقية، أن يشكل علماً خالصاً متميزاً من العلوم الأخرى، بل يجب أن يكون مجالاً للملاحظة شديدَ الإفادة، يتيح جمع مواد هائلة تغذي العلوم كلها وتمنحها الحيوية.

في المقالات التالية، أقدّم باستفاضة مسوغات رأيي الذي يمكن اختصاره في ما يلي: إن كل ما هو ماضٍ ـ تماماً كما هو حاضر ـ ذو طبيعة هائلة وفردية، وإنهما كلاهما يوفر المادة نفسها للدراسة. ويتطلّب البحث في الماضي المناهج والعمليات المنطقية نفسها التي يتطلّبها البحث في الحاضر، وإنهما كليهما يمثل أرضية مشتركة للأدباء والعلماء.

هذا كله سيسمح لنا بأن نحدد ـ في نهاية المطاف وبطريقة دقيقة للغاية ـ واجبات المؤرخ، والمعايير التي يجب أن تكون حاكمة في تنظيم تدريس هذه الحقول العلمية.

(٦)
الماضي شبيه الحاضر

في أن للوقائع الماضية الطبيعة ذاتها التي للوقائع الراهنة، حيث إن الماضية كانت حاضراً إبان وقوعها وفي كونها هائلة وفردية ومحتملة كالحالية، وليس من شأنها تأسيس علم حصري.

أحياناً، يبدو رجال العلم وكأنهم يريدون احتكار الماضي من خلال وضع ميسم خاص عليه، بمنزلة علامة تجارية، حتى يعرف الجميع أنه ملكهم الحصري. ويزعم بعض المؤرخين أن للأحداث الماضية ـ بمجرد أنها قد وقعت ـ طبيعةً مختلفةً عما كانت عليه لدى وقوعها، وأن ما اختلف ليس موقفنا منها فحسب، بل إنها تختلف عن الأحداث الراهنة، إلى درجة أنها لا تخضع للدراسة ذاتها التي تخضع لها الوقائع المتعايشة.

إن التأملات التي روّجت لها هذه المقاربة المفتقرة إلى الفطنة، قد ولّدت وأثارت عدداً هائلاً من الموجودات العقلية التي لا ضرورة لها، في شكل أشباح لا جدوى منها ويجب التخلّص منها إذا أردنا الحفاظ على صفاء الذهن الذي لا غنى عنه في هذه الأمور.

إن الأشخاص المتعلمين الذين استقرّت لديهم مفاهيم صلبة حول المعرفة العلمية الحقيقية، والذين فاتتهم كذلك النقاشات التي أثارتها مثل هذه المسائل والأحكام المنوعة وحتى المتناقضة لدى العلماء، قد يعتبرون الملاحظات التي سنقدمها هنا تافهة ومبتذلة. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أعطي مثالاً يوضح كيف أن الالتباس في الفهم لدى رجال العلم المشهورين يجبرنا ـ في سبيل إزالته ـ على العودة إلى الحس السليم، وإلى أكثر المفاهيم ابتذالاً.

لاحظوا الفقرة التالية لشوبنهاور: «إن الخاص والفردي في العلوم هو الصحيح، لأنه يُدرَك على الفور، أما الحقائق العامة، فهي مجردة ويمكن أن يتطرق إليها الخطأ بسهولة أكبر. ويحدث العكس في التاريخ: ففيه يكون الأعم هو الأصح، مثل الفترات الزمنية، وأحداث الملوك والثورات. أما بشأن تفاصيل الأحداث وتسلسلها، فيوجد شك حقيقي».

لقد حظيت هذه الأفكار بالقبول لدى رجال شديدي الحصافة: فهذا لافيس[1] مثلاً لا يرى حرجاً في تأكيد أنه: «في التاريخ يعتبر العام أصح من الفردي، على الرغم من أن ذلك قد يبدو متناقضاً. فالنجاة من الانخداع بشأن بلد ما، أسهل من النجاة من الانخداع بشأن شخص واحد». ويرى زينوبول ـ في غمرة هَوَسه بعرض أفكار الآخرين لتأكيد نظرياته الشخصية حول ما هو متعاقب وما هو متعايش ـ تحديداً في ذلك التناقض الذي أشار إليه

(١) أرنست لافيس (١٨٤٢ ـ ١٩٢٢)، مؤرخ فرنسي.

شوبنهاور «الفرق الطبيعي والضروري بين العلوم التاريخية والعلوم النظرية»[٢].

إن عبارات شوبنهاور ـ الذي يتحدث بأسلوب تلقائي معتاد لدى هذا الفيلسوف ـ هي في الواقع التباس غاية في الابتذال، إن لم تكن من باب السخافة ولا تليق بالعالم، بيد أن ذلك لم يمنع آخرين لاحقين من أخذها على محمل الجد. وهو يضع فيها افتراضاً مؤدّاه أن المجموع الفعلي للعديد من الأشياء يكافئ تعميمها أو تجريدها، وهكذا مثلاً تعتبر برتقالة كائناً معيناً، وبرتقالة أخرى كائناً معيناً آخر، لكن كومة من البرتقال ليست هي مجموعهما على التعيين، بل هي بالأحرى تجريد لتلك الوحدات. وأول وهلة، يُلاحَظ المنطق الفظ في طريقة التفكير هذه. إن الالتباس يُلاحظ بوضوح شديد في الأمثلة: الفترة الزمنية هي بالنسبة إلى شوبنهاور تجريد الأحداث كلها التي وقعت في كل لحظة، منها: مجموع ملوك الأسرة الحاكمة هو تعميم أو تجريد لجميع أفرادها، ومجموع أحداث الثورة هو تجريد لكل ما حدث. ويشير لافيس ضمنياً كذلك إلى أنه يمكن اعتبار بلد ما بمنزلة تجريد أو تعميم للأشخاص الذين يعيشون فيه. لقد خلط شوبنهاور ومن رددوا كلامه للأسف بين الجَمَاعي وبين العام والمجرد.

مع ذلك، ففي ثنايا هذه الأخطاء، يوجد جزء صغير وأثر باق من الحقيقة يُذكَر بطرائق مختلفة، حتى في أبسط كتيبات النقد

(٢) *Principes fondamentaux de l'histoire*, pp. 35-36. (هـ.أ)

التاريخي[٣]، وهو أن يقيننا أقوى بشأن إثبات وجود الأحداث العظيمة، مقارنة بالظروف والحوادث التفصيلية التي قد تكون اكتنفتها. فلا أحد يشكك في أن الامبراطورية الرومانية كانت موجودة، وفي المقابل ليس مؤكداً أن امبراطوراً بعينه نفّذ مغامرة معيّنة في وقت محدد، ولا يوجد يقين بشأن الطريقة التي يُخبرنا بها المؤرخون عن ذلك على وجه التحديد.

إن خطأ شوبنهاور أو افتقاره إلى الدقة لم يكن ليستحق الإشارة إليه لو لم تُستخلص منه نتيجة اعتُبرت مطّردة، وهي أشد إيغالاً في الخطأ، وهي أن هذه الظاهرة خاصة بالتاريخ، في حين أنها في الواقع تحدث للفهم البشري في المسائل كلها، راهنة كانت أو حدسية أو مباشرة. فهي ظاهرة نفسية ثابتة تتأثر بمنظور المكان والزمان، وبناء عليه، فهي ليست صفة خاصة بالتاريخ، وترتيباً على ذلك، لا يمكن أن تفيد في تمييزه من العلوم الأخرى.

وهاكم هنا بضعة أمثلة عن الحدسي الراهن الذي يمكن أن يوفر تفسيراً لهذه الظاهرة. عندما أمشي على طول الطريق وأرى شيئاً يتحرك من مسافة بعيدة، لا أعرف ما هو ولا شك أنه يجب أن يكون شيئاً مفرداً، لكنني لا أجرؤ على تعريفه. على الأكثر سأطلق اسماً عاماً وأسميه كتلة. ثم كلما اقتربتُ أكثر، يكون لديّ بالفعل دليل على أنه رجل، وسيكون له اسمه، لكنني لا أعرف من هو. وهنا أعطيه صفة محددة: رجل. ولاحقاً ـ ومن خلال

(٣) ينظر على سبيل المثال الفصل الحادي عشر من كتاب **المعيار** (*El Criterio*) لخايمي بالمس إي أوربيا. (هـ.أ)

الملابس ـ أخمّن بالفعل أن الرجل من أراغون. ثم أخيراً أدرك أن تلك الكتلة التي لا تكاد تُميز من مسافة بعيدة، ما هي إلّا العم فلان. لكن في النهاية، حتى لو استمعت إلى شرح طويل، هل سأكون قادراً على إدراك ظروف حياته كلها ـ التي أدّت إلى أن أراه في هذا الوقت وذلك المكان ـ إلّا بشكل غامض أو عام أو إجمالي؟

يظهر لنا الواقع عادة على هذا النحو: المسافة ـ مثل الزمن ـ لا تسمح بالملاحظة التفصيلية للتفاصيل والحوادث كلها. ويحدث الشيء ذاته ـ حتى عندما نكون قريبين ـ إذا كان الضوء أو الوسائل الأخرى لا تسمح لنا بالرؤية بوضوح، مثلاً في مكان مظلم داخل الغرفة نفسها.

يحدث الأمر نفسه في الانطباعات السمعية: أسمع مقطوعة موسيقية وأتذكر الطابع الإجمالي، ولا أحتفظ في ذاكرتي بالإيقاعات العديدة التي تشكّلها حتى بعد سماعها مباشرة. لقد عشت في سرقسطة لسنوات عديدة، ولا أستطيع أن أعرض لنفسي من جديد وبوضوح حتى الأحداث التي أثّرت في حياتي كثيراً، بل أتذكر الظروف بشكل مجتزَأ وغامض.

إن هذا يحدث للجميع، وفي كل لحظة من الحياة، سواء في ما نعرفه بشكل غير مباشر، لأن الآخرين أخبرونا عنه، أو في ما هو بَدَهي ومباشر، وفي ما هو متعاقب وفي ما هو متعايش، في ما هو عاطفي وفي ما هو مثالي؛ فهو قانون بشري. في مواقف عقلية أو حالات مزاجية بعينها فحسب، تؤثر فينا إحدى سمات الوجه

أكثر ممّا يؤثر الوجه بأكمله: يتذكر الأطفال أشخاصاً معينين من خلال أنوفهم وقبعاتهم، ويحدث لنا نحن الرجال أن نحتفظ بذكرى فرد تناولنا الطعام إلى جانبه في مناسبة معينة، أكثر ممّا نتذكر المأدبة نفسها التي التقيناه فيها. والكثير من هذه السمات الخاصة، المنفصلة عن الكل، يستعيد حياته في العقل من دون ارتباطات أخرى وخارج أي توليفات، كمعرفة مفقودة في متاهة الأفكار.

وبطبيعة الحال، يجب أن يطّرد هذا لينطبق على كل تاريخ مستمَد من الشهادات البشرية: يستطيع الآلاف من الناس أن يؤكدوا وجود البحر الأبيض المتوسط، لكن عدداً قليلاً نسبياً اطلع على حركة المياه على شواطئ مدينة بني قاسم [في منطقة بلنسية].

إن المؤرخين مدعوون إلى أن يضعوا ذلك في الحسبان لقياس مدى الأخبار التي ينقلها الشهود، لكن ـ بالله عليكم ـ لا تحاولوا دفعنا إلى اعتبار هذه الظاهرة مميزة، وخاصة بالتاريخ. إن التاريخ لا يتعامل إلّا مع الوقائع الماضية، وهذه الوقائع تحديداً ـ ولكونها حدثت فعلاً ـ لا بد من أنها كانت راهنة إبان وقوعها. ومن العبث والإفراط في التفكير أن نعتقد أن الماضي قابل للدراسة من أجل تأسيس علم خاص يختلف عن العلوم الأخرى التي يسمّونها علوم الظواهر المتعايشة.

ومن ناحية أخرى، فإن أولئك الذين يحاولون تضييق موضوع التاريخ لا يعرفون أنه يستحيل حصر البحر داخل جرّة. إن الماضي مفيد كالحاضر، ولا يوجد إنسان له الحق في منع استخدام مثل

هذه المواد من أجل المنفعة العامة. ومع ذلك، يرغب بعضهم في إجبار جيرانهم على الإذعان للنظام الذي يريدون فرضه. يقول بوردو الذي لا يرتاح لكثير من المؤرخين الذين يسلّون أنفسهم بتفاصيل الأحداث:

«إن الوقائع المفردة حوادث لا مدة لها، تحدث مرة واحدة ولا تتكرر أبداً... وإن الاهتمام بالاطلاع على روايات الأحداث لا يتضمن أي بعد علمي، بل مردّه إلى الفضول الذي يسهم فيه الخيال أكثر من التفكير. يبتهج العقل [بذلك] ولا يتعلم. ينبغي للتاريخ أن يتخلّى عن مثل هذه التفاهات. وبناء عليه أن يدرس وظائف الحياة البشرية وحركة السكان وحالة الثروة العامة، ويُبيّن الأسباب التي تجعلها تزيد وتنقص. وبناء عليه أن يُبيّن تحولات الذوق وتقدُّم العلوم وتحسُّن العادات واتساع الحريات العامة. وما لم يقتصر المؤرخون على سرد الخاصيات التي لا طائل منها، فسيبقون ببساطة مؤرخي أحداث عابرة. إن أعمالهم الجذابة وعديمة الفائدة لن تكون لها أي قيمة في معرفة القضايا البشرية وستبقى من دون تطبيقات عملية، ولا يمكنها أن تطمح إلى أكثر من تسلية عقول أهل البطالة كقصص الروائيين».

إن نصائح بوردو غاية في الحصافة والحكمة لمن يشاركونه اهتماماته التاريخية نفسها، لكن لنتجنّبْ أخذ كلماته حرفياً، ولنتجنّبْ رفض كل ما يخرج عن رغباته بدعوى أنه ضار أو عديم الفائدة. إن الرياض والمُروج لا تفيد عالم الطبيعة وحده في جمع عيّنات من النباتات والحيوانات المنوعة في موسم الخصب، بل

تفيد أيضاً الشاعر لإلهامنا وإمتاعنا بأشعاره الرشيقة، والأطفال ليركضوا ويمرحوا، والكبار ليتعرضوا إلى الهواء ويتفسحوا. بل إنها مفيدة لتتمكن حتى الأبقار من الرعي، ثم تستلقي بأمان على البساط الناعم من الأعشاب والزهور الذي تدوسه العجول اللعوبة، ثم تتَّسخُ في أثناء مرحها. ولذلك لا داعي للغضب، فكلّ يستمتع بذكريات الماضي بطريقته الخاصة.

لقد أضرّت النزعات الاحتكارية بالدراسات التاريخية. لم يكن الأمر بداية يتعلق إلا بإرضاء فضول الناس الذين أرادوا الحفاظ على ذكرى مآثر أبطالهم، والتعريف بعادات الجيران الغريبة والعجيبة، وسلالات الملوك وواقعات الحروب الأكثر شهرة، وما إلى ذلك... مع ترك جوانب أخرى في غياهب النسيان التام باعتبارها مضيعة للوقت، أو زائدة على الحاجة، وهي جوانب تُبيّن لاحقاً أنها أكثر قيمة للدراسة العميقة لحياة الشعوب التي تكوّن البشرية جمعاء. لكن عندما بدأ إثراء التاريخ بعدد هائل من المواد التي اهتم بها رجال العلم، أصبحت الاحتكاريات العلمية تريد الاستئثار بالانتفاع بثروات الماضي، ومنعَ مَن يقترب منها ـ أيّاً كان ـ ما لم يساير العقليات المهيمنة عليها.

من كان يتوقع أنه كي نتخلّص من الأحكام المسبقة في مثل هذه القضايا، سيتحتّم التشديد على أن الماضي مساوٍ للحاضر، وأن الحاضر هائل وفردي ومحتمل ومتحتم كالذي وقع بالفعل، وأنه لتأسيس العلم يمكن لكل منهما أن يفيد سواء بسواء؟

في رأيي، مَنْ يريدون جعل التاريخ علماً يحشرون أنفسهم في

الموقف التالي: يبدأون بفحص الماضي، وبالطبع يجدونه فردياً ومختلفاً (فلا يوجد أي حدث يتكرر تماماً)، وفي مواجهة هذه الضخامة في المادة، وهذا التعقيد الكبير في الظواهر، يصابون بالذهول، ثم كي يجدوا معياراً للبحث في الخصائص العلمية للماضي، يولّون وجوههم شطر الحقائق العلمية المقيَّدة في مصنفات كل علم قائم بذاته، ويتخيّلون أنهم ظفروا فجأة بالفروق الأساسية لدى ملاحظة الخصائص الفردية التي تبرزها الوقائع التاريخية، على عكس التعميمات المتحققة في العلوم القائمة بذاتها، من دون أن يتذكروا أن الواقع الذي يحيط بها ـ والذي يشكل موضوع علوم الظواهر المتعايشة ـ يتضمن أوجه تشابه لا يتطرق إليها الشك مع الواقع التاريخي.

إنه لا يمكن الخلط بين قيصر وهنيبعل، ولا بين الإسكندر ونابليون، ولا توجد معركة ولا حضارة قديمة تتشابهان، وإن الوقائع لا تتكرر أبداً... لكن أليس كل ما يحدث في العالم الآن فردياً ومختلفاً، من دون أن يتكرر أي شيء بالطريقة نفسها تماماً؟

إن حقائق الفيزياء ثابتة، ومع ذلك، ليست الوقائع التي يتحقق فيها القانون متطابقة أبداً: في السفن كلها التي تبحر الآن، والتي أبحرت منذ ثلاثين قرناً في البحر الأبيض المتوسط، يتحقق «مبدأ أرخميدس»[٤] تماماً وعلى الدوام. ولا يُفهم من ذلك أن السفن كلها متساوية، ولا حتى في مستوى خط الطفو في هياكلها.

---

(٤) مبدأ أساس في ميكانيكا الموائع، يقوم على أن الجسم المغمور في سائل لا يذوب فيه ولا يتفاعل معه، ترفعه قوة طفو تساوي وزن السائل الذي يزيحه.

وهذا المبدأ العام لا يستبعد الخصائص الفردية لكل سفينة. إن جميع البشر ـ منذ أن وُجد العالم ـ يعيشون خاضعين في مظاهرهم الحيوية لقوانين علم وظائف الأعضاء وعلم النفس. وهذا لا ينفي حقيقة أنه لم يوجد أبداً شخصان يمكن أن يقع اللبس بين جمجمتيهما أو شخصيتيهما أو أعمالهما.

إن الحقائق الثابتة في علوم الظواهر المتعايشة كلها لا تستبعد التنوع الفردي لأي كائن من عناصر الطبيعة. وهذه حقيقة يقتضيها الحس السليم، إلّا لدى بعض المؤرخين.

لا جديد تحت الشمس: هذه حقيقة راسخة رسوخ المعابد. كل شيء جديد ومختلف: حقيقة أخرى عظيمة كالأولى. ومن لا يعرف كيف يحل التناقض، فهو عاجز عن المعرفة العلمية.

حتى في الأحداث الفلكية التي يظهر فيها التكرار بتشابه كبير تقريباً، لا تتكرر الأيام والليالي وحركات الشمس والقمر وغيرها أبداً بالصفات الفردية ذاتها. وعلى الرغم من الصيغ التي يُتحقق عبرها من هذه الظواهر، فإنه لا يوجد كسوف للشمس أو خسوف للقمر متطابق مع غيره أو يمكن أن يقع اللبس بينه وبين آخر. تدور الأرض كل يوم في الفضاء، ومع ذلك لا يوجد يوم يشبه يوماً آخر، لأن الأرض تتحول دأباً، من دون أن تكرر حركاتها في الأماكن أو الظروف نفسها. فلا المكان ولا الموقع ولا اقترانات الفلك[٥] تتكرر أبداً، على الرغم من القواعد التي تحكم الحركة.

---

(٥) الالتقاء أو العبور الظاهري لجرمين سماويين أو أكثر في الدرجة نفسها من دائرة البروج.

والشيء نفسه ينطبق على انتظام ظواهر الطبيعة كلها وثباتها.

أليس الماضي كلّه هائلاً، حتى جوانبه التي تُعتبَر معروفة؟ لكن هل قاس أحد أو حدد ـ بصيغة علمية ـ ضخامة ما هو راهن؟

ألسنا لا نكاد لا نعرف أي شيء عن الماضي البعيد؟ فهل نعرف ـ من باب الصدفة ـ أكثر عن الحاضر البعيد؟ إننا نعرف اليوم عن البشر الذين عاشوا على الأرض قبل أربعة آلاف سنة أكثر بكثير ممّا نعرف عن العديد من الأشياء التي ما زالت موجودة. وقد أحسن باسكال[٦] حين قال: «إن كل ما نراه من العالم ليس أكثر من ملمح ضئيل في حضن الطبيعة الشاسع». ويضيف جان باتيست دوما[٧]: «لقد غزونا الأرض وقسنا مسارات الكواكب وأخضعنا الميكانيكا الفلكية للحسابات، وأظهرنا طبيعة النجوم وعبَرنا ضباب السُّدُم، لكن وراء النجوم ـ التي يستغرق ضوؤها قروناً ليصل إلينا ـ لا تزال نجوم أخرى تنطفئ أشعتها في الطريق. وحتى أبعد من ذلك، بعيداً جداً، بعيداً جداً... تلمع ـ بلا انقطاع وإلى ما لا نهاية ـ الشموس التي لن تصادفها أعيننا أبداً، وعوالم لا حصر لها مغلقة عنا إلى الأبد».

باختصار وكي نختم: لا يمكن للتاريخ أن يكون علماً قائماً بذاته باعتبار الموضوع الذي يدرسه. فهل يمكن أن يكون علماً باعتبار المناهج التي يستخدمها؟ لنحاول البحث في الأمر.

---

(٦) بليز باسكال (١٦٢٣ ـ ١٦٦٢)، فيلسوف وعالم رياضيات فرنسي.

(٧) جان باتيست آندريه دوما (١٨٠٠ ـ ١٨٨٤)، عالم كيمياء فرنسي.

(٧)
أيُعَدُّ التاريخ علماً باعتبار المناهج؟

في أن للطبيعة غير المباشرة للمعرفة بالوقائع التاريخية الخصائص ذاتها التي لدى المعرفة غير الماشرة بالحاضر وما يمير الماضي هو ما يتضمّنه من سهولة معرفة لا تتوافر لنا جيداً في الحاضر بسبب القرب الشديد.

على الرغم من أن التاريخ لا يمكن أن يشكّل علماً قائماً بذاته باعتبار موضوعه (بما أن الماضي لا يتضمن ـ في تعقيده وتنوّعه الهائلين ـ خصائص تميّزه أساساً من الحاضر)، فإنه يجب الاعتراف بأن موقعنا إزاء ما حدث في عصور أخرى شديدُ الاختلاف. وهذا الموقع المختلف قد يتطلّب بعض طرائق البحث والإثبات المعَيَّنة التي تُضفي طابعاً خاصاً على المعرفة المكتسبة من خلالها. وفي الواقع، لا نستطيع دراسة ما حدث وانقضى إلّا من خلال آثار باقية حتى الوقت الحاضر، أو من خلال شهادات تحكي لنا ما حدث في أوقات أخرى، أي بطريقة وسيطة أو غير مباشرة.

إن هذا الوضع ـ الذي يبدو أول وهلة وكأنه من سمات التاريخ ـ هو الطريقة العادية للتعرّف إلى كل ما يحدث في العالم: فمعارفنا كلها تقريباً غير مباشرة، وحتى الموجودات بالكاد نعرفها أكثر من خلال الآثار أو الشهادات. إن الإنسان الموجود في نقطة لا تكاد تُلاحَظ على الأرض، يحصره أفق محدود للغاية من كل اتجاه: حاسّتا اللمس والبصر... وغيرهما، لا تصلان إلّا إلى القليل جداً، وما يحدث على بعد خطوات يُخفى علينا، وحتى ما نلمسه بأيدينا لا نستطيع اختراقه لسبره. ما الذي نعرفه عن الأمم الحالية في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا إن لم يكن من خلال الأشياء المستوردة، مثل الأثاث والأواني والأقمشة والقاطرات والسفن والآلات وغيرها... أو من روايات المسافرين؟ ما الذي نعرفه عن الغالبية العظمى من بلدات إسبانيا، خارج المراجع أو أخبار الصحف؟ هل نعرف ما يحدث في البلدة التي يعيش فيها أحدنا، وفي المنزل المجاور خارج الغرفة التي يعيش فيها، إذا لم نسمع عنه مشافهة من جيراننا؟ وهذا يعني أننا نتعرف إلى ما هو موجود (باستخدام طريقة المؤرخين)، من خلال الآثار، ومن خلال الصور التي تنعكس في فهم شخص آخر لم يرَ سوى القليل، والمنتقلة من خلال الكلمات التي لا تُعبّر عن الحقيقة بأكملها.

إن هذا يجبرنا في كل لحظة على ممارسة العمليات المنطقية ذاتها والنقد نفسه الذي يتصوّر العلماء أنه يقتصر على استخدامهم التاريخي، ولنضرب مثالاً يفهمه الجميع.

يريد أحد التجار من أراغون معرفة السعر الذي يُباع به الحمص حالياً في قشتالة، ومن دون أن يلزم نفسه بأسلوب المؤرخين المعقد، سيستخدم بالضبط الوسائل عينها التي يستخدمها الباحث المحقق للتعرّف إلى واقعة حدثت في القرن الثالث عشر.

سيعرف التاجر، من دون أن يبرح منزله أو يحضر أي دورة في علم الاستدلال، كيفية الحصول على وثائق إثبات، وذلك ببساطة عن طريق سؤال مراسليه في قشتالة عبر البريد. ولن يمر أسبوع من دون أن تكون على مكتبه شهادات من أشخاص شديدي الاطلاع. قبل فتح الرسائل وبمجرد النظر إلى الظرف يبدأ فعلاً في نقد الأصل، وهو يرى ختم البريد ويتعرف إلى الكتابة اليدوية لصديقيه فلان وعلّان... إلخ، المقيمين في سلمنكا وألبا دي تورميس... إلخ. وحتى لو كانت الرسائل مكتوبة بلامبالاة، فلدى التاجر الوسائل لنقد صدقية هذه المستندات ودقتها. إنه يفهم تماماً ما يقولونه، ويعرف من خلال التجربة النفسية (على الرغم من أنه لم يدرس الفلسفة الإسكتلندية) كيف يُميّز جودة الشهادات. ومن دون فحص بصري دقيق، أو غوص عميق في اللغات الميتة، يتوصل إلى دلالة أصغر خربشة وأكثر الكلمات غموضاً وإثارة للشك.

بالطبع، فإن العالِم الذي يتعيّن عليه البحث في ما حدث في العصور السحيقة وفي البلدان البعيدة، يحتاج إلى خلفية هائلة من التخصصات والمعارف، لكن النتيجة ـ بعد هذه الآلية المرهقة

كلها ـ عادة ما تكون متواضعة جداً، مقارنة بالمعلومات التي حصل عليها التاجر.

إضافة إلى ذلك، تنبغي الإشارة إلى أنه بينما كان التاريخ يُعتبر بشكل حصري ضرباً من الآداب والفنون، لم يكن متوقعاً إجراء بحوث بالغة الدقة، بل في بعض الحالات كان الفن نفسه يتطلّب تغييرات مقصودة. وحتى بعض الأعمال التي اعتُبرت روائع، لم تتطلّب أساليب بالغة الصرامة، لأن ما يحدد السلوك البشري في العادة ليس مبادئ العقل المحض.

في التاريخ الذي دُرس بأهداف علمية حقيقية فحسب، اقترح الناس بجدية ضمان صحة الوقائع باعتبار ذلك خطوة رئيسة، لكن مجمل صرامة الأساليب والأنظمة الفنية الاصطلاحية لا يعني أي شيء آخر، سوى أن الوضع أصبح أسوأ من حيث الملاحظة، وأننا في ظروف غير مواتية لمعرفة ما حدث. وهذا الوضع يزيد الشكوك في معظم المعلومات، بدلاً من إثبات النتيجة علمياً.

مع ذلك، فإن بعض العقول ـ التي تأثرت ببراعة الأساليب التي حلّت محل الملاحظة المباشرة وانبهرت بالمنظومة الاحترازية المستخدمة لإثبات الحقيقة ـ عانى وهم اعتقاد أن التاريخ علم لهذا السبب بالذات، من دون أن يخطر ببال هؤلاء أن هذا كله يؤدي، أو يأتي في نهاية المطاف، لإثبات صحة ما يقوله الشهود. وفي غالبية الأحيان ليس في ما يقوله الشهود أي شيء علمي: معرفة كيف كان يباع الحمص في القرن الثالث عشر، من دون أن يتضمّن ذلك حتى فهم العلاقة الاقتصادية بين العرض والطلب.

ومهما كانت براعة الوسائل التي تُستخرج بها هذه التقارير الدقيقة، لا يمكن لها أن تشكل علماً لهذا السبب وحده. فعندما تُعرف بشكل مباشر، لا تكفي لتكوين علم. إن السرد التاريخي الأكثر دقة، والمتضمّن الفحص النقدي للوثائق والشهادات، لا يكاد يتمتع بالقيمة العلمية التي قد يتمتع بها سرد لإحدى الرحلات. ستكون ثَمة فعلاً حاجة إلى مهارة أكبر لدى المؤرخ الذي ستتعين عليه الاستفادة من الكتابات المسمارية، لكنه سيرى الواقع دائماً من خلال حُكم الآخرين، وهو حكم يستحيل تقريباً أن يكون علمياً.

ولقائل أن يقول إنه ينبغي للمؤرخ عدم التوقف عند النقد الظاهري للشهود، بل إن مهمته تمس الإثبات المباشر للواقعة، والتوصل إلى أسباب الصدقية الكامنة فيها، وبناء عليه ينبغي له ألّا يقبل كل ما ينقلُه إليه شهودُ عيان ينقلون ما لا حصر له من السخافات، وذلك مهما حسنت نيّاتهم. إن المؤرخ ـ مثل الفيزيائي الذي يتحقق من صحة مبادئ علمه بالتجربة الشخصية ـ لديه هو أيضاً تحت تصرفه وسائل نقدية تتيح له التثبت من إمكانية، بل واحتمالية، الوقائع عبر دراسة الظروف التي تتحقق فيها، وهذا ينبغي أن يتضمن جانباً علمياً.

تلك حقيقة، لكن صحيح أيضاً أن هذا المعيار الأسمى للتثبت الذي يُمثل المحك هو ـ على وجه التحديد ـ دراسة الحاضر المحيط بنا. لا يمكن فهم حاضر أي شعب من دون دراسة ماضيه الذي يتضمّن أسباب ما هو عليه الآن، لكن لا بد

من القول أيضاً إن الماضي لغز يستعصي على الحل، ما لم تتوافر الرؤية المباشرة للحاضر باعتبارها وسيلة حاسمة للوصول إلى الماضي. إن وسيلة التثبت من احتمال كون بعض الأخشاب طفى في البحر الأبيض المتوسط منذ ثلاثين قرناً، هي نفسها التي نستخدمها الآن للتأكد من أن الأخشاب تطفو في بحار أوقيانوسيا، لكن مصدر هذا المحك هو العلم القائم بذاته الذي تُدرس فيه هذه الظاهرة.

لقد وصل إسراف بعض المؤرخين ـ الذين يرغبون في أن يَنسبوا إلى التاريخ الصفة العلمية باعتبار استخدام أساليب فردية وحتى عمليات منطقية خاصة ـ إلى حد الإشارة إلى أن العملية المنطقية المتمثلة في الاستدلال هي الأكثر اختصاصاً بالعلوم التاريخية، وهي التي من خلالها تُربَط حقيقة معينة بأخرى، من دون أن يدور في أذهانهم أن هذه هي ـ على وجه التحديد ـ العملية الأكثر بدائية واعتيادية في الحياة. وإذا جاز التعبير: هي الأقل علمية، فالإنسان الهمجي حين يلاحظ بعض آثار الأقدام الحديثة في الأرض، يستنتج منها مَنْ مر بالمكان، ومتى، وفي أي اتجاه كان يسير. وعادة ما يتوصل الرجال العمليون إلى هذه الاستنتاجات بسرعة أكبر، وربما بدرجة يقين أعلى من رجل العلم.

ربما تُعد مشكلات التاريخ في حكم المحلولة إذا كان معتمَده على مجرد الاستدلال! إن إحدى العمليات الاستهلالية ـ عند دراسة الوقائع التاريخية من خلال الروايات الجزئية والناقصة

المتبقية ـ تتمثل في إعادة تشكيل الواقعة في حدود ما يمكن. وهذا لا يتحقق إلّا بالعمليات الاستنباطية من خلال معرفة العلاقات الضرورية التي تتيحها كل واقعة، بيد أن هذه العلاقات الضرورية المعروفة تشكّل على وجه التحديد موضوع العلوم التي ليست التاريخ.

مع ذلك، ينبغي لنا ألّا نستنتج من كل ما قيل أن التاريخ معرفة تافهة أو تستحق الازدراء، لأنها تتكوّن عبر حقائق يُتوصّل إليها بمناهج تكتنفها الملاحظة الشديدة النقص، وهي عن حق أقل شأناً من الملاحظة المباشرة والفورية. ليس التاريخ جديراً بالاحترام والمحبة كلها فحسب، بل يجب أن يُصنّف ضمن أكثر المعارف الإنسانية فائدة ورُقيّاً لأنه ـ على الرغم مما يكتنفه من ضعف في رؤية جوانب معيّنة ـ يقدم تسهيلات مغرية لدراسة الآثار الإجمالية. وقد سبق أن قلناها: من أعلى الجبل تُرى مناظر وآفاق بعيدة لا يمكن حتى أن يتخيّلها من لم يغادروا مطلقاً قاع الوادي. وعلاوة على ذلك، يتيح هذا الابتعاد للذهن صفاء لخُلوّه من التأثيرات العاطفية. فثمة أمور يتعرّض فيها الفهم البشري إلى الخطأ تحديداً بسبب القرب الشديد: إن الظواهر الاجتماعية مثلاً لا يأتي الحكم عليها جيداً إلّا بالنظر إليها من مسافة معينة، عندما لا يعمينا الاهتمام المباشر.

إن التاريخ قادر حتى على تحسين أدوات العمل: فالمِجهر والمِقراب أداتان ماديتان لهما مجال محدود للغاية، ومع ذلك، فإليهما يعود الفضل في المعرفة الرائعة بعوالم جديدة.

إن هذه الملاحظة غير المباشرة التي يوفرها التاريخ هي ـ في نهاية المطاف ـ شرط ضروري لدراسة التحوّلات الكبرى. فلِملاحظة التغيرات في حياة كائن عضوي، لا بد من متابعة تكوين البذرة أو البيضة ونموّها، وصولاً إلى عملية تكاثرها وموتها. بل وأكثر من ذلك: قبل أن يشعر الإنسان بالفضول لمعرفة هذه الظواهر، أحاط به مشهد الحياة كما يحيط بنا الآن، وقد مرّت آلاف السنين قبل أن يتحرك العقل لدراستها بطريقة معيّنة، وهو ما أتاح فهمها بشكل أفضل. لا ريب في أن أرسطو كان يرى الكثير من الدجاج، لكنه لم يكن ليستطيع تخيّل ما سيراه سانتياغو رامون إي كاخال[1] بعينه التي تحدّق في ذلك الأنبوب المُطرز الذي يكتشف أصغر الأشياء.

لن تؤدي هذه المواقف العقلية الجديدة إلى ظهور حاسة سادسة فينا، كما يلمح إلى ذلك من يدافعون عن كون التاريخ طريقة كونية جديدة لرؤية العالم، لكنها ستشحذ قدرات الإنسان وتسمح له برؤية أشياء جديدة في أقدم الظواهر، أي باجتراح علوم لم توجد بعد. وحتى تلك العلوم التي نشأت منذ أمد بعيد قد يأتي تحسينها أو تجديد شبابها. ويجب أن يدخر لنا المستقبل بعض المفاجآت، فهذه الملاحظات التي يعتريها النقص نشأت بالفعل منها علوم سامية، وُلدت حديثاً هي العلوم الاجتماعية، فما الذي لن يُكتشف عندما نتمكّن من تجويد الملاحظة؟

---

(١) سانتياغو رامون إي كاخال (١٨٥٢ ـ ١٩٣٤)، طبيب إسباني وعالم أنسجة وتشريح مرضي حصل بالشراكة على جائزة نوبل للطب في عام ١٩٠٦ عن عمله على الجهاز العصبي.

لا يمكن العديد من المعارف الاستغناء عن التاريخ، وهذا يجعل الاهتمام بالماضي باقياً أبد الدهر، وفي مجالات الحياة كلها، من أجل العلم، ومن أجل الفن.

(٨)
ما الذي يتضمّنه التاريخ ممّا هو علمي؟

ممَّ تتكون المعرفة العلمية؟ وفي أن التاريخ لا يتضمّن من العلمية إلّا كونه ملاحظة محض، وفي أنه نمط للملاحظة العلمية للوقائع البعيدة وفي عمليات الملاحظة التاريخية وفي أن عمل الملاحظة التاريحية السابقّ على العلم أتاح اشتقاق علوم جديدة.

ثمة خطأ ينادي به كثيرون، ولا يتصدّى له أحد، وهو اعتقاد أن الكلمات تعني ما يقول القاموس إنها تعنيه. لا تعني الكلمات إلّا ما يدور في فهم من يستخدمها، ويختلف معناها في كل لحظة، بحسب اختلاف شعور من ينطقها أو تفكيره، حيث تُعبّر هذه الأصوات أو الحروف عن شيء حيّ، يتقلّص أو يكبر، يتمدّد أو ينكمش، بحسب حركة الأفكار التي تتدفق في ذهن من يستخدمها.

لنفترض أنه الآن وأمامنا، يتبادل لاهوتي وواحد من دهماء الناس محادثة، ونسمع فيها لفظ «رَبّ». لو دعوناهما إلى التوقف والتفكير في ما يقصدانه بهذه الكلمة القصيرة، فسوف يُعبّر كل

واحد منهما عن نفسه بطريقة مختلفة تماماً: سيقول اللاهوتي إنها تعني موجوداً غير مادي، لا صورة له من أي نوع، كائناً نقي الجوهر، حائزاً صفات اللانهائية والوجود الواجب والوحدة والوحدانية والحكمة والقدرة المطلقة والوجود في كل مكان... وما إلى ذلك، أي إن تلك الكلمة في تلك اللحظة بالنسبة إليه ـ وهو الذي يحفظ عن ظهر قلب المباحث التي تعلّمها في كتب اللاهوت ـ محملة بمعانٍ كثيرة وشديدة العمق، لا يمكن أن يتضمّنها أي معجم. وفي المقابل، فهي في فم العامي ـ أيّاً كان معناها في القاموس ـ ينبغي ألّا تعني أي شيء مختلف عما يستطيع أن يدور في ذهنه البائس: بالنسبة إلى الفلاح، تعني الكلمة شخصية رجل عجوز مبجل ذي لحية طويلة، يظهر على حاجز مذبح الكنيسة، تنحني أمامه المدينة بأكملها، أو صورة المسيح مسمَّراً على الصليب، أو إذا قصد شيئاً غير مجازي، فإنه يعني كائناً مجهولاً، هو سيّد العالم الذي تخضع له المخلوقات كلها.

هذا، أو شيء من قبيله، هو ما تعنيه تلك الكلمة في فم كل واحد منهما، إذا نبّهناهما ودفعناهما إلى التفكير في ما يقصدانه بهذه الأحرف. لكن في العادة لا يتوقف اللاهوتي للتأمل في المعاني العميقة التي تحويها تلك الكلمة، ولا يتذكّر الفلاحُ الأشكالَ كلها الموجودة في المذبح، لكن اللاهوتي والفلاح سيتخيّلانها سبباً غامضاً لشيء يتبادر إلى ذهنيهما، مثل: دوران الشمس والقمر ونموّ النباتات ووميض البرق وهدير الرعد، على الأكثر، سيستخدمانها صيغة حسابية، يختبئ خلفها المعنى المحدَّد

الذي ينطبق على الفكرة التي مرّت في ذلك الوقت بذهنيهما.

ما يحدث مع كلمة «رب» يحدث مع الكلمات كلها في القاموس، ليس في أشدّها شمولاً وتجريداً مثل الطبيعة والإنسانية والقانون ونحوها فحسب، بل أيضاً للكلمات الأكثر حسّية وابتذالاً، مثل الكرسي أو المقعد. إن الكرسي، بالنسبة إلى الفلاح، لا يكاد يعني أكثر من قطعة الأثاث ذات الأرجل الأربعة المربوطة في ما بينها بالحبال، حيث يجلس للراحة عندما يصل إلى كوخه. أما عالم الآثار الغني الذي يجمع تشكيلة من اللوحات والرسومات لقطع الأثاث كلها التي يستخدمها مختلف شعوب العالم، فيعني له الكرسي أشياء أخرى كثيرة.

قد لا يكون على الإنسان ـ عندما يتكلّم بسرعة ـ أن يفكر في الحواف الدقيقة التي تحدّ الفكرة التي تُعبّر عنها كل كلمة من كلمات الجملة، وبناء عليه، فإن تلك الكلمات حتماً لا تعني ـ في لحظة معيّنة ـ إلّا ما خطر في ذهنه بشكل عابر، ولهذا يتّضح ما هو ثابت من أن الكلمة نفسها يكون لها معنى مختلف في كل مرة ينطقها الشخص نفسه.

في القاموس لا يمكن أن يوجد سوى فهرس، أي تمثيل ميت وجامد لكائن حي، لأنه حتى عندما تُضاف الرسوم والصور الفوتوغرافية إلى الوصف بالكلمات، فهي ليست أكثر من صورة غامضة وضعيفة وجزئية ذات بعد واحد فحسب، وهي هامدة كجثة.

ولا طائل من قولنا إن الشيء نفسه يحدث مع كلمة التاريخ: سيُدرِج بعضهم في معناها قصصاً كاذبة اخترعها شاعر، ليس لها من الواقع إلّا ما للحُلم. وسيفهم الآخرون من التاريخ سرداً لواقعة حدثت بالفعل، أو السرد المرتب لأحداث وقعت، الواحد تلو الآخر. وبهذه الطريقة سنصل إلى البُنْيات الفنية العظيمة التي برع فيها أدباء بارزون، مستخدمين عبقريتهم البلاغية أو الإبداعية الخصبة، والبحوث البارعة التي أنجزها رجال العلم بأكثر الطرائق دقة وأشدّها إرهاقاً.

سيكون من المستحسن أن نضع هذه الاعتبارات في الحسبان، لنوضح بشكل أفضل ما يتضمّنه التاريخ من جوانب علمية.

يوجد بين جماهير المثقفين من يرى علماً في فئات المعرفة كلها التي يمكن ترتيبها في فصول وفقرات ومربعات مرقمة بعناية بأرقام أو حروف تُضفي عليها مظهراً رياضياً، أي إنهم يرون علماً كلَّ ما يَظهر ذا نظام خارجي معَين، وهو ما يمكن أن ينطبق على المقدمات المنطقية، كما ينطبق على مواد القانون المدني، أو على كتاب في المطبخ، أو على سجل معاملات أحد التجار. وكثيرون يتصوّرون علماً تلك المعارفَ التي تتلبس ألفاظاً مجردة وطرائق غريبة بعيدة عن متناول الفهم العادي.

أحياناً من الضروري فعلاً، ومن المريح للغاية، عرض الحقائق بنظام ما، وحتى التعبير عن الأفكار باصطلاحات فنية كافية، لكن مثل هذه الأشياء تبقى مجرد قشرة، وهي ليست الأمر الجوهري، ولا تشكل لوحدها العلم.

في رأيي يجب أن تتوافر في المعرفة العلمية الشروط التالية: **أولاً**، أن تكون صحيحة. **وثانياً**، أن تتشكل من حقائق كونية، بمعنى أن ما يقال عن حالة معيّنة ينطبق على الحالات المماثلة كلها. **وثالثاً**، كون هذه الحقائق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، إما بدلالتها على طبيعة الجانب الذي يُدْرس في الظواهر، وإما عن طريق علاقات السبب والنتيجة، أو عن طريق الدلالة على الكائن نفسه. وعلى أي حال، يجب أن تكون العلاقة على نحو تُشكّلُ به رابطة ونظاماً ومتناً منهجياً يرتبط بعض أعضائه ببعض[1].

من الواضح أن كل علم سيتطلّب طرائق خاصة للتأكد من حقائقه الذاتية (وهذه ستعتمد على الطبيعة الخاصة للموضوع الذي تجب معرفته والوسائل التي يتأتّى للناس استخدامها)، بل وسيتطلّب نظاماً معيّناً يسهّل الاكتشاف والتحقق والعرض، لكن هذا الأمر فني بحت، وعرَضي إلى حدٍ ما، حيث أمكن في السابق التثبت من الحقائق العلمية، من دون نُظم فنية مسبقة، وبنظام يختلف عن ذلك الذي يبدو أول وهلة أنه النظام الأكثر منطقية. والأمر الأساس هو وجود: نظام من الحقائق الكونية المترابطة في ما بينها.

في مثل هذه الحالة، لا يكفي إثبات الحقيقة كي يوجد

---

(١) كانت المعرفة التي تتشكل على هذا النحو حكراً على الدوام على عدد قليل من الناس، والكثير من الشعوب لم يعرفها أصلاً. وفي العصور القديمة، ربما تُمكن المجازفة بالقول إنها وُجدت لدى شعب واحد فقط، وهو الشعب اليوناني، وليس في جميعه، بل لدى جزء ضئيل جداً ومختار من ألمع عقوله. (هـ.أ)

العلم، فكما يقول بعضهم: على هذا النحو تكون كل معرفة علماً. كما لا يكفي التعميم أيضاً، ولا مفاجأة في ذلك! يتميّز بعض الحمقى ـ على وجه التحديد ـ بالتعميم بطريقة غير منضبطة (يوجد من لا يرون مخاطرة حين يرون رجلاً إنكليزياً مخموراً ورثَّ الملابس، فيؤكدون بذلك أن جميع الإنكليز فقراء وسكارى). وحتى التعميمات الأشد حصافة لا تشكل علماً بمجرد كونها كذلك. يمكن لأغبى فلاح أن يعمم بشكل جيد للغاية بشأن شروق الشمس وغروبها، والمظهر الذي يبدو عليه المدار الفلكي في مختلف فصول السنة، وغير ذلك من الظواهر الطبيعية، مثل النهار والليل. وما لن يعرفَه هو إرجاع الوقائع إلى السبب الذي يكمن فيه انتظامها، أو إلى علاقة التشابه مع ظواهر متماثلة في الكواكب والأقمار كلها، وغير ذلك من الحقائق الكثيرة التي يتكوّن منها علم الفلك.

وبما أن التاريخ لا يقتصر على موضوع واحد، ولا على جانب جزئي بعينه، ولا يتكوّن حتى من التعميمات وحدها، فمن المستحيل أن يكون علماً بهذا المعنى. إن التاريخ؛ إذ يُدرَس لأغراض علمية، يتكوّن، فحسب، من معارف لم تصبح علماً بعد، منظّمة ومرتبة بالطريقة الأكثر ملاءمة للعقل البشري لاكتشاف أوجه التشابه أو العلاقات التي تُثري رصيد العلوم التي تشكّلت بالفعل، أو تتيح انبثاق علوم أخرى جديدة لم تولد بعد من حضن التاريخ. وباعتبار الفنيات، يمكن تعريفه هكذا: فن ملاحظة الأحداث الماضية، بشكل غير مباشر، ومن مسافة مناسبة، من

أجل اكتشاف مبادئ غير مثْبتة، أو التثبت من الحقائق التي تحظى بالقبول.

كي تقتنعوا بأن التاريخ لا يعدو أن يكون ملاحظة بحت، يكفي في رأيي أن يؤخذ في الحسبان ما يلي:

١ ـ أنه يتناول أحداثاً محددة وملموسة فحسب. فبطبيعة الحال لا أحد يلاحظ العام أو المجرد، والملاحظة التي تسجل اليوم هي التاريخ غداً. لقد قال لانغلوا[٢] وسينيوبو ـ وهما محقان فعلاً ـ إن التاريخ «ليس المعرفة المجردة للعلاقات العامة بين الوقائع، بل هو بالأحرى معرفة الواقع الذي لم يوجد إلّا مرة واحدة فقط». ومع ذلك، ينبغي ألّا يُفهم من هذا أنه ليس للمرء أن يلجأ إليه عن قصد بهدف الارتقاء بنفسه من خلال دراسته للوصول إلى الأحكام العامة الأشمل، بل على العكس، علينا أن نبحث عن ذلك في التاريخ. إن ما أزعمه هو أنه إذا كانت الحقائق العامة تُستنبط من دراسة الوقائع التاريخية، فإما أنها تعميمات تجريبية منعزلة كتلك التي يطلقها الجميع، وفي هذه الحالة لا تشكل علماً، وإما أنها حقائق عامة من نظام علمي معيّن، ومن ثم فإنها لم تعد تنتمي إلى التاريخ، بل إلى العلم المحدد المتعلق بالظواهر التي تشير إليها. سيبحث الفيلسوف في التاريخ بقدر ما يشاء وحيثما يصل، حتى يخمن أخفى مقاصد العقل الإلهي، وسيبحث

---

(٢) شارل فيكتور لانغلوا (١٨٦٣ ـ ١٩٢٩)، مؤرخ متخصص في الكتابات القديمة.

عالم الاجتماع في القوانين التي تخضع لها حياة المجتمعات، لكنهما إذا توصّلا إلى شيء ما، فسيكون اللاهوتَ أو علمَ الاجتماع أو ما يشاءان أياً كان... أمّا أن يكون تاريخاً فلا.

٢ ـ ومن العلامات الواضحة الأخرى على أن التاريخ لم يتمكّن من تجاوز الملاحظة المحض، أن الرجال الذين كرّسوا أنفسهم له لم يتمكّنوا من الاتفاق على أي شيء آخر باستثناء المبادئ الفنية الاصطلاحية، أو تلك المتعلقة بالمناهج التي اعتبروها ضرورية. إن الكتب التي تتناول النقد والمنهجية هي بشكل ما لا جدال فيها، في حين أن كل محاولة نظرية أخرى أدّت إلى إرضاء مَنْ كتبها فحسب، من دون أن يشارك فيها الآخرون أو يقبلوها.

٣ ـ ويدل على أن التاريخ لا يعدو أن يكون ملاحظة محض أن التاريخ احتوى في كل عصر على ما وصل إليه فضول البشر، موسّعاً المجال ليس في الاتجاه الأحادي الذي تتقدم به العلوم بطريقة معيّنة، بل شاملاً موضوعات ومواد لم يحلم أحد بعد بترابطها الداخلي: من مجرد قائمة للملوك والأحداث السياسية الرئيسة، امتد نطاقُه إلى الماضي كله، من أي نسق كان، ومن أي فرع أو واقعة أو جانب، أي إنه يتبع المسار الذي سلكته الملاحظة.

٤ ـ إن الرجوع إلى التاريخ باعتباره مصدراً ضرورياً للتثبت من بعض الحقائق التي وقع البحث فيها بالفعل، والتي تنتمي إلى علم بعينه، مثل علم النفس، هو اعتراف ضمني بأن التاريخ لا

يعدو أن يكون ملاحظة محض. إن التحقق من مبدأ ما ـ من خلال النظر إلى الوقائع المحددة التي يتحقق فيها ـ يعني تكرار الملاحظة من أجل تأكيد حقيقة ذلك المبدأ، الذي يوضع في محل التشكيك في تلك اللحظة، ويُتظاهر بعدم معرفته. ولذلك، فالأمر يتعلق بملاحظة من جديد لظاهرة مع نتيجة متوقعة بالفعل. ولهذا فإن أول ما يجب على من يشرع في دراسة الحقائق التي بحثها حكماء العصور الماضية، هو أن يعتاد التحقق، وهكذا يوطّن نفسه على المسار الطبيعي الذي يجب أن يتبعه الفهم، مستكملاً بهذه الملاحظة المختصرة العمل الهائل الذي اضطلع به من اكتشفوا تلك الحقائق في الماضي. وفي فهم المبتدئين، تُتلقى كل معرفة في شكل رواية لأحداث.

٥ ـ حتى طبيعة الحقائق التي تُسجل عادة فيه، توضح أن التاريخ هو ملاحظة محض: فهي ليست الأحداث العادية التي وقعت بطريقة ضرورية ومستمرة، والتي لا تثير اهتمام المراقب، مثلاً: أن البشر كانوا يأكلون ويشربون وينامون وما إلى ذلك. بل على العكس من ذلك، يلاحَظ مَيل لتسجيل ما هو غريب، ما لا يمكن تفسيره، ما لا يُعرف أنه عادي، الاستثناء... أي أكثر ما يثير الفضول العلمي الذي يحاول تفسيره بمظاهر تشابه أو نظام أو قانون، وما يبدو أكثر تنوّعاً وتناقضاً.

٦ ـ كما تدل على أن التاريخ ملاحظة محض الآثار المترتبة عن دراسته، وهي التجديد والإضافة في العلوم التي يوضع في خدمتها. وهذا يدل بوضوح تام على أنه يحقق غايته من خلال

خدمة الآخرين. ويعني ذلك أنه ليس مُلكية ذات أسوار وأرضاً مغلقة وحصرية، بل هو طريق مفتوحة يسافر فيها الجميع، بعضهم لعمل رسمي، وبعضهم الآخر للتسلية والمتعة.

٧ ـ وأخيراً، يَثبت بكل وضوح أنه ملاحظة محض من ضخامة الموضوعات التي يُطبَّق عليها، ما يؤدي بالتالي إلى أن يتكوّن العمل التاريخي كله في جملته من حقائق غير مكتملة، ما زالت قيد التشكل. إن التفسير العلمي الدقيق لأبسط واقعة فعلية لا يتأتّى له أبداً أن يكشف، ولا حتى عن جزء من الألف من خيوط حبكتها، ولهذا السبب تبقى الرواسب ـ وهي العنصر التاريخي ـ محل ملاحظة أبدية. يسقط غصن صغير على سطح بحيرة هادئ، ثم يُرى يطفو، لأن وزنه أخف من حجم الماء الذي يحمله. وهنا تفسير مادي للظاهرة، كامل من حيث نظامه، لكن ذلك لا يصل إلى جزء من الألف من الواقعة التاريخية: كيف انتهى المطاف بذلك الغصن في ذلك المكان؟ إلى أي شجرة كان ينتمي؟ كيف كانت حياته أو نموّه أو تطوّره؟ من أي المواد كان يتغذّى؟ ما القوى التي عملت على استئصاله؟ ما العناصر التي كانت تعمل على تدميره وتغييره؟... إلخ. باختصار، إن أتفه الوقائع يفسح المجال لبحثٍ ودراسةٍ أبديّيْن. ربما خطرت ببال برناردين دي سان بيير[٣] فكرة مفادها أن تاريخ نبتة تنمو في أواني شُرفته هو أمر يتعذّر على مَلَكات الإنسان الوصول إليه: سيكون من الضروري

(٣) برناردين دي سان بيير (١٧٣٧ ـ ١٨٢٤)، روائي فرنسي وعالم نباتات.

إثبات علاقاتها التي لا حصر لها، ليس مع الحشرات التي زارتها والحيوانات المجهرية التي تعيش عليها فحسب، لكن أيضاً مع الهواء والشمس. وباختصار، مع الطبيعة بأكملها.

سيُتاح فهم هذه الاعتبارات العامة بطريقة أكثر وضوحاً عند دراسة الاختلاف الدقيق في هذا النوع من الملاحظة الذي يسمى التاريخ، حيث ليست كل ملاحظة تاريخاً. وعند الخلط بينهما، يصبح أحدهما غير ضروري. يوجد فرق جذري بين الاثنتين، وهو ما يمكّن من تجنُّب أي لبس أو شك محتمل: صحيح أن التاريخ هو ملاحظة، لكنها غير مباشرة، أو هي وسيطة، وهي تحصل أيضاً على مسافة مناسبة حتى يستطيع الراصد أن يرى في الأحداث ما لم يكن تبيُّنه ممكناً إبان وقوعها.

مكتبة
t.me/soramnqraa

وسوف نشرح ذلك.

من يعرفون شيئاً عن النقد التاريخي متفقون تماماً على ضرورة العودة عند البحث ـ كلما أمكن ذلك ـ إلى شهادات من عايشوا الحدث. وثمة أمر لا شك فيه: من دون وجود من يرى ويُخبِر، فإن معظم ما يحدث في العالم كان سيبقى مجهولاً تماماً. لكن من الصحيح أيضاً والمقبول لدى الجميع، أن شهادة من عايشوا الأحداث، بسبب الانطباع الذي يسببه القرب، وبسبب المصلحة الشخصية والمباشرة لهم فيها، قابلة للدحض، لأنها صادرة عن أشخاص لديهم ميل كبير إلى التحيّز، وإلى خداع أنفسهم وخداعنا.

وها أنت إذاً في مشكلة تبدو غير قابلة للحل بشأن ملاحظة الماضي. فإذا صدّقت شهود العيان الذين تحدّثوا أو كتبوا ليؤثّروا في الأحداث نفسها، تُعرّض نفسك بشكل كبير للخطأ، وإذا لم تُصدّقهم، فمن يعرف أفضل منهم كي يخبرك؟

تنبع الطبيعة الخاصة للملاحظة التاريخية على وجه التحديد من هذه الصعوبة، وتكمن أهميتها الكبرى في حلّها.

من المعلوم أن الإنسان يحتاج إلى استخدام بعض الفنون والوسائل لتعويض النقص الطبيعي في الحواس: العين البشرية ـ على سبيل المثال ـ لديها مجال رؤية قصير جداً، وهي بالكاد تستطيع أن تدرك الحقائق البعيدة: فمن الشمس والقمر والنجوم، لا تميز إلّا نقطة مضيئة صغيرة جداً، إلى درجة أنها ليست مفيدة لتكوين فكرة عن حجم كتلتها، وتبدو الأرض للبشر كبيرة جداً، ومع ذلك فهي تشبه الكرة، مقارنة بالنجوم الأخرى. ولولا تركيبة بعينها من البلورات التي تزيد من قوّة أبصارنا، ولولا المِقراب، لربما لازمَنا إلى الأبد هذا الخطأ أو الجهل. ومن ناحية أخرى، لم يلاحظ أحد ـ طوال قرون عديدة ـ وجود أعداد لا تعد ولا تحصى من الكائنات الصغيرة التي تعيش على مسافة أقل من عَرْض راحة يد من أنوفنا. ومن خلال مزيج آخر من البلورات، أو المِجهر، أصبح اللامتناهي في الصغر مرئياً لنا.

يقع أمر مماثل للأحداث الماضية: لا يمكننا التعرف إليها إلّا من خلال عدسة موضوعية مطبقة على الطرف الأقرب إليها، أي شاهد العيان، لكن هذا يعطي صورة متغيّرة مليئة بالألوان

والتشوّهات، ولا بد من أن تُوضعَ على البحث في الماضي عدسة تصحيحية أخرى من جانب الملاحِظ، وهي التي بالتقاطها الصورة المنقولة عن طريق العدسة، تكون فعالة في إصلاح التشوّهات والألوان. وما يميز تخصص التاريخ هو بالضبط استخدام هذه الأداة المثالية.

لكن كما أن الأشياء لا تُرى من خلال المجهر إلّا في موضع معين، وفي مجال محدود للغاية، وبالتالي من الضروري إعداد الجسم بشكل مناسب للحصول على النتيجة المرجوّة، تتطلب الوقائع الماضية كذلك وضعية خاصة من أجل دراستها. ولا يمكن أن يُفحص منها إلّا ما تسمح به طبيعة الأداة، وهو بالتأكيد ليس ما رآه الشاهد على وجه الدقة.

يجب أن تكون الملاحظة التاريخية من مسافة مناسبة، وفقاً لنوعية الواقعة المدروسة، والجانب الذي تُراد رؤيته، والحالة الذهنية للمؤرخ، لأن كل حدث يتطلّب منظوراً خاصاً، ولكل مراقب تكيّفه الخاص.

إذا نظرنا إلى رجل متوسط القامة من مسافة خطوتين، فإنه يبدو سميناً إلى حد كبير، وتقاسيم وجهه بارزة جداً، وملامحه واضحة ومميزة جيداً. ومن مسافة مئة متر تختفي التفاصيل، ونُميّز بدلته ومظهره بالكامل، وربما يبدو لنا حتى صغيراً وقصير القامة. إن الرجل نفسه والمُقلة ذاتها التي تنظر يَريَان ـ كما نستطيع أن نؤكد ـ شيئاً مختلفاً. ولن يتضمّن الموقف حكماً باطلاً وآخر صحيحاً. كلا؛ كلاهما صحيح، لكن حقيقته مختلفة. إن المدينة

حين تُرى من كبسولة المنطاد، تختلف تماماً عن تلك التي نراها عبر السير على طول رصيف الشارع: من المنطاد يمكن تقدير المظهر الإجمالي تماماً، والموقع الطوبوغرافي، والتخطيط العام لمبانيها، وما إلى ذلك. ومن أرضية الشارع نرى قطعة منها، وواجهات بعض المباني، والناس وهم في جيئة وذهاب في منطقة بعينها.

علاوة على ذلك، تؤثر المسافة في الحالة الذهنية للملاحِظ: فالذي يمشي في طرق يرتادها عدد لا يحصى من العربات التي تهدد بدعْس المشاة، مع حشود من الناس، يصطدم بهم في كل لحظة، وهو يتنفس هواء مشحوناً، ودماغه عرضة لإثارة مفرطة بسبب الانطباعات التي تسبب الدوخة وبسبب الخوف والضوضاء... وما إلى ذلك، غير قادر على التجريد والحفاظ على الهدوء وصفاء الذهن، كما يتأتى للشخص الذي يتأمل المدينة نفسها من علو شاهق في يوم هادئ. إن من ينظر بمقراب من أعلى جبل إلى حريق مروع في مصنع يقع في وسط مدينة، أو إلى قتال رهيب بين جيشين متحاربين من نقطة لا يمكن أن تصل تأثيرات القتال إليها بأي حال من الأحوال، تراوده مشاعر مختلفة، تماماً عن تلك التي يشعر بها شهود العيان المباشرون للحدث، أو الفاعلون فيه.

يحدث الشيء ذاته لواقعات التاريخ ولتقدير سلوك البشر، ويحدث لكل شيء. إننا نحكم دائماً بشكل سيئ على المجتمع الذي نعيش فيه: نفسر تصرفات أشباهنا بأسباب شخصية وعابرة

وصغيرة: لقد فعل فلان كذا لأنه يكرهني، والآخر لأنه يحبني. ملأ علان ذهنه بهذه الأفكار، وهذه المسألة تشغل باله. أي كل شيء فردي ومباشر ومجهري ودقيق، من دون أن تخرج التفسيرات من الإطار الضيق الذي يعيش فيه المرء، ومن دون أن يرى علاقات أُخَر بأسباب بعيدة أو عامة أو مشتركة، من شأنها أن تفسر الأحداث بأبعاد أخرى. لا يرى شهود العيان سوى الجانب القريب الذي يجعلهم عاجزين عن التمييز بين الجوانب الأخرى. وتختلط الأمور بالعاطفة الشخصية، وينقلونها بألوان لم يرَها الآخرون من قبل: إنها العدسة التي تلتقط صورة كائن قريب متغيرة بفعل الألوان والتشوّهات، ثم إن الواقعات الاجتماعية الكبرى التي تُنتج ضجيجاً مرعباً تخيفنا وتُربكنا وتُعمينا. وقارن بين حكم من شهدوا أهوال الثورة الفرنسية وآراء أكثر الناس اليوم انحيازاً إلى النظام القديم.

ثمة حاجة إذاً إلى عدسة تصحيحية أخرى، تلتقط الصورة بكاملها، كما ينقلها شهود العيان وتقوّمها لتلمح من خلالها الحدث الماضي الصحيح الخالي من الشوائب.

في ما يلي نشير ـ بطريقة مجازية وموجزة ـ إلى العمليات الرئيسة التي تتضمنها الملاحظة التاريخية:

١ ـ العمل بأدق الطرائق وأشدّها حذراً، لحصر الانطباع الشخصي الذي تركته الوقائع على الشهود الذين حضروها، أو على الفاعلين أنفسهم الذين روَوْها، بالغوص في أعماق نفوسهم.

٢ ـ تصحيح الألوان التي قد يكون شوّهها الاهتمام والتحيّز والعواطف والإهمال والرعونة... وما إلى ذلك.

٣ ـ ملء الثغرات الناتجة من النقص الذي يعتري البيانات المنقولة، من خلال إضافة صور وملامح وُجدت معزولة.

٤ ـ تحويل الانطباعات التلقائية والصُّدْفِية التي تتركها الوقائع في أذهان من يشهدونها، إلى انطباعات علمية عن وقائع ضرورية تخضع لقانون، في علاقة مطردة مع وقائع أو أسباب أخرى، قد لا تُكتشف على السطح، بل تكون مخفية أو بعيدة.

ولا ضرورة إلى القول إن مهمات المحقق ورجال العلم متضمَّنة هنا. فهكذا مثلاً إذا كانت الشهادة المستخدَمة لصيني فإن الملاحِظ ـ كي يضع نفسه في مكان الصورة التي تُظهرها العدسة الموضوعية ـ يجب أن يعرف اللغة الصينية. وإذا كان الشاهد مُصاباً بعمى الألوان الفكري، أو بالعجز عن الحكم على بعض الفروق الدقيقة، فيجب على الملاحظ أن يتعرف إلى هذه الظاهرة، وأن يُعمل عقله ويضيف الألوان التصحيحية المعاكسة... إلخ. ومن هذا كله، يتّضح كمّ ومدى تنوع مواهب الذكاء والإرادة اللازمة لإحداث التغييرات المذكورة. وأضف إلى ذلك القدرات العادية التي تتطلّبها كل ملاحظة: الفضول والصبر والنزاهة، والحصافة في الاختيار. وإضافة إلى ذلك، سوف تتطلّب تطبيقات الملاحظة على الغايات التي يتوخّاها كل علم طرائق خاصة لم تتمكن المنهجيات التاريخية من احتوائها حتى الآن.

ليست المهمة ـ كما نرى ـ سهلة على الإطلاق، ومن الصعب إحراز الهدوء وصفاء الذهن اللذين يمنعان التأثر بالطبيعة الحساسة أو العاطفية للأحداث. ويبدو لي أن هذا هو الفرق الأساس بين التاريخ باعتباره فناً، والتاريخ المدروس ضمن مقاربات علمية: ففي هذا الأخير يجب على المرء أن يعاني ويُعبّر عن الانطباع الحساس للحدث، إن لم يكن بالأهوال والعاطفة التي يسببها الواقع القريب، فعلى الأقل بالحيوية التي تنتجها الصورة الملموسة والمحددة، من دون تعميمات أو غموض. أما الفن، فيجب أن يخاطب الجميع ويجب أن يدخل من خلال العيون، فيما يبقى العلم رؤية مجردة وسامية لا يستمتع بها إلّا القليل.

مع ذلك، وبما أنه لا يمكن جعل التاريخ مَعْلماً مغلقاً، فإن كل كائن أيّاً كان، يذهب إلى هناك ليبحث عما يرضيه. ومن هنا جاءت الحاجة إلى قوة شرطة خاصة لتجنُّب المشكلات والارتباك. إنه ليس منزلاً في مُلكية خاصة، بل هو طريق عامة، وبالتالي فهو مكان يأتي إليه كل من يستطيع، ولذلك فلا مندوحة من بعض النظام.

لقد رأى الفهم البشري أن النتيجة تتبع بطريقة معيّنة السبب، واختار في التاريخ نظام التتابع أو التعايش، باعتباره الأقل تقلّباً. إنه الاحتراز الأهم عند الإشارة إلى تلازم السبب والنتيجة أو العلاقات المحتملة الأخرى، ومن ثم فإن الأحداث مرتبة بحسب الزمان والمكان. وهاكم شرحاً لدور المكان والزمان، من دون أي أهمية إضافية بالنسبة إلي، مهما قال أولئك الذين يتخيّلون الزمان

والمكان موجودات مختلفة عن الأشياء المتغيرة والكثيرة: إن الأسباب التي أنتجت الخطابة السياسية والقانونية لدى اليونانيين، ينبغي عدم البحث عنها في المصادفات المعتوهة التي حدثت لإنسان متوحش في وسط أفريقيا، بعد ألف عام.

بعض المواد لن يكون قابلاً للملاحظة أبداً بالطريقة التي شرحناها (فلا يمكن النظر إلى الميكروبات بمِقراب)، فهذه على النحو التي هي عليه لا يمكن أن تكون موضوعاً للتاريخ. يمكن للفهم البشري أن يلاحظها في ظروف أخرى أفضل، بتقديمها بطريقة غير قابلة للتغيير، وباعتبارها هي نفسها دائماً، على الرغم من أنها في الواقع تتغير، لكن مهما كان التغيير، فهو لا يمس تلك العلاقات، مثل العلاقات داخل المثلث القائم الزاوية، التي تكون دائماً هي نفسها، سواء أكانت الأبعاد مليمتراً واحداً للضلع، أم كانت خطوطاً بطول المسافة من الأرض إلى أبعد سديم. إن هذه الحقائق وغيرها من مثيلاتها لم تتضمن أي أهمية تاريخية، في ما عدا حقيقة إدراكها أو التعبير عنها.

مع ذلك، لا يُنصح بالتسرع في وضع الحدود الدقيقة التي يمكن أن تصل إليها الملاحظة التاريخية، لأننا نعرِّض أنفسنا للخطأ من دون أي طائل. لا أهمية ـ مثلاً ـ لمعرفة أن الإنسان قبل ألف سنة كان يأكل وينام، وهي حقيقة مفترضة لا تحتاج إلى تحقيق. لكن بكل تأكيد، من المفيد معرفة نوع الأشياء التي كان يتغذّى بها، وقيمتها في ما يتعلق بالعمل، ودرجة المهارة أو الفن التي كان يتطلّبها الحصول عليها، وما إلى ذلك. ربما لا يسهم

هذا البحث في تقدم علم وظائف الأعضاء، ولا حتى خطوة واحدة، لكن ينبغي لنا ألّا نغلق الباب أمام آمال أخرى في تحقيق التقدم. إن التاريخ حقل هائل، حيث تذهب البشرية لتترك ملاحظات نصف مكتملة، بغية أن يتمكّن الآخرون من إكمالها. ولو بدأوا من ثلاثين أو مئة قرن لما كانوا لينتهوا أبداً.

لقد تغذى بعض العلوم على هذا العمل الرصدي السابق للعلم، وستستمر علوم أخرى في التغذي عليه، خصوصاً تلك التي يمكنها الاستفادة من الملاحظات المباشرة عن الواقع المعقد، مثل علوم السياسة والاجتماع. وتلجأ تلك الحقول إلى التاريخ حصراً؛ إذ هي عاجزة عن استخدام التجريب، لتستفيد من الملاحظات الكثيرة المتراكمة على مدى فترة طويلة. ولأنها صيغت داخل التاريخ، فإن من الممكن أن يحصل اللبس بينها وبينه. ومن السهل أن نعاني هذا الوهم: بينما يعيش الجنين في رحم الأم، لا يمكن من الخارج أن نميز غير فرد واحد. وعندما يخرج إلى النور ويقطع الحبل السُّري، يكونان بالفعل شخصين مختلفين. لقد أراد أبناء التاريخ ـ حتى لا يحكم عليهم العالم باليتم ـ أن يأخذوا لقب أمهم، وهذا ما حاولت السياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع فعله. وعلى وجه الخصوص، يشارك علماء الاجتماع في هذا العصر في هذا الوهم المغلق، من دون أن يفكروا في أنه إذا كان الطفل قد تلقى كل شيء من الأم، فإن لدى الأم أطفالاً آخرين ترعاهم وتعتني بهم. وهذا الحكم من علماء الاجتماع هو اعتراف ضمني بأن علمهم لم يقطع الحبل السري بعد. ولن تكون للبحث

الاجتماعي حقاً حيويته الذاتية حتى ينفصل عن أمه: يمكن بالفعل سماع أصوات ذات صيت كبير تصرخ قائلة إن الأبحاث الاجتماعية لن تكون علمية حتى تتخلص من عنصرها الاجتماعي نفسه، أي من الظاهرة المحددة التي يجب أن تكون موضوع دراستها.

إن من البساطة الشديدة أن نعتقد أن علم الاجتماع هو التاريخ، وذلك لمجرد أن غالبية الظواهر التاريخية وأكثرها إثارة للاهتمام هي ظواهر اجتماعية. فوفقاً لهذا المعيار، يجب أن يكون علم النفس أيضاً تاريخاً، لأن أفعال الإنسان كلها تتضمن جانبها النفسي. وسيكون المنطق تاريخاً، لأن كل عمل يتطلّب تفكيراً، وهذا التفكير يخضع لقانون. وسيكون الاقتصاد كذلك تاريخاً، لأن كل واقعة تكتنفها فروق اقتصادية دقيقة تختص فيها. وستكون الفيزياء تاريخاً، وعلم وظائف الأعضاء، لأن الإنسان والعديد من الكائنات التي تحيط به تخضع لقوانين هذين العلمين. وباختصار، قد تكون حتى الأنطولوجيا [علم ماهية الوجود الكوني] تاريخاً، لأن كل ما يدور حوله التاريخ يتمثل في موجودات، في ما أعتقد. ليس التاريخ علم اجتماع ثابتاً ولا حركياً، على الرغم من أن كليهما احتاج إلى فترة حضانة في كنف التاريخ.

إن القول إن التاريخ لا يدرس الوقائع المكررة، إنما يدرس الوقائع المتعاقبة فحسب، يبدو لي أيضاً خطأً مبتذلاً: من يؤكد ذلك اضطر إلى فصل الوقائع المتعاقبة شديدة الانتظام عن محتوى التاريخ، مثل الوقائع الفلكية، لأن انتظامها واطّرادها أصبحا

مُدرَكين فحسب، وهو ما أدى إلى اعتبار هذه المعرفة علماً من علوم الظواهر المتعايشة، مثل نمو الحيوانات والنباتات التي لها تطور قصير ومنتظم. وهم يرون تاريخاً في سلسلة من المدارس والاتجاهات الفنية وما إلى ذلك فحسب... أي تلك التي لم ينجلِ بالكامل تطوّرها بعد. وأرى أن بعض هذه الأمور ما زال ينتمي إلى التاريخ، لأنه في طور الملاحظة، ومن المتصوَّر أنه من خلال تلك الملاحظة، قد تصبح هذه الأمور علمية في وقت ما، أي إن مادة ما لا تدخل في محتوى التاريخ بسبب طبيعة الموضوع المدروس، بل بسبب الحالة التي توجد عليها ملاحظته. وحين تقطع هذه التخصصات الحبل السري، تنفصل وتتعرف إلى شخصيتها، وعندها قد تُنكر لقب أمها، أو حتى تتبرأ من انتسابها إليها.

يعود الميل إلى الخلط بين هذه الحالات إلى تأثير يتعلق بوهم المنظور، فالملاحِظ الوضعاني أو التجريبي ـ أو مهما كان اسمه ـ الذي يتمسك بموقفه حصراً في مواجهة الوقائع، لن يرى إلّا ما هو قريب، مختزلاً التفسير في الجزء الأكثر حسّية من الظواهر المادية. وفي المقابل لن يرى الفيلسوف أو الميتافيزيقي ـ الذي لا ينزل أبداً من فوق الغيوم ـ من المجرد إلّا تعميمات جامحة ومجنونة.

يكمن كل شيء لدى بعضهم في الملاحظة، ولدى بعضهم الآخر كل شيء يكمن في الفلسفة. ولهذا السبب تشيع الفلسفات الأكثر إسرافاً: فلسفة التاريخ وفلسفة القانون وفلسفة السياسة.

وربما يأتي اليوم الذي تشرق فيه فلسفة عميقة تنبثق من وضعية صياد يمسك بإحكام برمحه الخيزراني.

أعتقد أنني عرضت بالفعل في الصفحات السابقة الأفكار الرئيسة التي تكوّنت لدي حول الجوانب العلمية من التاريخ. وما بقي لي أن أقوله هو مجرد نتائج طبيعية، لكن لعلّكم تتيحون لي الفرصة لتوضيح بعض النقاط التي بقيت في الظل، لأنني لم أمتلك المهارة اللازمة لتسليط مزيد من الضوء أو الوضوح عليها.

(٩)
العلمي في التاريخ

الملاحِظون والباحثون المحققون وفي ما يجب فعله وما يجب تجنُّبه وفي تدريس التاريخ.

- ١ -

على الرغم من أن التاريخ لا يمكن أن يشكل علماً أبداً، فإن حالة الوقائع التي يدرسها تحدّد ـ لا محالة ـ نهجاً خاصاً من الملاحظة العلمية، وهي مهمة حدّدنا واجباتها باختصار في المقالة السابقة. لكن بعض تلك المهمات ينتمي إلى الأسلوب الشائع لدى كل من ينكبّ على دراسة الماضي، سواء بأهداف علمية أم فنية، أم بالبحث في التاريخ عن أمثلة لأخذ العبرة من أجل الحاضر أو المستقبل. إن الكل مهتم بمعرفة حقيقة الأحداث، لكن الجانب الذي يجب النظر منه، يلزم أن يكون مختلفاً، وفقاً للغاية المحددة التي تتوخّاها دراسة التاريخ. وهكذا سيكون من الرعونة الفادحة التمسك بأشد الفنيات صرامة بغية إنجاز عمل تاريخي ذي طابع أدبي، وسيكون من الحمق بذل جهد جهيد ـ كما يفعل الحمّال ـ

بحثاً عن حقيقة لا تهم الموضوع الذي نحن بصدده. إنه لتحقيق التأثير الجمالي، لا ضرورة للغوص عميقاً في المعرفة العلمية؛ إذ يمكن بسهولة الوصول إلى الانطباع الحسي عن الواقع في تعقيده الحي، من دون التحليلات أو التجريدات أو التعميمات التي تجرّد الواقع من جاذبيته الحسّية.

بالنسبة إلى التاريخ المدروس لاستخلاص التجربة والعبرة، ليس ضرورياً كذلك الوصول إلى مستوى التنقيح العلمي: فالعقل العملي لا يلتزم كثيراً بالتعميم العلمي، بقدر ما يلتزم بالوقائع الفردية. إن التاجر الأفضل ليس من يعرف العلاقة المجردة بين الظواهر الاقتصادية، بل من يعرف المجال المعيّن لأنشطته والتأثير الخاص لأفعاله الشخصية في لحظة العمل المحددة.

لذلك من المناسب تحديد هذه الغايات جيداً لأن الملاحظة العلمية، في حد ذاتها، يجب أن تكون لها طريقة حصرية تخصها، وفي كل عمل بشري لا بد من تناسب بين الوسائل والغاية.

إن للتاريخ ـ من حيث هو تجربة وعبرة ـ غايةً عمليةً مشابهةً للغاية التي تتوخّاها الدراسات الطبية. ومدار المسألة فيها على تطبيق معرفة ما حدث في حالات أُخَر على حالة مماثلة بعينها، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي أحدثتها بعض العلاجات أو الأسباب في حالات مَرَضية معيّنة. وهكذا تكونت ـ من خلال دراسة التاريخ السياسي ـ ثروة معرفية ذات أهمية كبيرة للسياسيين والحكام، لكن الأمر لا ينطبق على التاريخ العلمي. ذلك أنه ـ إذا جاز التعبير ـ مهنة ذات غاية نظرية، ولا يكمن هدفها في العثور

على صيغة عملية أو معيار سلوكي، بل في اكتشاف المبادئ المجرّدة أو القوانين التي تحكم الوقائع التي هي محل بحثها. إن الطابع المميز للتاريخ الذي يدرس لغايات علمية يجب أن تكون العملية الرابعة التي أشرنا إليها في المقال السابق، وهي:

«تحويل الانطباعات التلقائية والصدفية التي تتركها الوقائع في أذهان من يشهدونها إلى انطباعات علمية عن وقائع ضرورية تخضع لقانون، في علاقة مطّردة مع وقائع أو أسباب أخرى».

ولإنجاز ذلك، يجب على المرء أن يرى في الأحداث الماضية ما لم يرَه الشاهد. إن الشاهد يدرك البعد الفردي، ولو كان الشاهد يرى في الأحداث التي يشهدها أو يرويها تَحقُّق قانون ما، أو تحقق مبدأ مطرد، لما كان للملاحظة التاريخية من فائدة. وعلى هذا النحو، إذا أردنا أن تتكون معرفة علمية من خلال دراسة الماضي، فلا بد من تحويل انطباعات الشهود.

علاوة على ذلك سوف يُحكم ـ أول وهلة على العمليات الثلاث الأولى التي أشرنا إليها[1] باعتبارها مهمات مشتركة بين الملاحظين والباحثين المحققين، حيث يبدو وكأن مهمات الباحث

---

(١) لمزيد من التوضيح، نذكّر هنا بالعمليات المقصودة كما وردت في الفصل الثامن: «١ ـ العمل بأدق الطرائق وأشدّها حذراً، لحصر الانطباع الشخصي الذي تركته الوقائع على الشهود الذين حضروها، أو على الفاعلين أنفسهم الذين روَوْها، بالغوص في أعماق نفوسهم. ٢ ـ تصحيح الألوان التي قد يكون شوّهها الاهتمام والتحيّز والعواطف والإهمال والرعونة... وما إلى ذلك. ٣ ـ ملء الثغرات الناتجة من النقص الذي يعتري البيانات المنقولة، من خلال إضافة صور وملامح وُجدت معزولة».

والملاحظ تندمج في مهمة واحدة. لكن إذا نظرنا في الغايات عن كثب، فسنرى أن تطبيقهما مختلف. يجب علينا أن نطبق العدسة الموضوعية عند الملاحظة العلمية للماضي بشكل أكثر دقة، مضيِّقين المجال إلى ما تجب رؤيته عبر العدسة التحويلية. وبكلمة واحدة: إن الملاحظة التاريخية ذات الأهداف العلمية يجب أن تستخدم طرائق خاصة تختلف عن تلك المستخدمة في التاريخ بالمعنى العادي.

يحدث في الماضي الشيء ذاته الذي يحدث في الحاضر: كل من لديه عينان مبصرتان يمكنه أن يرى الأشياء نفسها في الواقع المدرك بالحواس المحيط بنا، لكن الرسام ـ بدافع من صنعته ـ سيولي اهتماماً خاصاً لما يعتقد أنه الأكثر بهاءً، وسوف يركز الرجل العملي على ما هو أكثر فائدة، وسيولي العالم اهتماماً خاصاً للظواهر الأشد اتصالاً بعمله الفكري، ولن تتقاطع سبيل أي منهم مع الآخرين.

لنفترض أن شاعراً ومزارعاً وعالم طبيعيات يسيرون معاً عبر البراري، سيرى الثلاثة مساحة الأرض عينها والزهور نفسها والحقول المخضرة ذاتها. إن الانطباع المادي القابل للإدراك بالحواس متطابق، لكن الشاعر ـ بنظرة سريعة ـ سوف يولي اهتماماً خاصاً لتباين الألوان البهيجة تنوّعها، ولجمال اللون الأخضر الذي تتخلله الأزاهير الزُّرْق والبِيض... إلخ. بينما يقيس المزارع بيده ارتفاع العشب الذي يمكن أن يكدسه في أكوام من القش، حاسباً من خلال المسافة التي يقطعها كمية الأعشاب

المفيدة لرعي أبقاره، وسيتوقف رجل العلم مستغرقاً في التفكير في بعض الأنواع بعينها التي تصلح للبحث في بعض خصوصيات الحياة النباتية، من دون أن يثير اهتمامَه ما هو خلّاب، أو ما هو مفيد[٢].

وبما أن الماضي أو التاريخي تكتنفه هذه الجوانب المشابهة بطريقة ما للحاضر، فإنه سيكون محلاً للدراسات نفسها، على الرغم من أن من لا يستطيعون رؤية الفرق يميلون إلى الخلط بينهما.

وإذا كانت ملاحظة الواقع الراهن تُلزم الباحثين باستخدام فنيات خاصة تتطلّبها ظروف الموضوع الذي هم بصدد بحثه، فإن السبب نفسه يدعو إلى حدوث الشيء نفسه في دراسة ما حدث بالفعل، وهو الذي تتطلب ملاحظته ـ لكونها ملاحظة وسيطة، وفي ظروف أكثر صعوبة ـ المزيدَ من الدقة في المناهج. وإذا كانت ضخامة ما تمكن دراسته في الحاضر تتطلّب ظروفاً ومعارف منوعة للغاية، بحسب نوع الظواهر المدروسة والجانب الذي ينبغي النظر إليه منها، فإن دراسة الماضي ستتطلب ـ من باب أحرى ـ توافر الملاحظ على مهارات أكثر وتلزم بمتطلبات أعلى في المناهج. وإن عدم وضوح هذه الأفكار الأساسية في الأذهان يؤدي إلى اللبس والتشويش في جميع أساليب المقاربة التاريخية حين تأتي لحظة الممارسة العملية. يتصور الجميع أنهم ينجزون عملاً علمياً،

---

(٢) يجدر هنا التذكير بما ورد في الفصل السادس. (هـ.أ)

مع أنهم لا يفعلون أكثر من الاستلقاء والاجترار في مروج التاريخ، كما تفعل الأبقار.

لقد لاقت المناهج التجريبية سهولة أكبر في التطبيق على العلوم الطبيعية: الفيزياء والكيمياء ونحوهما. لكن المناهج نُقلت من هذه العلوم إلى علوم أخرى، وكُيّفت لغايات أُخَر، مثل علم الأحياء. وهذا ما يجب أن يحدث أيضاً في التاريخ. فإذا أردنا الحصول على معرفة علمية، فلا بد من أن نطبق على الماضي مناهج مشابهة لتلك المستخدمة في ملاحظة الواقع الراهن، مستثنين من ذلك التفاصيل الفنية التي تفرضها التخصصات.

وإن من أول الشروط الضرورية كي تكون الملاحظة مفيدة، أن تكون لدى الملاحظ غاية علمية محددة، صيغت مسبقاً عند الشروع في الملاحظة، وأن يُكيّف مهمته طبقاً لها. فلا أحد يمارس الملاحظة من دون غاية مفترضة أو حقيقية، ومن دونها لا يُحرز أي شيء. ويجب أن تقتصر الملاحظة على غايتها دون سواها إبان المهمة المخصصة لها، مثل تحديد الظروف التي تتحقق فيها ظاهرة ما أو دراسة إحدى كيفياتها، ونحو ذلك.

تتطلّب هذه الغاية معالجة مناسبة من البحث التاريخي، حتى في مهمات الباحث المحقق الأكثر بدائية. عند نشر وثيقة مثلاً: لأي غاية مباشرة يهدف النشر؟ أهو لمعرفة الأخبار التي تتضمنها؟ يكفي نسخ الكلمات بدقة، مع افتراض أن مراجعة نقدية حصلت مسبقاً، ونحو ذلك. ولكن إذا كان المطلوب هو هذه المراجعةَ النقدية نفسها أو دراسة وجه ذي خصوصية من حيث الخِطاطة

(علم دراسة خطوط الكتابات القديمة)، فلا محيد عن إعادة نشر الوثيقة عن طريق التصوير الفوتوغرافي. وربما حتى لا يكون ذلك كافياً؛ إذ إن الصورة غير المباشرة تخفي فروقاً دقيقة في الوثيقة لا تكشف عنها إلا معاينة الأصل. وربما تنبغي رؤية الوثيقة في أول مكان اكتُشفت فيه، إذا كان تحريكها أو نقلها من المكان الذي توجد فيه يسببان ضرراً لا يمكن جبره. فكم من الآثار فقدت أهميتها الحقيقية عندما نُقلت إلى المتاحف!

وبما أن الأمر الأساس في الملاحظة العلمية هو الغاية العلمية، فيبدو طبيعياً أن تكون تلك الغاية معرِّفة للصنعة، أي إن نوع الظواهر التي يجب على المؤرخ دراستها هو المعيار المعرِّف لصنعته. ويبدو هذا طبيعياً، لكنه نادراً ما يحدث في الدراسات التاريخية في الوقت الراهن. في أيامنا هذه، تتوافر لعالم الأنسجة دراسة أدمغة لحيوانات تقريباً ويستطيع دراستها، وحصر المراقبة في بعض الظواهر. أما في التاريخ، فيكاد يكون مستحيلاً أن يوجد من بوسعه دراسة ظاهرة معيّنة، يتضمّنها تعاقب حضارات أو شعوب مختلفة، لأنه سيكون من الضروري أن يتمكن هذا الملاحظ من الفحص المباشر للمخطوطات الصينية والهندية واللاتينية واليونانية والفارسية والعربية... إلخ. أي معرفة هذا العدد من اللغات والتعامل مع هذا التنوع كله في المواد التاريخية، بمقدار الشعوب والحضارات العديدة التي عاشت في هذا العالم. وذلك على افتراض أنه قد نُشر عدد هائل من الكتب والوثائق والآثار. وإذا اعتبرنا أنه لا يكاد يوجد أي شعب جُمعت مواد وفيرة بشأنه، فسوف ترون كم هو بعيدٌ اليومُ الذي يستطيع فيه أحد

المتخصصين إنجاز مثل هذه الدراسة في مثل هذه الظروف.

مع ذلك، فإن هذا ضروري في العديد من الظواهر، إذا أردنا إثبات حقائق صلبة تحتاج إلى مثل هذا التأكيد العام. ومن الواضح أنه لا حاجة في الأمور كلها إلى توفّر تلك القدرات العلمية كلها لدى الباحث المحقق الذي يلاحظها، ولا ريب أن العلم استطاع في بواكيره الوصول إلى تأكيدات عامة قبل استنفاد وسائل الحصول كلها على المعلومات، مثل التعميمات البيولوجية، من دون ملاحظة كل واحد من الحيوانات في العالم. لكن صحيح أيضاً أنه بينما كانت تتردد أكاذيب عن حيوانات خرافية موجودة في بلدان مجهولة، لم يتمكّن الإنسان من تأكيد العديد من تلك الحقائق العلمية بضمير حي وعلى وجه الجزم.

لذلك، فإننا أمام متطلبيْن يصعب توافرهما في شخص واحد لتعريف صنعة المؤرخين هما: ١ ـ الإعداد العلمي الخاص اللازم لملاحظة منظومة من الظواهر؛ ٢ ـ المهارة الفنية المميّزة التي تتطلّبها الملاحظة غير المباشرة (أو التاريخية).

كي نتطلع ـ آملين في النجاح ـ إلى العدسة الموضوعية بغية دراسة نظام معيّن من الظواهر، من الضروري أن يكون الراصد باحثاً محققاً في الوقت نفسه. وأن يكون المرء باحثاً محققاً في جميع فروع البحث التاريخي ـ وفي الوقت ذاته ملاحظاً علمياً في العلوم كلها ـ هو أمر مستحيل تماماً. ما الأسهل إذاً؟ أن يكون المرء باحثاً محققاً في العديد من اللغات والآداب، وفي الوقت نفسه ملاحظاً لمنظومة واحدة من الظواهر، أو أن يكون باحثاً في

مضمار واحد فقط، وملاحظاً للعديد من أنظمة الظواهر؟ أو بشكل أكثر وضوحاً وتحديداً: هل الأسهل اكتساب المهارة الفنية اللازمة للتعامل المباشر مع الأعمال الصينية والهندية والفارسية واليونانية والرومانية وغيرها... جنباً إلى جنب مع فن ملاحظة الظاهرة الاقتصادية، أو أن يكون العالم مثلاً مستعرباً قادراً على التعامل بسهولة مع الكتب والوثائق العربية، وفي الوقت نفسه ماهراً في ملاحظة الظواهر كلها في علوم النفس والأخلاق والسياسة... إلخ؟

تُجبرنا الملاحظة التاريخية على هذا التنازل، وإن من يكتسب القدرة على النظر بالعدسة الموضوعية ـ لملاحظة الوقائع التي تنقلها الوثائق العربية ـ سيجد صعوبة بالغة في معرفة كيفية تجريد الحقائق العلمية من الأنظمة كلها: هذا يعادل أن يكون المرء متخصصاً في العلوم كلها. ومن يكتسب القدرة على أن يكون متخصصاً في نظام معيّن من الظواهر، سيجد صعوبة بالغة في تركيز العدسة في الأوقات كلها، مع امتلاك ناصية مهارات البحث والتحقيق. ربما يميل كثيرون إلى تأكيد أن الأسهل هو أن يكون المرء ملاحظاً لكل شيء، وباحثاً محققاً في مضمار واحد فقط، مقارنة بالعكس، أي أن يكون المرء ملاحظاً لظاهرة واحدة وباحثاً محققاً في كل شيء. أما أنا فأذهب إلى العكس، إذ أجد أنْ أكون باحثاً محققاً أسهل من أن أكون ملاحظاً، حتى للواقع الراهن. فكيف لا يخطر لي أن أفكر في الشيء نفسه في ما يتعلق بالواقع الذي يُرى عبر أداة التاريخ المثالية تلك؟ إذا كان استشعار الحقائق الجديدة في الواقع المُعاش ـ الذي أمام أعيننا ـ لا يأتي إلّا لفهوم نادرة أو استثنائية، فما مدى صعوبة العثور على الجديد في واقع

ميت وبعيد قد انقضى بالفعل، ويُرصد من خلال أجهزة تعطي صوراً غير مباشرة، وغير واضحة، بل وغائمة ومشوَّهة؟ من المستحيل تماماً اكتساب الموهبة والقدرة على التحقيق العلمي في عدد كثير من أنواع الظواهر، ومن الأسهل أن يكون المرء باحثاً محققاً في لغات عديدة.

أما جماهير المثقفين، فتقرر عكس ذلك، لأنها لا تعرف كيف تقدّر صفات الملاحظ العادي. ولا أحد يرى نفسه عاجزاً عن ملاحظة الظواهر في المجالات كلها، ولهذا نرى عدداً كبيراً من المؤرخين الخصيان الذين يدَّعون لأنفسهم مهارات الملاحظة، لا في الحقل السياسي فحسب، بل في الاقتصادي والقانوني والنفسي... إلخ. هذا مع عجزهم عن ممارسة الملاحظة العلمية على ظاهرة واحدة من حولهم. إنهم يعيشون مع هذا الوهم: فهم يتخيّلون وجود صعوبة كبيرة في العمل على المخطوطات القديمة، وقراءة اليونانية أو الفارسية أو العربية، ولا يرون أن الملاحظين الحقيقيين يمثلون عملة نادرة. وبما أن الجوانب الفنية للملاحظة لم تُكتب بعد، فهم يعتقدون أنه ينبغي عدم الخضوع لأي قانون، اللهم إلّا قانون الأهواء: فلا أحد ينتهك مواثيق الملاحظة التي لم تُكتب أصلاً. لم يخجل أستاذ في جامعة مدريد من الاعتراف بأنه لا يعرف الألمانية (وهي أمر صعب للغاية!)، لكنه من ناحية أخرى كان يتباهى بامتلاكه غريزة عِرافة علمية، إلى درجة أنه يعرف كل ما قاله المؤلفون الألمان بمجرد تصفّح كتبهم. لقد أدهشني ذلك! فقد كنت أعتقد أن العكس هو الصحيح: كثيرون من الألمان الذين يعرفون لغتهم جيداً لا يفهمون كانط، وصاحبنا

كان يفهم هيغل باللغة الألمانية، من دون أن يعرف اللغة الألمانية! ما أسعد أمة يحرسها مثل هؤلاء الأساتذة!

ليس سهلاً ادّعاء المعرفة بالصينية والسنسكريتية والعربية واليونانية... إلخ، من دون أن يعرِّض المرءُ نفسَه لأن يكتشف الحُصفاءُ كذبَه. وفي المقابل، يكذب كثيرون حول موهبة الملاحظة من دون أن يخالفهم أحد، أو حتى يشك فيهم.

أعرف كثيرين ممن يعرفون اليونانية والعبرية والعربية واللاتينية والألمانية وغيرها، ممن يعدّون أنفسهم لغويين وما إلى ذلك، وأشك في أنهم يعرفون كيف يرصدون بطريقة علمية أبسط ظاهرة تحدث حولهم. وتمتلئ الدنيا بالكثير من علماء الخطاطة والباحثين المحققين الذين لا يعرفون أبسط جوانب الملاحظة، ولم يشكّلوا حتى فكرة واضحة عن ماهية المعرفة العلمية.

إن على من يرغب في اختبار قدراته في ممارسة الملاحظة التاريخية أن يباشر تجاربه الأولى في دراسة الظواهر الراهنة، نظراً إلى أن النفاذ إلى المباشر أسهل من الوصول إلى غير المباشر، وسوف يدرك ذلك على الفور. ومع ذلك، ففي الكثير من المناسبات يحدث العكس: يوجد حمقى لا يعرفون ما يحدث حتى في عائلاتهم نفسها، ويكرِّسون أنفسهم لدراسة الأسرة الصينية والعربية، وحتى الأسرة البدائية، أو في حقبة ما قبل التاريخ. إن من لا يعني لهم الواقع المباشر أي شيء، يتخيّلون رؤية أشياء بالغة الغرابة والعمق في التاريخ، ذلك أن الخيال المضطرب يرى في التاريخ ما لا يوجدُ وما لم يكن موجوداً قطُّ، ويفوته ما يوجد فعلاً.

لذلك، من المناسب أن نقول إن أفضل تربية يتلقّاها من يلاحظ التاريخ هي اعتياد ملاحظة ما هو راهن. ولنتذكر أن هذا غالباً ما يحصل بشكل غير مباشر ويجب استخدام أساليب متطابقة، على الرغم من أن الوسائل النقدية والمعلومات تتوافر للملاحظ بشكل أكبر، وبالتالي يمكن التثبت بشكل أفضل من حقيقة الوقائع ودلالاتها بطرائق مختلفة.

في الحاضر، نرى الفرق بين العلم بالأشياء وممارسة الملاحظة العلمية عليها واضحاً وضوح الشمس: كُتُرٌ هم أولئك الذين يدركون تقريباً كل ما يحدث حولهم، من دون أن يكونوا ملاحظين علميين. إن الملاحظة هي اتخاذ موقف ذهني بالغ الخصوصية، ولا يتأتى الوصول إليه إلّا لعدد قليل من الأشخاص وفي ظروف معينة فحسب. وبالكاد نشهد اليوم بواكير الملاحظة العلمية في مضمار التاريخ.

ما زلنا نقرأ في بعض الكتب تصنيف التاريخ إلى ما هو «داخلي» وما هو «خارجي»، وهو تصنيف يتصوّر بعضهم من خلاله إيجاد صيغة علمية لاستنباط القضايا التي هي أولى بالدراسة. إن كل شيء في الملاحظة العلمية «داخلي»، حتى في ما يتعلق بالظواهر التي يعتقد الجميع أنهم على معرفة بها. فخلفَ ما هو واضح ومعروف يختبئ القانون الذي يحكمه: لقد تعلّمت البشرية جمعاء أن للأشياء وزناً، وذلك قروناً عديدة قبل معرفة أن هذه الأشياء تخضع لمبدأ الجاذبية الكوني.

نظراً إلى أن أول صعوبة نواجهها في التاريخ هي صعوبة

تركيز العدسة الموضوعية بدقة، فإننا نتخيّل أن هذا هو التحدي الأكبر، وأنه بمجرد التغلب عليه، يصبح كل شيء سلساً وميسور التنفيذ. ونرى أن الجهد الحاسم والأساس يكمن في تخصص الباحث المحقق، من خلال معرفة العربية والصينية واليونانية... إلخ، وقراءة المخطوطات القديمة، وفهم الكلمات والكتابات النادرة جداً، وأن كل شيء حينها قد تحقق. بيد أننا نغفل عن أن ملايين عديدة من الناس يعرفون اللغة العربية، وقد كانوا ملايين وملايين عبر حقب مختلفة. واليوم يعرف الصينية مئات الملايين ممن يقرأون ويفهمون أعمال كونفوشيوس. ومع ذلك، فإن كثيرين من الناس لا يستفيدون من ذلك للتوصل إلى أبسط ملاحظة علمية في تاريخ تينك الأمّتين. وبما أن الأمر يتطلّب جهداً هائلاً من الأوروبي كي يضع نفسه في ظروف تُمكّنه من استجلاء حقيقة الماضي، وهي المرحلة الأولى من سلسلة عمليات تنتهي بالملاحظة العلمية، فإنه يُلاحَظُ تقدير استثنائي للباحث المحقق الذي تتأتى له هذه الظروف، من دون أن يُطلب منه أي شيء آخر.

ومن هنا ينبع التقدير الاستثنائي للفني الغبي الذي يعرف القراءة ويجهل كيف يلاحظ. أولئك الذين يقرأون مسكوكات ضبابية، ويفكّون بعض النقوش القديمة المعقدة، ويعرفون قواعد اللغات الميتة ونحوها، يُعَدون أسماء لامعة، على الرغم من أنهم نكبة على العلم. وليس هذا مجرد خطأ مبتذل، بل إنه الشعور الأشد شيوعاً في الهيئات العلمية المكرسة لمثل هذه المسائل. وقد

أتيحت لي ملاحظة ظاهرة الوثنية هذه، أو عبادة تخصص الباحث المحقق، ففي محاضرة رسمية كنتُ فيها محل احتفاء بصفتي مستعرباً، أُغدِق عليّ الثناء المفرط على هذا النحو، مع ازدراء الملاحظة العلمية الوحيدة التي يمكنني أن أثني بها على نفسي. لقد عُدّ ما يعرفه الملايين من الناس على وجه الأرض بشكل أفضل بكثير مني [اللغة العربية] ميزة ومعرفة عظيمة، وازدُري الشيء الأصلي الوحيد وهو الملاحظة العلمية التي كنتُ محظوظاً بإنجازها.

إن كتابة ما أكتبه الآن عن الجانب العلمي من التاريخ، مهما كانت قيمته قليلة، هو في رأيي ذو قيمة علمية أكبر من كل ما عملت عليه حتى الآن في المباحث العربية، لكنني متأكد من أن كثيرين ـ ممن هم جاهزون بطريقة ما للثناء على المهارة في قراءة خربشات النص العربي بسهولة ـ سوف يعتبرون هذا العمل تسلية جامحة. إن الفن النبيل المتمثل في تصريف كلمات من قبيل «قتل»، و«قتلت»، يعدّ لدى بعض المثقفين قمة المعرفة. وكُثُرٌ هم أولئك الذين لم يتصوّروا أبداً التطبيق العلمي للبحث التاريخي، والذين يُحفّزهم الفضول لا أكثر، ويبتهجون بمخطوطة من القرن الثالث عشر، يقال فيها إنه في مثل هذا العام، وفي مثل هذه المناسبة، كان الملك السيد خايمي يأكل قطعة من خبز التُّرْتِيَّة![٣] يا للغرابة! كان خبز الترتية بالفعل موجوداً في ذلك الإبّان!

---

(٣) خبز مدور يُعتقد أن أصوله تعود إلى السكان الأصليين في وسط القارة الأمريكية، والمقصود بخايمي ليس ملكاً بعينه ـ كما نفهم ـ حيث إنها عبارة ساخرة.

حتى في ما يعني صنعة بناء الروايات التاريخية، وهي المادة الخام التي سيكون من المناسب يوماً ما أخذها في الحسبان للملاحظة العلمية، يعتبر كثيرون عمل الباحث المحقق أقرب إلى مهمة عامل البناء، المتمثلة في مراكمة مواد يمكن أن تدخل ـ بعد اللمسات الفنية ـ في صرح التاريخ.

إن من الضروري ـ بغية الملاحظة العلمية في التاريخ ـ إعداد المواد بطريقة لا تبالغ في الفنيات، لكن هذا الكمال الأقصى لا يمكن أن يتحقق من دون أن يكون الباحثون المحققون في الوقت نفسه ـ وبطريقة ما ـ ملاحظين علميين. وفي التاريخ، تكون البيانات المستخدمة عادة هي تلك التي كَتَبها أو سجّلها من لا نعرفه، في ظروف لا نعلمها. وفي الكثير من العلوم ليس هذا مقبولاً، لكن التاريخ لا يتوافر له غيرها. وبناء عليه، يجب أن توزن بدقة وحرص شديدين. أما التقارير والوثائق والسجلات الرسمية ـ التي تُمنح صدقية أكبر ـ فقد كُتبت وحُرّرت لغايات غير علمية. وأما الأعمال الأدبية، فقد أُلِّفت لمرضاة الجمهور. وكلما زاد عدد المواد الخام التي تجب إزالتها، زادت المهارة والحذق المطلوبان من الملاحِظ لتنقيحها.

لهذا السبب من الضروري أن يكون الباحث المحقق على دراية واضحة بالغاية المتوخّاة من مهمته. وتَظهر أسبابُ الخطأ في الملاحظة بدايةً من أولى مهمات الباحث المحقق، حتى في الوثيقة الأفضل من حيث الصدقية:

١ ـ ربما تتضمن الكتابة أخطاء؛

٢ ـ ربما خطّت أنامل الكاتب شيئاً مختلفاً عما اعتقده؛

٣ ـ ربما أخطأ في التعبير عما كان يدور في ذهنه في تلك اللحظة، أو قال من باب الهزل ما يبدو لنا أنه جد.

عبر هذه الطريق نتوصل إلى ما كان يظنّه الشاهد. ولا يزال من الضروري استجلاء ما إن كان ما اعتقده صحيحاً، وإلى أي مدى هو صحيح. ومن المؤكد كذلك أن ما قاله ليس ملاحظة علمية. وللاهتداء في متاهة هذه المرحلة الأولى من التحقيق، لا غنى عن معرفة عملية كبيرة بعلم النفس البشري، والمهارات الفنية، والمعرفة العميقة بالظاهرة، وبالظروف والأماكن والعادات... إلخ. هذا يُضاف إلى مهمات البحث والتحقيق الأخرى، كالتحقق من أصل المادة والمؤلّف والتاريخ وغيرها، وهو ما يتطلّب تحليل الكتابة واللغة... إلخ. وهذا كله على افتراض أن الوثيقة أصلية فعلاً، لأنها ربما تضمّنت تحريفاً، أو أُضيفت إليها هوامش أو ملاحظات... إلخ.

وأي خطأ من الباحث المحقق ـ مهما كان ضئيلاً أحياناً ـ يفسد النتائج اللاحقة. وأتذكر بهذا الشأن حادثة وقعت لي تكفي للدلالة على ذلك. فمنذ نصف قرن نُشر «سجل تبرعات خايمي الأول أو توزيع بلنسية»[٤]، ضمن «مجموعة الوثائق غير المنشورة

(٤) خايمي الأول أو «خايمي الغازي» (١٢٠٨ ـ ١٢٧٦)، ملك أراغون وبلنسية وميورقة. والوثيقة المذكورة تبيّن أعطيات الملك من دور المسلمين وأراضيهم وتوزيعها على المشاركين في حملته التي انتهت بالسيطرة على بلنسية في عام ١٢٣٨.

للأرشيف العام لتاج أراغون» التي أعدّها دون بروسبيرو[٥] بوفارول[٦]، وهو وثيقة مثيرة للاهتمام وثمينة بلا ريب في العديد من الجوانب، ولا شك في صحتها. وبدافع من هواياتي، أردت أن أدرسها بعمق، ولتحقيق هذه الغاية استخرجت وكتبت آلاف القصاصات. وبعد تأملات كثيرة تسلل إلى ذهني الشك في أن الأمر يغيب عنه النظام. وعندما أتيحت لي الفرصة لرؤية النسخة الأصلية، اقتنعت: لم تكن توجد أخطاء فحسب في نسخ الأسماء والألقاب العربية، بل كانت للأسف مغلفة بأوراق وصفحات ملتوية ومختلطة. مزقتُ قصاصاتي وتخلّيت عن البحث؛ إذ ينبغي عدم استخدام تلك الوثيقة إلّا إذا دُرست ونُظمت ونشرت مرة أخرى. ومنذ ذلك الحين أعتبرها وكأنها لم تنشر. والأسوأ من ذلك أن تلك الأخطاء تسرّبت إلى عدد لا يُحصى من الأعمال التاريخية التي يجب تنقيحها.

يجب على الباحث المحقق أن يكون ناقداً، وهذا ليس بالأمر السهل. فلدى بعضهم، يستحيل اتخاذ موقف نقدي للحظة واحدة في الحياة. وأنتم ترون قطعاناً من السذّج الذين يثقون في أي إشارة، وأي تأكيد يصدر بجدية ونبرة حازمة هو الذي يوجّههم. يؤمنون إيماناً راسخاً بالمرجعية الرسمية، خصوصاً إذا كانت الوثيقة عامة أو أصلية. ومن باب الكسل الفكري أو استعجال

---

(٥) بروسبيرو دي بوفارول إي ماسكارو (١٧٧٧ ـ ١٨٥٩)، مؤرخ إسباني.

(٦) أذكر هنا هذه الحالة لأنها تتعلق بالتحديد بباحث ومحقق أحترم ذكراه، وهو كبير عائلة جديرة بالتقدير. (هـ.أ)

إكمال العمل، يسمحون لأنفسهم بالانجراف وراء النقد الخفيف وغير الفلسفي كما في المحاكم، كما لو كان المعيار العلمي هو المعيار التقليدي والسطحي الذي لدى الكَتَبة!

إن آلية الملاحظة التاريخية المعقدة تفرض بالضرورة تقسيم العمل، بسبب استحالة وجود إنسان واحد يأخذ على عاتقه الصَّنعات كلها، لكن ذلك ينبغي ألّا يعني فصل الغايات. لا يمكن أن تكون الملاحظة فعالة إذا لم تُزوَّد مختبرات الملاحظة غير المباشرة أولاً بالمواد والأدوات الملائمة التي تُمد الباحث المحقق بالفنيات، مثل الجداول الزمنية والسجلات التفصيلية ومبادئ الدبلوماسية ودراساتها، وعلوم الخِطاطة والنقوش واللغات العالِمة، وأبحاث المسكوكات النقدية، والدراسات الأدبية... إلخ. أي المراجع المنهجية التي يشير إليها لانغلوا وسينيوبو، والجداول المرجعية للملاحظ الذي يستعمل المجهر التاريخي ـ في حالته المثالية ـ الذي أشرنا إليه مرات عديدة. بيد أن هذه الأشياء كلها ـ التي يعتقد بعضهم أنها مجرد فنيات أو فضول خلوٍ من أي غاية علمية ـ يجب توجيهها وإعدادها لتلك الوظيفة النهائية والأسمى، التي من دونها ستكون كلها تقريباً تسليةً لا طائل منها.

ـ ٢ ـ

إذا كان من الضروري لتحقيق النجاح ـ في المعارف التي تُحرَز بالملاحظة «المباشرة» لما هو موجود ـ أن تكون هذه الملاحظة ذات طابع متخصص، فمن باب أحرى لا مناص من

التخصص في الملاحظة «غير المباشرة» للتاريخي، لأن هذه أكثر تعقيداً وأشد صعوبة. ويتحتم اكتساب مهارة فنية خاصة، تُطبّق على المادة العلمية المخصوصة التي تكون محل بحث في الماضي، بصرف النظر عن المهارة الفنية للباحث المحقق. وكما أنه لا بد للباحث المحقق ـ الذي يرغب في فحص محتوى وثيقة إغريقية من حقبة بعينها وبلد بعينه وموضوع بعينه ـ من أن يعرف كيفية فكّ رموز الكتابة الإغريقية في تلك الحقبة وذلك البلد، وأن يفهم معنى الألفاظ في هذه المادة... فإن دراسة كل ظاهرة من كل علم، تستلزم مهارتَها الخاصة لملاحظتها علمياً.

إن هذه القدرة على إدراك بُعدٍ بعينه من الوقائع بوضوح وتمييز لدى التركيز على الاتجاه العلمي، لا تتأتى ما لم يكن عمل الملاحظين مطبوعاً بالتخصص، حيث يكرس كل منهم نفسه لدراسة نظام واحد من الظواهر في مدينة واحدة أو حضارة واحدة. إن من الضروري مثلاً أن يكون المرء دارساً للإغريقيات، وفي الوقت نفسه عالم نفس، لدراسة نظام من الظواهر النفسية في حضارة الشعوب الإغريقية، أي إنه ملزم بأن يكون ملاحظاً لنظام من الظواهر، وأن يكون ذا تكوين قوي في أحد فروع العلم.

كي تكون الملاحظة فعالة، لا بد ممّا يلي:

١ ـ توافر آثار أو شهادات تاريخية يمكن استخدامها؛

٢ ـ توافر القدرات المعنوية أو الفكرية والفنية والعلمية للملاحظ.

وفي سبيل الأولى، يجب أن يتوافر ما يكفي من المواد المتراكمة، ويجب امتلاك الأدوات والوسائل التي تجعل الملاحظة العلمية في التاريخ ممكنة. في هذا الجزء تبدو المهمة كبيرة وهائلة: جمع الآثار والبيانات والروايات والحوليات والوثائق وغيرها... من جميع الشعوب، من الصين والهند وفارس ومصر وروما وبغداد وبيزنطة... إلخ. وكلما زاد عدد المواد المناسبة المتحصَّل عليها، أمكن توسيع حقل الملاحظة، وتوفَّر المزيدُ من الضمانات للتعميمات، وبالتالي يتعزّز الوضوح وتقوى الأدلّة.

ولإنجاز هذه المهمات الأولية ـ كما هي الحال بالنسبة إلى الصروح البشرية الكبيرة ـ لا مناص من وجود عدد كبير من الحمّالين والعمال والبنائين والطوّابين، وحتى المهندسين المعماريين والمدنيين. يجلب هؤلاء ويجمعون ويرتبون الوثائق بكل لغة، ومن كل بلد، مع دراسات وتصنيفات من كل نوعية وموضوع، ضمن عمل هائل من التجميع والفهرسة والتوليف تنافست فيه ـ وسوف تستمر في التنافس فيه ـ أجيال وأجيال من أنحاء العالم كلها. وإذا كان متحتماً ـ بغية دراسة مفيدة لما هو راهن ـ التواصل والمساعدة بين أولئك الذين يعملون ـ ليكمل بعضهم بعضاً ـ للتحقق من النتائج، ولتجنب التكرار غير المجدي للمهمات حول الموضوع عينه، وما إلى ذلك؛ أفلا توجد أسباب أقوى بكثير للأمر نفسه في دراسة الماضي، حيث يكون تراكمُ المواد العاملَ الوحيدَ الذي يُمكن ـ مع ما يكتنفه من عوائق ـ أن يحل محل الملاحظة المباشرة؟

إن هذا الاتحاد، وهذا التراكم المنظم في ضوء غاية علمية ما زال صعباً للغاية في التاريخ، لأن الناس لم يتوصّلوا إلى وضع تلك الغاية إلّا بعد أن اعتادوا العمل من دون هدف علمي محدد. ولم يبدأ ظهور هذه التطبيقات في الدراسات التاريخية إلّا في هذا العصر.

مع ذلك، لا تتطلّب كل ظاهرة أن تكون المواد قد تراكمت بكميات بالغة الكثرة. فعلى الرغم من غياب غاية علمية واضحة، راكمت البشرية جهداً كبيراً في تناقل المواد، على نحو يتيح لنا أن نشرع في ملاحظة بعض الظواهر على أمل النجاح.

ما الذي يجب فعله الآن لتحقيق هذه الغاية العلمية؟

إن المحاولات العملية التي حصلت في هذا المنحى حديثاً يمكن أن ترشدنا إلى الموجّهات التي ينبغي أن تكون حاكمة على الجهود حتى تكون فعالة. وبوسع أهل الجد أن يوفّروا عناءَ كثيرٍ من المهمات التي لا طائل منها، إذا ألزموا أنفسهم بالعمل بطرائق تناسب الغايات التي يتوخّونها.

أول ذلك هو المواءمة بين مهمات الباحث المحقق ومهمات الملاحظ، لأنه وإن كانت مراحل البحث العلمي تَظهر مختلفة في ما يعني عملهما، فإن هذا لا يعني إمكانية فصلها، حيث يصبح أحدُهما مستقلاً عن الآخر. ينبغي للباحث المحقق ألّا يتجاهل الغاية العلمية، وألّا يكون غريباً عنها. وعلى الملاحظ ألّا يستهين بمهمات الباحث المحقق، وألّا يكون غريباً عنها. بل على العكس

من ذلك لا بد للباحث، كي يكيّف مهماته مع الغاية العلمية، من أن يكون رجل علم. ومن جانبه لا مناص للملاحظ من أن يكون باحثاً محققاً، كي يتثبت من أن العمليات الأولية التي أنجزها الباحث المحقق قد نُفذت بالدقة والصرامة اللتين يتطلّبهما البحث عن الحقيقة. وإنني أعي تماماً مدى عبثية اقتراح صيغة فنية لتنظيم العمل وتحديد المنهج والموضوعات التي تنبغي دراستها، لأن كل إنسان سيعمل بحسب ذوقه أو طبيعته أو وضعه الخاص أو الظروف المحيطة به. لكن من يدري، فلربما كان مجدياً الكشف عن بعض الحقائق التي تحث على محاسبة النفس، أو على الأقل تشجعنا على وضع نهج سلوكي جديد يتجنّب الحماقات التي لا لبس فيها أو النتائج العكسية؟ فكم عدد العمال التاريخيين الذين يُحضرون مواد لا طائل منها لما يُبنى، أو يودعونها في أماكن يكون العثور عليها فيها أصعبَ بكثير من العثور عليها حتى في المقلع نفسه الذي استُخرجت منه؟ كم من التعساء يحرصون ـ إذ يتشبعون بمفهوم خاطئ ومبالَغ فيه للمجتمع والحياة ـ على ترتيب مواد معينة بطريقة متقلبة وغريبة وحمقاء، وهي مواد كان يمكن استخدامها لتطبيقات أخرى لا يتخيّلها من جمعها؟

على الأقل سيكون مستحسناً أن يكرس كل واحد نفسه لما هو مهيّأ له جيداً، وهذا يتطلّب صفاء ذهن كافياً ليفهم المرء قدراته الذاتية. فلو أصرّ المرء على دراسة الظواهر الاجتماعية في ماضي شعب ما، وهو لا يعرف كلمة واحدة عن ماهية هذه الظواهر، فما الذي سيخرج به أكثر من عجينة متنافرة؟ ولو باشر شخص ما فجأة

دراسة الوقائع النفسية، من دون أن يتثبت من قدرته على فحص هذه الظواهر، فأي نتيجة سيُحققها غير الهراء؟ إن غياب الملاءمة بين ما يعرفه المرء وما يحاول فعله، يؤدي إلى الفشل، وإلى إهدار جهد عزيز في غير طائل، وإلى خسارة مؤسفة لأكثر الجهود سخاءً.

من هنا يُستحسن للباحثين المحققين أن يفكروا في الغاية العلمية التي قد تكتنف دراساتهم. إن عليهم ـ على سبيل المثال ـ تصنيف العملات والأساليب المعمارية والملابس والكتابات واللغات والمخطوطات وعقود التوثيق وحتى الشعوب والحضارات. وإن أبسط واحدة من هذه الوقائع تتضمن تعقيداً كبيراً وتصلح لأكثر الدراسات تنوّعاً. إن الباحث المحقق في العملات الذي لا يرى في العملات المعدنية إلّا شيئاً ذا قيمة يجمعه الأغنياء، سيجد نفسه يميل إلى تصنيفها بحسب جودة حالة حفظها أو سوئها، ومدى شيوعها أو ندرتها، أي إنه سيستخدم معياراً للتصنيف وفقاً للغاية التي تقوده. وإذا أخذ على عاتقه دراستها من حيث هي واقعة اقتصادية، فسيولي اهتماماً أكبر لعلاقات قِيَم وظروف المعادن في ما بينها ومع الأشياء المستعملة في المقايضات. وإذا درسها بصفتها ظاهرة سياسية، فسيدرس علاقة السلطة السياسية بالعملة، وربما يكفيه تصنيفها من أجل تحديد تأثير سلالة أو أمة بعينها. وإذا درسها باعتبارها ظاهرة دينية، فسيولي اهتماماً خاصاً للأساطير ذات الطابع الديني التي تتضمنها بشكل أو بآخر. وإذا تناولها من زاوية ظواهر التقليد،

فسيُعد جداول اشتقاق لأنواع العملات التي كانت محل تداول واستنساخ، أو تنوّعها بحسب المؤثرات الفنية وغيرها... إلخ. وهذا يعني في النهاية أن طرائق العمل على المواد ومعايير ترتيبها وتصنيفها، إما أنها واردة، وإما هي متضمّنة بطريقة معيّنة.

لذلك، لا بد من وعي واضح بالنتيجة النهائية المنشودة. وأنا أعي بالفعل أنه ـ في الممارسة العملية ـ ستتحدد الموضوعات بحسب ما يثير الفضول، أو ما يعتقد الناس أنه الأكثر أهمية، مثل الوقائع السياسية العُظمى والحملات الحربية الشهيرة لدى الشعوب والحضارات الكبرى، وأنها ستتقرر بحسب الأسهل، أو الأشد مباشرة كمعرفة ما فكّر فيه الناس، بدلاً ممّا فعلوه، لأن البعد الأول (التفكير) تمكن دراسته بسهولة أكبر في الكتب التي أورثتنا إياها العصور القديمة (وأسهمت أحياناً في جعلنا نعتقد أن القدماء تصرفوا وفقاً للمبادئ التي تركوها مكتوبة). وأعي أن العزائم [لدى الباحثين والملاحظين] في الأعمال مدفوعة بما يرون الآخرين يفعلونه؛ إذ تدفع القدوة اللصيقة إلى التقليد، أو لما يرتبط بهم بشكل وثيق مثل روايات كل واحد عن مآثر أقوامه أو عائلته أو قبيلته أو أمّته. وأعي أن كثيرين يتّجهون إلى الأعمال الجماعية ويكررون الوقائع نفسها بآلاف الطرائق المختلفة، ويعدّون طبعات مزيدة أو منقّحة من مواد فقيرة من حيث التثبت والتجميع، ثم ينسخها الجميع، معتقدين أن هذا سيثمر عملاً علمياً، والواقع أن الهدف الوحيد هو تلبية متطلّبات السوق أو الميول الفكرية غير السليمة.

إننا ملزَمون بتكرار أن التاريخ يجب أن يُلجأ إليه من أجل غايات علمية، للتحقيق فحسب، في ما لا يمكن الوصول إليه من خلال دراسة ما هو راهن، ذلك أن من الحماقة البحثَ ـ عبر طرائق شديدة الانحدار ومتعرجة وطويلة وصعبة ـ عمّا يمكن العثور عليه من خلال طريق مختصرة ومنبسطة وسهلة وآمنة. إن غايات التاريخ هي الوصول إلى التعميمات التي لا يتأتى إحرازها إلّا بدراسة وقائع تاريخية تتطلّب عبور فترة زمنية طويلة أو حضارات مختلفة في أوقات مختلفة، ودراسة التحوّلات البطيئة التي لا تتيح حياةُ إنسان أو أكثر ملاحظتها، ودراسة العلاقات البعيدة بين الوقائع (العلاقات بين السابق واللاحق) التي لا يمكن أن يحيط بها الحاضر، أو التي لا يستطيع الفهم البشري إدراكها (أو يصعب عليه ذلك كثيراً)، لأن النظر المباشر انطلاقاً من الحاضر يَعوقُ رؤيتَها من الزاوية الملائمة.

لا مناص أيضاً من القناعة بأنه لن تُجنى أي ثمرة علمية من الملاحظة التاريخية من دون إتقان مناهج المؤرخين وأنظمتهم ومعاييرهم، والاقتراب أكثر فأكثر من الطرائق العلمية في إعداد ودراسة المواد، مثل تشكيل سلسلة من الظواهر، أو دراسة الجوانب المختلفة من ظاهرة بعينها، وذلك كي يوجَد رجال منضبطون أو أذكياء يبحثون ويجمعون المواد المناسبة لتجويد أو استكمال بعض الملاحظات الموجودة التي تكون ناضجة أو قريبة من ذلك، أو على الأقل في طريقها إلى أن تكون علمية، بدلاً من حمّالي التاريخ الذين يغيرون أماكن القطع واحدة تلو الأخرى، من دون أن يعرفوا في أي صرح يمكن أن تفيد.

إن ملاحظة واقعة ما في نقطة واحدة يستحيل عبرها تقريباً التوصل إلى نتيجة علمية؛ إذ من الضروري تجميع الوقائع التي تنتمي إلى النظام نفسه: دراسات عن مجموعة من الوقائع ذات الطبيعة المشتركة، ودراسات عن العديد من الوقائع ذات الأنظمة المختلفة التي يجمعها التوقيت ذاته، حيث تمكن ملاحظة التناسب الداخلي بين العناصر المختلفة. ولهذا السبب يبدو لي أن نشر كتاب توثيقي أقلُّ عِلميةً من جمع وثائق عن رجل أو عصر ما، وهذا الجمعُ بدوره أقلُّ عِمليةً من دراسة جزئية محددة. لأنه كما قيل سابقاً: من الجيد عزل الوقائع من أجل إثباتها، وربطها من أجل فهمها.

لا يمكن أن تكون ملاحظة ظاهرة ما فعالة، ما لم يُتوَصل إلى تفسير للتغييرات في الظروف المختلفة. فعند دراسة الظواهر التي لا يمكن عزلها، يجب على الملاحظ أن ينتبه إلى أسباب التغيرات التي تكون أحياناً مستبعَدة جداً، أو تنتمي إلى نُظُم مختلفة عن تلك التي هي قيد الدراسة. ولذلك فمن الضروري أن يكون لدى المتخصص اطّلاع واسع جداً.

حين نصل إلى التحليل العميق للأشد تعقيداً، حيث تُدرَك بوضوح، ومن دون مشوّشات التأثيرات المختلفة المتأتية من اختلاف تناسب تلك العناصر التي لا يمكن فصلها، حينها تصبح الملاحظة التاريخية علمية. وإذا كان الكثير منا اليوم لا يعرف كيف يحلل أو يدرس أبسط الوقائع الاجتماعية أو النفسية، فما مصيرنا حين نتصدى للملاحظة غير المباشرة؟ مهما علا حظنا من علم

الخطاطة، ومهما كان عدد اللغات الميتة التي حفظناها عن ظهر قلب، فلن نعرف إلّا ما كان يعرفه مثلاً موثق عقود في القرن الثالث عشر أو الثاني عشر أو الأول. وإذا فشلنا في رؤية أي شيء في الوثائق زيادة على ما عرفه الموثق آنذاك، فالقناعة التي نصل إليها واضحة: سنستطيع تفسير الوقائع كما فسّرها ذلك المحامي الجاهل في القرن الثالث عشر.

وإذا وجدنا صعوبة في عقولنا في النظر بشكل منفصل في الجوانب المختلفة لظاهرة معقدة، من دون أن نغفل ترابطها ووحدتها الفعلية وعلاقاتها، فإن كل جهد لا يذهب في هذا الاتجاه سوف يؤخّر الاستفادة العلمية من الماضي. إن هذا هو الاتجاه الوحيد الموصِل إلى إحراز التجريد العلمي، أو التعميم، أو ما شئت أن تُسمّيه.

علاوة على ذلك، فمن دون هذا لن تتأتى أبداً إعادة البناء الاستنتاجي الضرورية في التاريخ؛ إذ لا يوجد شهود على الكثير من الوقائع، حيث يمكن إلقاء الضوء على بعض العصور من خلال الدراسة الجيدة لظواهر في عصور أخرى.

وأنا أشير بعملية إعادة البناء الاستنتاجي إلى تلك العملية الذهنية التي من خلالها ـ وفي ضوء بعض الوقائع المثبتة جيداً ـ تُستنتَج وقائع أُخَر لا تشملها الأدلّة الشهودية. لأنه في الأحداث الماضية ـ كما في الراهنة ـ ينبغي طرح هذه المشكلة أو ما يشبهها: إذا عُرفت كثافة سائل ما والجسم الذي غُمر فيه، عُرف وزنه. وربما لن نصل إلى تلك الدقة الرياضية التي يمكن الوصول

إليها في بعض الظواهر الفيزيائية، لكون المعقولات تستعصي على الوزن والقياس، لكن يبقى ملائماً الوصول إلى الاحتمال، وإلى التقريبات المصحوبة بالحجة والدليل.

ولإعادة بناء بعض الوقائع، توجد حاجة إلى معرفة ثاقبة بالعلاقات المطردة بين الظواهر، ومن أجل معرفتها لا بد للمرء من أن يكون رجل علم.

أنصح أولئك الذين يرغبون في أن يكونوا ملاحظين للأحداث الماضية بأن يتدرّبوا على ملاحظة الأحداث الراهنة، وهكذا سينتقلون من السهل إلى الصعب. فلن يتمكّن من الشروع في الملاحظة التاريخية بنجاح من لا يستطيع تحليل الأحداث التي يكون هو نفسه شاهداً مباشراً عليها. لقد لازمت التاريخَ المدروس من دون ادعاء القصد العلمي اعتباراتٌ من قبيل: أنه بغية التحقيق في تاريخ الأدب من الملائم أن يكون المرء أديباً، وفي تاريخ السياسة سياسياً، وفي التاريخ القانوني قانونياً... وهكذا. ولهذا ينصَح الجميع بأن يكون المؤرخ العام في الوقت نفسه فيلسوفاً، ومحامياً، وخبيراً اقتصادياً، ورجل دولة، وجغرافياً، وعالم طبيعيات، وعالماً نفسياً... ولا أدري كم من الصفات الأخرى.

بالنسبة إلى ما هو علمي حقيقة وحكماً، لا ضرورة إلى اللجوء إلى المذهل أو المعجزات. وما ينبغي أن يكون مطلوباً في الواقع هو موهبة واحدة (ليست نادرة جداً ولا شديدة الاستثنائية)، ألا وهي موهبة التبسيط، ومعرفة كيف يرى المرءُ الأشدَّ بساطة في ما هو شديد التعقيد والاختلاط، وكيف يرى المجردَ والنقيَّ في

الأشد غموضاً وتشابكاً. ولا تبدأ الملاحظة بالمعنى الحقيقي ما لم يصل الفهم إلى ذلك.

لكن لا يظنَّ ظان أن موهبة التبسيط هذه تُبنى على عدم رؤية الظاهرة إلّا من جانب واحد، مع العجز عن التمييز بين الجوانب الأخرى. كلا، لأنه كما يوجد تضامن في أفعال الكائن الحي، يوجد كذلك في الاجتماعي؛ إذ تتقاطع الأسباب والنتائج وتتداخل في أشد الأنظمة تنوّعاً. ولا بد من التحرر من اعتبار واقعة معزولة السببَ الأساس في الوقائع الأخرى كلها.

لاكتساب مهارة التبسيط هذه، يجب أن تتمثل أولى المهمات في اكتساب المعارف الخاصة التي تحققت في العلم المحدَّد الذي تدخل في إطاره البحوث الجديدة التي يعتزم إنجازَها المرءُ. وبما أن الوقائع الفعلية تتضمن تعقيداً في الظواهر ـ التي تشكل جوانبها المختلفة موضوعات لدراسات العلوم المختلفة ـ فمن الملائم ـ وفي بعض الحالات من الضروري ـ الاطّلاع أيضاً على تلك العلوم الأخرى ذات المعارف المترابطة.

وكما أنه لجعل التاريخ غاية أو موضوعاً للفن، تُعدّ القدرة على تمييز الجمالي أو الحسَن أمراً ضرورياً (كما يرى الرسام المشاهد الخلابة في الطبيعة). وكما أنه لرؤية التجربة العمَلية في التاريخ، لا بد من أن يدرسه رجل ماهر في الأعمال التجارية (ومن ليس كذلك فلن يرى الجانب العملي فيه)؛ فكذلك لن يرى من ليس برجل علم في التاريخ شيئاً علمياً. إنه من أجل دراسة ناجحة لظاهرة ميكانيكا البناء في العصور القديمة، من الضروري

أن يتولّى ميكانيكي ذلك (وهذا إلى جانب جميع شروط الباحث المحقق الأخرى التي يجب أن تكون دائماً أمراً مسلَّماً به في كل ملاحظ). وعادة ما يزدري هذا التكوينَ التحضيري في العلوم المتخصصة، أولئك الباحثون الميّالون إلى الاتجاه الأقل علمية.

لكن، إذا كان من المحمود أن ندل على أقصر الطرق وأكثرها سلاسة من أجل إنجاز هدف علمي حقيقي بطريقة مثمرة، فليس أقلَّ ملاءمة من ذلك أن نحذِّر الغافلين الذين يدخلون في طرق متعرجة ووعرة، وذلك بتعريفهم أي نوع من الأعمال لا جدوى منه ولا طائل، تجنباً لأن يضيّعوا أوقاتهم أو (أسوأ من ذلك) أن يضيعوا أوقات الآخرين.

إن ثمة مهمات ينبغي أبداً ألّا تمثل الغاية النهائية لمن يضع على عاتقه إنجاز دراسات علمية عن الماضي، كأن يسعى إلى دراسة علم اجتماع الإنسان البدائي، أو غير البدائي، قبل أن يدرس أو يلاحظ الإنسان الحديث. وما أسهل قول أكاذيب كثيرة عمّا حدث قبل أربعين قرناً، من دون أن يناقض ذلك أي شهادة.

ولا أعتقد كذلك أنه ينبغي أن يضع لنفسه غاية إنجاز وصف عام لما حدث في العصور الماضية، في شكل تاريخ سردي. يمكن أن يكون هذا ترفيهاً مثيراً للفضول وربما يمثل فهرساً زمنياً، وهو أداة ضرورية للملاحظ، لكنه ليس الغايةَ العلميةَ، وليس حتى علمياً، كما أن روايات الرحلات لم تكن علمية أبداً حتى لو كتبها أبرز رجال العلم في الكون. لأنه لا يكفي ليكون الشيء علمياً أن

ينهض به رجل علم، وإلّا لكانت حركة فكيْ العالِم ـ إذْ يمضغ طعامه ـ علماً بحد ذاتها.

إن من الغباء ببساطة أن نقترح غاية غريبة على العلم ونقول إنها علمية، مثل اللجوء إلى الأحداث الماضية لإثبات أطروحة غير مستمدة من دراسة الوقائع نفسها، بل صيغت لمصلحة شخصية أو لهوى طائفة أو حزب. ولقد أوصل تعسفُ تفسير الوقائع إلى اكتشاف طبيعة بشرية لم يكن لها يوماً أي وجود، وحتى إنه صعَّب ـ بما كرّس من الخرافات ـ المعرفةَ العلميةَ بما هو موجود. وكان لبعض الصداقات الأفلاطونية مع العصور الماضية الزائفة، وبعض حالات العشق الآثارية، فضيلة تحويل عدد من العلماء من أشخاص حُصفاء إلى بعض أبرز الحمقى. وما أكثر من يستخرجون من التاريخ ما لم يكن له وجود.

يتطلّب استخراج العبير من الكثير من الورود الطرية، وهي جواهر ملموسة وحقيقية، جهداً جهيداً للحصول في النهاية على بضع قطرات. والأمر على نقيض ذلك في العمليات العقلية، حيث يمكنك الحصول على أكوام من كل ما تتخيّله. ومن له في أمِّ رأسه صنبور يتقاطر لا يصعب عليه إطلاق فيضانات من المفاهيم السياسية والأخلاقية وغيرها، ممّا لا ينطبق على أي واقع أو حقيقة. إن تصور التاريخ كما لو أنه محكمة تصدر قراراتها على أخلاق الرجال الماضين ومدى استقامتهم ونحو ذلك، لا يعدو أن يكون إنكاراً للروح العلمية. وهو ليس إلا محاكاة ساخرة وسخيفة للحساب الأخروي: التصرف كآلهة توزع المكافآت والعقوبات

يمنة ويسرة. إن «محكمة التاريخ التي لا تقبل أي استئناف» هي محكمة ليس لها من العلمية أي نصيب، كما أن قياس الخسائر المادية أو الدمار الناجم عن فيضان النهر من خلال المبالغ المالية ليس هو المنظورَ الملائم لمن يلاحظ الظواهر الهيدروديناميةَ[٧].

لا ضير في مناقشة أفعال البشر بعاطفية إبان وقوعها، عندما تمس بشكل وثيق سعادتنا أو تعاستنا، أما عند دراستها بقصد علمي، فمن الضروري التخلص من كل انحياز عاطفي. ويرى بعضهم أن هذا مستحيل، كما لو كانت دراسة الذهب مستحيلة مع إغفال أنه ـ في الوقت عينه ـ معدن يستخدم في المعاملات التجارية، وكأنه لا يمكن النظر إليه من أي جانب آخر غير الزاوية التي يراه منها البخلاء!

كما أنه ليس من العلمي أن نضع لأنفسنا غاية بعث القديم بأكمله من جدثه، متحركاً ونابضاً بالحياة، وحين لا نحصل على المواد المطلوبة لذلك نعوضها بالاختلاق أو بالرجم بالغيب. كلا، فالغاية العلمية ليست خلق كائن حي. ذلك أن العلم، على الرغم من أنه قد يكون مفيداً لمثل هذه الصنعة، فإنها ليست هدفه المباشر. وهذا لا يعني أن هذه المهمة مستنكرة، بل إنها ليست علمية فحسب. ولا يتقدم العلم على أي نحو عبر مثل هذه التمارين. وليس التاريخ شيئاً حياً، بل هو ميت. وفضيلة بعث الموتى من أجداثهم تبقى متروكة للفنون.

---

(٧) أحد فروع الفيزياء يُعنى بحركة الموائع والأجسام الصلبة المغمورة فيها.

إن أحداث الماضي يجب أن تُدرَس باعتبارها حتمية، وعلى كل حال، يستحيل الآن جعلها مختلفة عما كانت عليه.

وطرح الفرضيات حول ما كان سيحدث في العالم لو لم تحدث الواقعة الفلانية، هو رياضة عديمة الفائدة (حين لا تتضمن التعبير عن الحقائق المثبتة). ومثلُ هذه المقولات تمارس الفهم من خلال الكذب، وليس ذلك مسلكاً مناسباً لاستجلاء الحقيقة.

وتلخيصاً لكل ذلك: تمكن دراسة الأحداث الماضية للغايات نفسها التي تُدرَس لأجلها الأحداث الراهنة. والتاريخ شبيه بالمرج الذي تحدثنا عنه، ويمكن استخدامه في كل شيء. لكن إذا كان في إمكان عالم الطبيعة الذهاب إلى البراري لدراسة النباتات، وبوسع الشاعر أن يستلهم ألوان الربيع، والمزارع أن يجزّ العشب بالمنجل، والعجل أن يلعب؛ فتنبغي عدم تسمية هذه الأمور كلها باسم واحد، ولا الخلط بينها. إن البقرة التي تتمدد على بساط العشب الأخضر وتجترّ بتكاسل، لا تؤدي المهمة نفسها التي ينهض بها عالم الطبيعة.

لكنَّ ما لا يختلط على أحد في الواقع المُعاش، يلتبس على كثيرين في دراسة الماضي، وكم من خروف ذي شأن يتخيّل نفسه يمارس العلم وهو يجتر بتكاسل أخبار الماضي! وقد أثّر هذا الالتباس في رجال العلم، وبات كثيرون يتأسفون للفوضى التي تسود مثل هذه الدراسات.

غير أنه لا داعي للتوتر، فأحداث الماضي تُستعمل لكل شيء

كالمرج المشار إليه آنفاً: بالنسبة إلى بعضهم يوفر التاريخ ترويحاً عن النفس لا أكثر. وبالنسبة إلى آخرين يشبع الفضول. ويبحث آخرون عن التجربة والعبرة. وآخرون يسعون إلى سرد الأقاصيص والضحك. وآخرون ـ كالشاعر ـ يتتبعون أهمية عمل يبهر الجميع بسبب شهرته. ويقصد آخرون الموضوعات الدرامية... وغير ذلك. وأخيراً، ألا يمكن أن يكون موضوعاً للملاحظة العلمية؟ من ينكر ذلك إلّا الأعمى؟

والآن، ما يجب الاهتمام به هو التسلح بما يكفي من الحصافة: فالشاعر لا يدّعي أن إلهامه علم، ومن يبحث عن تسلية لا يقول إنه يبحث عن منفعة، ولا يعتقد في قرارة نفسه أنه يفعل ذلك... إلخ.

إن من الأساس ـ لتجنّب مثل هذه الالتباسات ـ أن يمعن الملاحظ والباحث المحقق فكرهما في هذه الأمور، وألّا يستمرا على العادة المعهودة من التخبط والفوضى.

وإن التعليم في وضعه الحالي هو ما يحافظ تقريباً على هذه المساوئ كلها. فالنظام الموضوع للدراسات التاريخية في معظم البلدان، وبالطريقة الكارثية في إسبانيا على وجه الخصوص، يكرّس الاعتقادات الخرافية. فلا نقّاد ولا باحثون ولا أدباء ولا شعراء يتخرجون من جامعاتنا، بل مدرّسون عُقَماء تُعَساء من النوعية الدنيا لا أكثر، كما سيرى القارئ إذا امتلك الصبر لمتابعتي حتى النهاية.

- ٣ -

تُلاحَظ في مؤسسات تدريس التاريخ في البلدان المتحضرة كلها، العواقب الوخيمة التي تنجم عن الغموض في الأحكام، أو الارتباك السائد إزاء التطبيق العلمي لهذه الدراسات. وهذا فضلاً عن العيوب اللصيقة الكامنة في المعايير التربوية المؤسفة التي تؤسّس عليها أنظمة هذه المدارس. ومع ذلك، لا تؤدي مثل هذه الأسباب في كل بلد، أو في كل مؤسسة إلى تأثيرات بالحدّة نفسها، وتُسهم الرصانة العامة واتّزان المسؤولين عن الإشراف أو التدريس في تحرير بعض المؤسسات من العقم الذي يبدو محكوماً عليها به.

في إنكلترا ـ على سبيل المثال ـ لم يتكوّن إلى حدٍ ما إجماع في الرأي على التطبيقات العلمية التي تمكن الاستفادة منها في الدراسات التاريخية. وترتيباً على ذلك، يوجد نقص في مؤسسات التعليم التي تتوخّى هذه الغاية المحددة، لكنها ليست محكومة بالشك أو الفوضى. قد يوجد أخذ ورد بين علمائها من مؤرخين وفلاسفة بشأن قيمة هذه النظريات أو تلك، وهذه الاتجاهات أو سواها، لكن ذلك لا يؤدي إلى اضطراب في التدريس. تستمر المؤسسات الإنكليزية العريقة متّبعة معايير أدبية محددة بدقة. والغاية الرئيسة من التدريس فيها هي تعريف الشباب بالمؤرخين الكلاسيكيين البارزين. ويجعلهم ذلك يدرسونهم مباشرة من خلال نصوصهم نفسها بعد مرحلة من التحضير العام، يطبعها الإيجاز، في ما يشبه فلسفة التاريخ. ولا وجود للفنيات، ولا للبحوث المكررة حول المخطوطات أو الوثائق.

في المدارس المتخصصة في فرنسا وألمانيا، لا يهدف تعليم التاريخ إلى دراسة النماذج، بل إلى تنشئة الشباب على أساليب البحث والنقد. وهم يتمسكون بشكل خاص بالفنيات أو بالبحث والتحقيق حصراً، مع التركيز على الوسائل التي تمكّن من إنجاز هذه الغاية. وهذا يعني الاعتراف بوجود غاية علمية أوضح في التاريخ.

أما في مدارس بلدنا، فلا يتعرّف الشباب إلى الأعلام الكبار من خلال دراسة أعمالهم مباشرة، ولا ينشَّؤون على مناهج البحث، ولا يتعلمون ما هي الملاحظة العلمية.

ويسود اعتقاد عام أن المدرسة توجد حيث يوجد موظف عمومي يتقاضى أجراً على التظاهر بالتدريس، خصوصاً إذا كانت هذه الدروس مختتمة بشهادات فخرية تؤهل الشباب للحصول بسرعة على وظيفة، حتى مع عجزهم عن النهوض بها كما يجب. أما أنا، فأؤمن بعكس ذلك: أؤمن بأنه توجد مدرسة حيثما وُجد من لديه معرفة، ووُجد إلى جانبه من يتعلم، حتى لو لم يكن ذلك مضمّناً في السجلات العمومية. ولا توجد مدرسة بمجرد مظاهر الأوراق ووجود معلمين يعلّمون وتلامذة يتعلمون، من دون أن تكون لذلك حقيقة فعلية. إن هذه الأخيرة أقرب إلى مهزلة أو خيال.

لا ريب في أن بعض مواطنينا يستشعر مُثلاً سامية ويُعبّر عنها، لكن صحيح أيضاً أننا ـ حتى الآن ـ لا نُحققها إلا بمقدار غاية في التواضع.

ليس من شأن تزوير المظاهر أن يؤدي إلى تجسيد الأمور على أرض الواقع، وليس أمراً ميسوراً أن نقلّد التقدم الذي تحقق في أماكن أخرى. ونحن نخدع أنفسنا عندما نعتقد أنه من خلال استيراد لوائح معهد تاريخي ألماني إلى هنا، ووضع أي رجل هنا في المكان الذي يقف فيه هناك رجل عالم، ووضع بعض الفتيان هنا، حيث يوجد هناك طلاب تلقوْا إعداداً جيداً، تكون النتيجة مؤسسة نموذجية جديدة. إذا فُقدت العقلية والرسالة ـ اللتان تحددان في الأماكن الأخرى بزوغ المؤسسات الجديدة ـ فإن جوهر وحياة المؤسسة الجديدة مفقودان لا محالة.

إذا أردنا أن تستجيب مؤسساتنا المعنية بالدراسات التاريخية إلى غاية ما، فمن الضروري تحديد هذه الغاية بدقة، ومواءمة جهودنا في سبيل تحقيقها. وهذا أمر شديد البداهة.

ما الهدف الذي وضعناه لأنفسنا من تنظيم كليات الدراسات التاريخية في بلادنا؟ أهو تدريب الشعراء والكتّاب الذين يتّخذون التاريخ ميداناً لجموحهم الشعري أو مهاراتهم البلاغية؟ بالطبع كلا، لأننا لا نطالب بأن يشرف عليها شعراء وكتّاب نوابغ في مثل هذا المِراس. هل أردنا تدريب عمَلة تاريخيين أو أناس متعلمين يستخرجون المواد من المقالع التي تكلّست فيها وثائقنا، ثم يصقلونها ويستخدمونها في صروح جديدة؟ كلا أيضاً. لأن من يُبحث عنهم لممارسة التعليم ليسوا أشخاصاً مهرة فعلاً ومدربين على مهمة استخراج المواد من الأرشيف، وتفسير النصوص، ودراسة الآثار والمعالم المندثرة، وتصنيف المسكوكات... إلخ.

ماذا عن الملاحظين الممتلكين ناصية البحث والتحقيق في الآن ذاته؟ الأمر أسوأ، فنحن بالكاد انتبهنا إلى التطبيقات العلمية الممكنة على الماضي.

على أي دعائم قامت مؤسساتنا المعنية بتدريس التاريخ؟ قد يكون من الصعوبة إدراك ذلك، لولا أن هذا النظام ـ القائم على تدريس كل شيء من دون معرفة أي شيء ـ قديم بالفعل وشائع.

لم تستقر بعدُ القناعة العامة بأنه لا توجد في العالم سوى طريقة واحدة مباشرة وميسورة للتدريس، ألا وهي القدوة، أي إتقان الأمور التي نرغب في أن يتعلّمها الآخرون. فلتعليم المرء كيف يكون شاعراً، يفيده الشعراء حقيقة لا مجازاً، ويفيد في تعليم الأديب الأدباء الحقيقيون.

من المعلوم ضرورة أن تعلُّم الحِرف كلها تقريباً يتحقق في معظم الحالات من خلال علاقة قائمة على الود: عندما نرى شخصاً آخر يفعل شيئاً ما، يفكر أو يتحدث أو يشعر، تخامرنا الرغبة في الفعل أو التفكير أو الشعور. إن عادة الفعل يجب بالضرورة أن تُكتسب من خلال الأفعال، وعادة الفكر من خلال التفكير، وعادة الحديث من خلال التحدث، والإحساس من خلال الشعور. ولا تكتسب من مجرد الموقف السلبي المتلقي أو التكرار التلقيني الذي تفرضه الأساليب التربوية.

إن من لا يعرف كيف يفعل شيئاً ما، سيجد عنتاً كبيراً في أن يدرّس الآخرين كيف يفعلون ذلك الشيء. ومن يعرف أن يقول

كيف تنفّذُ مهمة ما فحسب، يمكنه أن يعلِّم ـ بشكل مباشر ـ فحسب كيفية تكرار الألفاظ المتعلقة بكيفية تنفيذ تلك المهمة، وليس كيفية تنفيذها فعلاً.

لكن في إسبانيا (وغيرها من البلدان المتحضرة التي تزعم أنها في طليعة الأمم) تُنظم الأمور بطريقة شديدة الخصوصية. فهم يستغنون في كليات الدراسات التاريخية، لا عن الشعراء والكتّاب فحسب، بل حتى عن الباحثين المحققين وعن الملاحظين، كما لو أن مهمة المدرّس البسيط تكفيهم.

لم تقتنع سوى قلة قليلة حتى الآن بالحقيقة التالية: لا توجد مدرسة أُنشئت على نظام تدريسي بحت قادرة على تعليم كيفية ممارسة حرفة ما، ولا حتى المدارس الأشد تطبيقية. وانظر ـ على سبيل المثال ـ إلى كليات التجارة. ففيها يمكن تدريس العديد من اللغات الحيّة، والكثير من الخطوط، والكثير من الحسابات، والكثير من المحاسبة، والاقتصاد... إلخ. ودعونا نفترض ـ وهو افتراض مبالغ فيه ـ أن الطلاب يتعلمون كل موضوع من هذه الموضوعات، وصولاً إلى أدق تفاصيله. تعلموا كل شيء فعلاً. فهل تعلموا ممارسة التجارة؟ كلا، ولا حتى نقيراً منها! فهناك لا تنفذ أي معاملة تجارية (إلّا إذا ثبت أن درجات الامتحانات تُباع). إذاً... فلمَ هذه المواد كلها إذا غابت حرفة أو فن التجارة؟ إنها من أجل تدريسها لآخرين فحسب، وهكذا إلى ما لا نهاية، من دون مخرج من الحلقة التدريسية المفرغة.

وما يحدث في كلّيات التجارة، يحدث في كليات أُخَر.

أليس من الغريب أن كليات الدراسات التاريخية لا تخرّج في الحقيقة مؤرخين؟ وفي المدارس الإسبانية اليوم، يحدث ما هو أسوأ. لا تستطيع كلّياتنا المتخصصة في التاريخ (أو أقسام التاريخ أو سمّوها ما شئتم) أن تخرّج حتى عَمَلةً أو باحثين محققين، لأنه حتى التخصصات الأساسية التي يجب أن يتعلمها الباحث ـ أي اللغات وعلم الخطوط القديمة ـ لا تُدرّس بطريقة منهجية.

صحيح أن القوانين تلزم الأساتذة بتقديم محاضرات في البحث والتحقيق، لكن صحيح أيضاً أنها «يجب» أن تقدَّم من دون أدنى ممارسة للقراءة، أو ترجمة النصوص أو الوثائق، وهي حالة رائعة وإعجازية! ومن الواضح أن تلامذة مثل هؤلاء الأساتذة يتعلّمون إجراء عمليات كيمياء بيداغوجية فحسب، تقوم على البحث الخالي من أي بحث. ومع هذه العادات، يخلد جنس الباحثين الذين لا يبحثون، وهو جنس محايد وخارج عن الطبيعة، تنتجه بطريقة طبيعية طرائق التدريس: العدم؛ إذ يلد المزيد من العدم.

ينبغي عدم إنكار أنه في إسبانيا تُدرَس اللغات العالِمة وعلم الخِطاطة، لكن يجب الاعتراف بأنها لا تدرس في أقسام التاريخ، بل في أقسام أخرى لا تُطبق فيها باعتبارها أداة أو وسيلة للبحث. وهكذا تُدرس اللغة السنسكريتية والعبرية والعربية واللاتينية واليونانية، كما يمكن أن تدرس اللغة الصينية أو لغة الطيور، من دون أي غاية عملية. ويعتقد معلمو اللغات المبرزون أنهم أنجزوا

مهمتهم إذا استطاعوا تعليم الطلبة القواعد النحوية المعنية، بيد أن معرفة القواعد ليست هي بالضبط معرفة اللغة.

وهاكم النتائج التي تثبت انعدام الكفاءة الرهيب الذي يعتري هذه المؤسسات: العجعجة في الفراغ، والتأمل العاري عن أي فهم، وبعض الألعاب الرياضية التي لا طائل منها للعقل، والتي تورث وهماً بممارسة عمل فكري حقيقي.

لكن بأي نوع من الأشخاص وبأي شكل ينبغي تنظيم كليات الدراسات التاريخية؟ وما طرائق التدريس التي يجب اتّباعها لإحراز نتائج علمية حقيقية؟

لا أجد مشكلة في التعبير عن رأيي بصراحة، على الرغم من أنه منبتٌّ عن المعايير السائدة ويجسد قطيعة مع الروتين البيداغوجي القديم.

إذا كان التاريخ لا يتضمّن من بُعد علمي إلا توفير مادة للملاحظة، فإن سلوك الكليات يجب بالضرورة أن يخضع لهذه الغاية.

لتدريس كيفية ملاحظة الماضي بشكل علمي، ثمة حاجة إلى الملاحظين، ولتوفير المواد اللازمة للملاحظة، لا بد من أن يكونوا باحثين محققين. ولذلك، يجب على الأساتذة أن يكونوا باحثين محققين وملاحظين في الوقت ذاته. ولنقتنعْ بأنه من دون ملاحظين لا يمكن إنشاء مؤسسات تمارس الملاحظة العلمية. ومهما صدر من الأوامر المَلَكية، ومهما تراكمت الأنظمة واللوائح، فلن يتخرّج

ملاحظ واحد. وبوسع الملوك والوزراء والهيئات بلا شك تسويد أعمدة الجريدة الرسمية بالحبر، لكن ليس لديهم سلطان بما يكفي لإخراج الأشياء من العدم. ومع أناس تعوزهم الرغبة والانضباط، يتعذّر إحراز النتائج التي لا تتحقق إلّا بالمهارة والمعرفة المنظَّمتين.

قلنا سابقاً إنه لا يوجد في العالم ملاحظون لكل ظاهرة علمية وباحثون محققون في فروع العلم كلها. ويمكننا أن نكتفي هنا في إسبانيا بوجود رجال مهَرة في ملاحظة ظاهرة علمية، وفي الوقت نفسه لديهم تكوين جيد في واحد أو أكثر من فروع المعرفة.

وإن طريقة نقل المهارة الفنية إلى الآخرين بشكل مباشر وإثارة الفطرة العملية أو فن الملاحظة لديهم، يجب العمل عليهما مع الطلاب عبر إشراكهم في العمل نفسه.

لكن كيف ينبغي أن يُشرَك الطالب غير المستعد بما فيه الكفاية في العمل مع الأستاذ؟ هل سيكون على رجل واحد ـ وهو الباحث الملاحظ ـ أن يضطلع وحده تقريباً بتعليم الجميع الأساليبَ البالغة التعقيد للملاحظة التاريخية؟

إذا فعل هذا واستمر عليه، فسيفقد صفة الملاحظ وينتهي به الأمر بيداغوجياً. وكما أن رئيس ورشة أو مَشغل لا يكون عادة مسؤولاً عن المهمات كلها، ناهيك بالمسؤولية عن تعليم المتدرّبين والعاملين طوال اليوم، بل يتولّى كل من هؤلاء مهماته الخاصة

(التي قد يتفوّقون فيها حتى على الرئيس نفسه) ويصحح بعضهم لبعض ويتعلّم بعضهم من بعض... فبالمثل يمكن ـ بل يلزم ـ في مختبرات البحوث التاريخية تقسيم العمل. وواجب الملاحظ ـ الذي يعرف الغاية العلمية التي تطبق عليها الفنيات ـ هو أن يحدد مسارات العمل.

في ظل هذه الظروف، وبإشراف من الملاحظ، تُدرس اللغات العالمة بغية ممارسة البحث، ويُدرس علم الخِطاطة لقراءة الوثائق الأصلية أو حتى يُدرَس من خلال قراءتها مباشرة... إلخ. وهكذا لا تُدرّس اللغات أو الفنيات بشكل مجرد وخالٍ من أي هدف، بل تُدرَس مطبقة على موضوع بعينه وظاهرة معروفة. أما إعداد الشباب للمهمات كلها، من دون ممارسة أي منها على وجه التحديد، والدوران عبثاً حول ناعورة فارغة، فهو أمر يختص فيه ـ دون غيره ـ ذلك المعلم البائس الذي لم يدرك بعد أنه يستحيل تدريس المهن كلها من دون ممارسة أي منها.

حين لا يكون لدينا رجال ذوو تكوين كامل في كل تخصص، فمن أين تأتينا أوهامنا بأننا نستطيع إنشاء أطر لتعليم كل شيء؟ إن أقصى ما أنجزناه في بعض الحالات المحددة هو تخريج عَمَلة تاريخيين. ففي المضمار الفكري يحدث لنا أيضاً ما يحدث في بعض فروع الصناعة والتجارة: نفخر بأننا وكلاء بالعمولة أو عمال أو مشرفون على عمال لدى العلماء الأجانب: كم من أناس أحسوا بعظيم الفخر ببيعهم سلعاً أدبية تُجاري الموضة المستوردة

من بلد أجنبي، أو بإتاحة حجر صغير لإرنست هوبنر[٨] أو ملاحظة لرينهارت دوزي[٩]. وليس مردّ ذلك إلى أنني أكره العلاقات التجارية الفكرية لا سمح الله، لكن يحزّ في نفسي أنها تكون على الدوام تقريباً علاقات خادم بسيد، ولا تكون أبداً علاقات سيّد بخادم، أو على الأقل علاقة بين ندّيْن.

وكي نتحرّر من هذه العبودية ـ الطوعية أو القسرية ـ لا بد لنا من الذهاب إلى أبعد من مجرد دور الباحث المحقق، بل لا بد من أن نكون ملاحظين. لكن هذا يتطلّب تكويناً علمياً خاصاً في العلوم التي سنكون بصدد دراسة ظواهرها، وهو شرط تتجاهله كلياتنا المعنية بالدراسات التاريخية. يقود البحث والتحقيق ـ بالمعنى الضيق ـ إلى نقل المواد من مكان إلى آخر من دون طائل، ويتركها خامات صلبة خشنة كما خرجت من المَقلع. وفي رأيي أن الفنيات التاريخية لا تقل أهمية عن التكوين العلمي. والدراسات المجردة الهادفة لتكوين الباحثين والمحققين، يجب أن توازيها العلوم التي تغتذي على هذه الملاحظة التاريخية النوعية. ولا طائل من معرفة الوقائع إذا لم تتوافر ثقافة معرفية كافية لتفسيرها.

ويبقى الأمل الوحيد لإحراز التقدم مرهوناً بأن تخترق مِثلُ

---

(٨) إرنست ويليبالد إميل هوبنر (١٨٣٤ ـ ١٩٠١)، مؤرخ وأركيولوجي ألماني، اشتهر بأبحاثه في مضمار النقوش والكتابات القديمة.

(٩) راينهارت بيتر آن دوزي (١٨٢٠ ـ ١٨٨٣)، مستشرق هولندي، تناول في أعمال غزيرة تاريخ الأندلس والغرب الإسلامي.

هذه الاتجاهات المزاجَ العام، وأن تشجعها المبادرات الخاصة، وأن تعترف بها الحكومات وتقيم مؤسسات جديدة مكان تلك القديمة التي ـ ما لم تتغير ـ فسوف تَغرق لا محالة مشدودةً إلى القاع بأثقال انعدام الجدوى.

مكتبة
t.me/soramnqraa

«العلمي في التاريخ» للمستعرب والباحث الإسباني خوليان ريبَرا، يُمثّل تحدّياً صعباً وفرصة ومغامرة في الآن ذاته، من حيث إنه محاولة لجسر سياقات لغوية وثقافية تمتد إلى أكثر من قرن من الزمان. هذا الكتاب هو في الأصل مجموعة مقالات نُشرت في مجلة «أراغون» بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٥ وصدرت في مجلد واحد في عام ١٩٠٦. في هذه المقالات تم تقييم بعض جوانب النقاش الذي يدور حول سؤال: «أيُعَدُّ التاريخ عِلماً أم لا؟» والتفكير فيه، واختتمت جميعها بطرح اعتباراتها الخاصة.

في هذا الكتاب، يستكشف المؤلف دور العلم في تاريخ البشرية، من الفكر العلمي لليونان القديمة إلى الثورة العلمية في القرن السابع عشر؛ فالعلم في التاريخ ضروري لأي شخص مهتم بتاريخ العلم والتكنولوجيا.

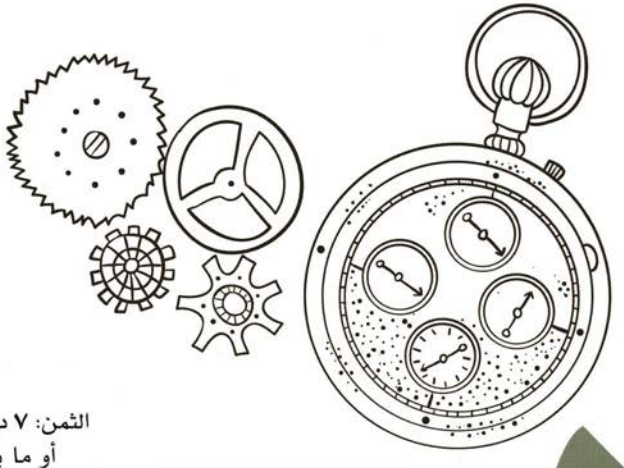

الثمن: ٧ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-626-9

مكتبة
t.me/soramnqraa

جسور للترجمة والنشر